الخميس 25 آذار 2021
العدد 4304 السنة الخامسة عشرة
Jeudi 25 mars 2021 nº 4304 15ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

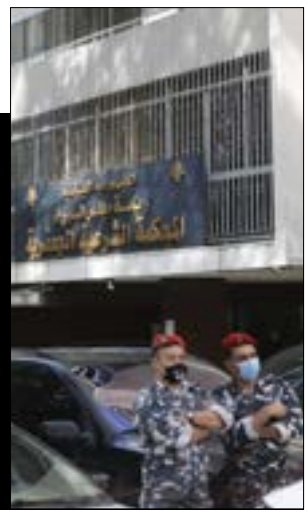

قضية

المجلس الشيعي
المحاكم الجعفرية تحتاج إلى إصلاح

6

مذكّرة سرية من رياض سلامة لتطبيق الحصار على سوريا

بيروت تختنق ودمشق تردّ بالأوكسيجين

[2]

اليمن
انتصار الدم على النفط!

[10 ـ 15]

من موقع تعفوف ابتدأ سنوات القتال السبع، تؤكد «أنصار الله» أن رفع الراية البيضاء ليس وارداً (أ ف ب)

قضية

أرقام غير واقعية ومواد معرّضة للإبطال
ملاحظات «تنسف» مشروع الموازنة

4

تقرير

اليمين الإسرائيلي يُكرّس هيمنته

16

تحتجب «الأخبار» غداً لمناسبة عيد البشارة

سوريا

جبهة عين عيسى مضبوطة
موسكو تعزّز جهود التسوية مع «قسد»

16

المشهد السياسي

مذكّرة سرية من رياض سلامة لتطبيق الحصار على سوريا

بيروت تختنق ودمشق تردّ بالأوكسيجين

مرة جديدة تُثبت سوريا أنها المتنفّس الأول للبنان، وهي البوابة الوحيدة التي تُفتح في وجهه وقت الضيق. رغم ما تعانيه سوريا من كارثة في مواجهة وباء كورونا، لم تتأخر في مدّ يد العون لجارتها التي كاد «الأوكسيجين» ينقطع عنها أمس. مع ذلك نجد في الداخل من يفضّل قتل الناس على هذه المساعدة... نكاية لا أكثر

(أ ف ب)

على الرغم من كل الحصار التي تتعرّض له سوريا بفعل قانون العقوبات عليها، وفي ظل تامر جزء من اللبنانيين ضدها ومقاطعتهم لها، أثبتت سوريا أنها المتنفّس الأول للبنان، وهي البوابة الوحيدة التي تُفتح في وجهه وقت الضيق. فرغم ما تعانيه هذه الدولة من أزمة حقيقة في مواجهة وباء «كورونا»، لم تتأخر في مد يد العون لجارتها التي كاد «الأوكسيجين» ينقطع عنها أمس. مع ذلك وجد في لبنان من يفضّل موت المرضى على هذه المساعدة...

بمساعدة من سوريا، تلافى لبنان كارثة حقيقية تمثلت في انقطاع مادة «الأوكسيجين» في المستشفيات، وكادت تؤدي الى جريمة جماعية، بطلها إهمال الدولة، وأولى ضحاياها هم عدد من مرضى كورونا الموجودين في غرف العناية الفائقة ويحتاجون إلى أجهزة التنفس.

> رفض رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب التواصل مع سوريا إلا بالواسطة

بحسب المعلومات، رفع وزير الصحة حمد حسن الصرخة، متحدثاً الى الجهات المعنية بضرورة التحرك. رفض رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب التواصل مع سوريا، إلا بواسطة الوزير وبعض الجهات اللبنانية التي تربطها علاقات وثيقة مع القيادة السورية. لم تتأخر سوريا في الرد على طلب الوزير حسن الذي زارها بشكل طارئ والتقى نظيره السوري الدكتور حسن الغباش، بهدف إيجاد حل سريع لأزمة نقص الأوكسيجين في المستشفيات في لبنان، بعدما تعذر على باخرة محمّلة بالأوكسيجين تفريغ حمولتها بسبب أحوال الطقس وارتفاع موج البحر. واسفرت الزيارة عن تأمين ثلاث شحنات من الأوكسيجين، بدءاً من شحنة أولى وصلت مساء أمس، فيما ستصل البقية خلال ثلاثة أيام، في انتظار أن تكون الباخرة المحمّلة بالأوكسيجين قد تمكنت من الرسوّ وتفريغ حمولتها. وفي مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره السوري، قال حسن إنه «ليس لك عند الضيق سوى الصديق والشقيق، فتمّ الاتصال مباشرة بإخوتنا السوريين الذين لم يتأخروا في إبداء الإيجابية»، مُعلناً تزويد لبنان بـ75 طناً من الأوكسيجين.

وللمفارقة، لبّت سوريا نداء الاستغاثة بها رغم أن لبنان يشارك في خنقها. الخنق المتعمّد يمارسه لبنان بحقها، وبحقه، منذ ما قبل صدور قانون قيصر الأميركي. وأتى هذا القانون ذريعة لتصبح السلطة اللبنانية مجرّد منفّذة للتعليمات الواردة من السفارة الأميركية. وكعادته، يتولى حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، الإشراف على خُسن تنفيذ الأوامر الأميركية، تارة بصفته حاكماً للمصرف المركزي، وطوراً بصفته رئيس هيئة التحقيق الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وفي وثيقة سرية أرسلها سلامة بتاريخ 25 شباط الماضي، إلى وزارة الخارجية، ذكر «الحاكم» السلطات اللبنانية بوجوب الالتزام بقانون العقوبات على سوريا (قيصر)، بعدَ أن أرسلت الوزارة في 15 كانون الثاني 2021 كتاباً إلى هيئة التحقيق التي يرأسها سلامة، تقول فيه إن وزارة الخارجية الأميركية أرسلت كتاباً إلى الوزارة تقول فيه إنها تدرس كيفية معالجة العمليات المرتبطة بتطبيق 3 مواضيع في ظل القانون. وهذه المواضيع هي: شراء الطاقة الكهربائية من سوريا، ربط لبنان بالأسواق العربية عبرَ الأراضي السورية، وتجارة المنتجات الزراعية. وبحسب الخارجية اللبنانية، فإنّ الجانب الأميركي وافقَ على طلب لبنان في ما خصّ استثناء التجارة بالمنتجات الزراعية من موجبات القانون. رغم ذلك، ردّ سلامة بالتذكير بالإجراءات التي يجب على المصارف أن تأخذها التزاماً بما يُسمى «استدراك المخاطر المُحتملة في تعاملها مع المصارف المُراسلة، لا سيما مخاطر السمعة». كما ذكّر سلامة أيضاً، بأنه سبقَ أن أرسلَ في 17 حزيران 2019 كتاباً إلى رئاسة مجلس الوزراء يُذكّرها بضرورة «اتخاذ الإجراءات السريعة والمناسبة مع السلطات المعنية بخصوص ما وردَ في كتاب السفارة الأميركية عن قيام الحكومة وعدد من شركات النفط الخاصة بتسهيل تزويد النظام السوري بشحنات النفط بما يتعارض مع العقوبات المفروضة على الدولة السورية».

وكعادتهم، هبّ «جماعة أميركا والسعودية» في لبنان للتعبير عن امتعاضهم من هذه الخطوة، ووصلت معاداتهم لها حدّ تفضيل قتل الناس على قبول المساعدة السورية. من بين هؤلاء نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة سليمان هارون الذي أشار في تصريح تلفزيوني إلى أن «هناك مصنعين كبيرين للأوكسيجين في لبنان يُلبّيان الطلب، ولا نقص في هذه المادّة». هارون نفسه الذي يُعدّ من أوائل الذين وقفوا ضد مصلحة سكان لبنان من خلال عدم القيام بواجباته في مواجهة جائحة كورونا، قرر من منطلق سياسي الخروج بنظرية تقول إن لبنان مُكتفٍ بالأوكسيجين، بما معناه أن الهبة السورية غير ذات نفع. لاحقاً، استدرك نقيب أصحاب المستشفيات الأمر، ليصدر بياناً يوضح فيه أنه «تبيّن لنا أن إحدى الشركات المصنّعة والمؤزّعة للمادة، اتّصلت مساء (أول من) أمس بوزير الصحة العامة في حكومة تصريف الأعمال حمد حسن، وأبلغته أنّها تواجه مصاعب في إحضارها من مصادرها، طالبةً منه التدخل سريعاً لحلّ المشكلة. وبالفعل تدخّل الوزير حسن، مشكوراً، لدى السلطات السورية التي تعهّدت تأمين وصول المادّة إلى لبنان في الأيام المقبلة ريثما تتم معالجة الموضوع نهائياً».

في جميع الأحوال، تُشكّل خطوة دمشق أمس رسالة عملية إلى ما يمكن القيام به، على مستويات عديدة، من أجل تخفيف حدة الأزمات في لبنان، كما في سوريا، صحياً واقتصادياً. الخطوات التي قد يُضطر لبنان، رسمياً أو خارج الإطار الرسمي، إلى اتخاذها في الأسابيع المقبلة، ستخفف بلا شك من حدة الانهيار، أو على الأقل، من سرعة الانحدار نحو القعر.

(الأخبار)

تقرير

في ذكرى انتخابه العاشرة: فتح معركة خلافة الراعي

بين طروحات البطريرك مار بشارة بطرس الراعي السياسية وعلاقته بالفاتيكان، يجري التداول بكلام عن بدء أجواء الإعداد لخلافته. علماً بأن هناك مطارنة ناشطين أكثر من غيرهم من المرشحين في الإعداد لما بعد الراعي

هيام القصيفي

في مثل هذا اليوم قبل عشر سنوات، تسلم البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي العصا الأنتقاء مار نصر الله بطرس صفير. تأتي الاحتفالية هذه السنة في عيد البشارة، حاملة معها «رياح التغيير» في بكركي، على المستوى السياسي وعلى مستوى بدء بعض المطارنة استعدادهم لخلافة الراعي، من دون أن تكون هناك معلومات محسومة عن إمكان تخلّيه عن السدة البطريركية.

على المستوى السياسي، يحمل الراعي منذ أشهر خطاباً جديداً مغايراً لذلك الذي أتى به قبل عشر سنوات، واقفاً به بوضوح الى جانب قوى 8 آذار، ولسنوات عديدة، قبل أن يبشّر بـ«ثورة» تغييرية. بحسب أوساط مطّلعة كنسياً وسياسياً، فإن الراعي تلمّس بعض ملامح ما يرسم للبنان، من أفكار دولية حول مستقبل نظامه السياسي. لكنه التقط إشارات غير مرفقة بمعطيات تفصيلية، فطرحها كعناوين كبرى، من دون آليات تنفيذية قابلة للحياة في ساحة معقدة. فالإشارات نقلت ملامح نقاشات دولية حول مستقبل النظام اللبناني والمجموعات فيه، لكنها لا تزال في بداياتها، ولم تتطور لتصبح مشروعاً متكاملاً. استبق الراعي الأمر فطرح أفكاراً للنقاش، لكنها في ظل التشابكات اللبنانية والامتدادات الاقليمية، اصطدمت للتوّ بردود فعل رافضة، خصوصاً من «حلفائه» السابقين. إلا أن هناك جانباً شخصياً أيضاً: فالراعي في تلقّفه الاشارات الدولية، إنما أيضاً يعيد تعويم نفسه بطريركاً. فهو من خلال إطلالاته الدورية وطرحه مبادرة تلو أخرى وخطبه الإعلامية شبه اليومية، واستقبالاته والترويج لها عبر مجموعات وشخصيات سياسية، إنما يرسل رسالة الى الفاتيكان تحديداً بأنه لا يزال موجوداً وبقوة، ومتسلحاً بدعم سياسي وشعبي يقف الى جانبه، بعدما طُرحت أخبار عدم الرضى عنه واحتمال طلب استقالته. نجح الراعي في مرحلة استدعاء الفاتيكان للكنيسة المارونية عام 2018، وبدعم من أحد رجال الأعمال اللبنانيين العاملين في الاغتراب مع نافذين فاتيكانيين، في سحب كل ما كان يريده البابا فرنسيس من لقاء هو الاول من نوعه بهذا الحجم مع البطريرك والمطارنة. ومع ذلك، أوصل فرنسيس ما يريده من رسائل، ولعل أولاها عدم ودّه للبطريرك، وهو ما ظهر لاحقاً في السنوات الاخيرة. لكن الراعي ظل يحاول القيام بمبادرات، وبعضها بتأثير من سياسيين لبنانيين، يُسجّل لهم أنهم نجحوا في تأمين استدارته، إن في زيارته السعودية أو في لقاءاته الشرق أوسطية، وصولاً الى خطابه ضد حزب الله والعهد. لكن الظروف مختلفة عن مرحلة 2018، لأن البابا بات حاداً أكثر في نظرته الى بعض ممارسات مؤسسات الكنيسة والرهبانيات، ولأن ظروف لبنان أصبحت معقدة أكثر فأكثر، إضافة الى أن من طبيعة العمل الفاتيكاني أيضاً، في ظل خلافات المطارنة، أن يطلّع الكرسي الرسولي على كل ما يدور في بكركي، وفي الأبرشيات في لبنان والخارج التي ترتبط به مباشرة. وما يجري يعرفه الراعي كما دوائر الكرسي الرسولي، هو بدء مطارنة حمالاتهم «الانتخابية» لخلافته، بعدما بقيت أخبار احتمال الطلب منه الاستقالة تحت الرماد الى الآن، حيث نجح في استثمار الوضع السياسي لإطلاق حبريته مجدداً والبقاء فيها لسنوات مديدة.

والواقع أن جواً انتخابياً بدأ يظهر في صفوف بعض الذين تفاءلوا بالإيحاء باحتمالات استقالة الراعي الذي بلغ الشهر الماضي 81 عاماً، أسوة باستقالة الأساقفة عن عمر 75، علماً بأن هذه المعلومات تتكرر من حين الى آخر، نظراً الى العلاقة الباردة بين البابا والبطريرك، ونظراً الى سن الراعي، كما أنها طرحت من جانب قوى سياسية مناوئة له، علماً بأن استقالة صفير تمت عند بلوغه 91 عاماً، إضافة الى أن البابا نفسه يبلغ من العمر 85 عاماً، وأن البابا بنديكتوس استقال من البابوية عن عمر 86 عاماً.

هناك خمسة مرشحين من الصف الاول، ومحتملين لخلافة الراعي؛ واحد منهم يتحرك بقوة وعلانية هو مطران بيروت بولس عبد الساتر، وثانيهما مطران جبيل ميشال عون. والاثنان كانا أبرز المتنافسين على أبرشية بيروت، لكن عبد الساتر فاز على منافسه، بدعم مباشر من الراعي ومحيطه الخاص جداً، بذريعة قرار بعدم جواز نقل مطران من أبرشية الى أخرى. لكن أداء عبد الساتر الذي لا يلاقي إجماعاً حوله في أبرشية بيروت التي تصل حدودها الى نصف الجبل الذي «لا يحبه»، و«أساليبه» وجهره بانتمائه السياسي المعارض للبطريرك، وامتعاضه المتكرر منه ومن تحوله السياسي الأخير، وإحاطته بفريق ينتمي الى جهة سياسية واحدة، كلها معطيات تصل الى الراعي في صورة دورية. ورغم أن موقع راعي

> أبرز المرشحين هم المطارنة عبد الساتر وعون وطربيه وسويف وعندراري

أبرشية بيروت يكون متقدماً، إلا أن أي انتخاب يمكن للراعي أن يكون له الكلمة المؤثرة لانتخاب خلف له، لا يمكن وفق العلاقة الحالية، أن يصبّ لصالح تزكية عبد الساتر. مع التذكير بما جرى إثر مأتم السياسي لقمان سليم، واللغط الذي دار حول الترتيلة التي أنشدت؛ إذ لأول مرة يضطر عبد الساتر، المعترض بقوة على ما جرى، الى الإطلالة التلفزيونية بعدما سبقه المطران حنا رحمة وأشاد بمشاركة كهنة في الصلاة الجنائزية. وهذه سابقة في ظهور المطارنة تلفزيونياً في سجال إعلامي غير مباشر.

في المقابل يمثّل مطران جبيل ميشال عون منافساً طبيعياً لعبد الساتر، وهما خارجان من أبرشية بيروت. غاب عون عن الصورة الاعلامية منذ أن رجحت كفة عبد الساتر مطراناً لبيروت، إلا أنه يبقى أحد المنافسين الأقوياء، ويسعى من دون ضجيج الى تثبيت مواقعه في مرحلة سياسية حساسة، مستفيداً من عدم إلقاء الضوء عليه إعلامياً وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، بخلاف ما جرى مع مطران بيروت. المرشح الثالث المتداول اسمه هو راعي أبرشية أستراليا المطران أنطوان طربيه. لكن طرح أي اسم من أسماء مطارنة الانتشار يبقى همساً، لأن العادة ألا ينتخب مطران من مطارنة الانتشار، إضافة الى أن طربيه راهب في الرهبانية اللبنانية المارونية، الأمر الذي لا يزال متعذراً لتفضيل المطارنة انتخاب كاهن، علماً بأن انتخاب الراعي خرق أكثر من 250 سنة من العرف بعدم انتخاب راهب للسدة البطريركية، وعلماً بأن من يزكّي طربيه ينطلق من حيثية مساهمته في ترطيب الأجواء وإقامة حوار بين القوات اللبنانية وتيار المردة. أما المطران الرابع الأكثر حضوراً، فهو المطران يوسف سويف الذي سامه صفير مطراناً على قبرص، وأصبح راعي أبرشية طرابلس حالياً، وقبل إن أحد أسباب انتقاله الى لبنان، هو لتقريبه أكثر من الموقع البطريركي، وإن له صلات قوية بالفاتيكان، رغم أنه من المطارنة غير المتحركين علانية، ولا سيما أنه انتقل حديثاً إلى أبرشيته.

وإذا كانت تجمع المرشحين الأربعة فئتهم العمرية غير المتقدمة نسبياً (عبد الساتر (1962)، عون (1959)، طربيه (1967)، سويف (1962)) وهو أمر يثير «نقزة» الأساقفة عادة، فإن في المقابل هناك المطران نبيل عندراري (1949)، وهو مرشح يذكّر بمواصفاته مرشحي مرحلة البطريرك صفير. يمثل عندراري الرعيل القديم في البطريركية بخطها التقليدي، علماً بأن مجلس الأساقفة الحالي لا يشبه مطلقاً مجلس الأساقفة في زمن حبرية صفير، بطبيعة رجالاته وتوجهاتهم، في ظل غياب يوسف بشارة وكميل زيدان وتقاعد غي نجيم وبولس أميل سعادة وبولس مطر، ولا سيما أن جزءاً أساسياً منه سيم مطراناً على يد الراعي نفسه، خلال السنوات العشر الاخيرة. وهذا أمر حساس وأساسي في صياغة دور البطريركية ومستقبل توجهاتها، حين تدق الساعة.

تقرير

سوريا تعيد النَّفَس إلى لبنان: الأوكسيجين الطبّي بلا دعم

راجانا حميّة

كان يمكن أن يكون أمس يوماً مأسوياً مع إعلان معظم المستشفيات عن خلوّها من الأوكسيجين، إلا أن استجابة الدولة السورية لمطلب وزارة الصحة العامة بتأمين دفعة من تلك المادة حال دون الوصول إلى المجهول الذي لن تحمد عقباه. فقبل ساعات من وقوع الكارثة، أعلن وزير الصحة العامة حمد حسن من العاصمة السورية دمشق، عن وصول دفعة من 75 طناً من الأوكسيجين «ستقسّم على ثلاثة أيام بمعدل 25 طناً باليوم، ريثما تصل الإمدادات».

هذه المرة، استطاعت وزارة الصحة أن تستدرك الكارثة التي كانت ستحلّ بالف مريض يقبعون اليوم في غرف العنايات الفائقة، لكن «من كل مرّة بتسلم الجرّة»، ولن يكون ثمة شحنات عند كل مطبّ من «الأشقاء». فلئن كانت سوريا حاضرة هذه المرة، إلا أنها قد لا تكون كذلك في المرة التالية، مع خطر ارتفاع أعداد الحالات الحرجة المصابة بالفيروس التي تسجل اليوم في كل الدول، وليس في لبنان وحده.

أمس، كان لبنان على عتبة كارثة حقيقية كانت ستتسبب في موت محقّق لمن يعيشون اليوم على أجهزة التنفس. وهو، للمناسبة، موت عن قصد، سببه التسيّب في الدولة التي تلهّت عن دعم المواد الأساسية والضرورية، كالأوكسيجين، مقابل دعم الكماليات، من دون أن يتطرق أحد إلى إعداد خطة وطنية تجيب عن السؤال الآتي: ماذا لو انقطع الأوكسيجين؟ وكيف من الممكن تأمينه، فيما لو أصاب عطب ما إحدى الشركتين الأساسيتين اللتين تزودان المستشفيات بالأوكسيجين؟ لا أحد سأل هذا السؤال، إلى أن حصل ما كان في الحسبان. فخلال الأيام الماضية، لم تستطع إحدى هاتين الشركتين، التي تعتمد بشكلٍ أساسي على إنتاج معاملها في سوريا (منطقة درعا) ـ الالتزام بالكميات التي كانت تسلّمها شركة شهاب المنتجة للأوكسيجين، إلى أن «إنتاج الشركة يكفي لتزويد المستشفيات التي تتعاقد معنا»، وازداد الأمر سوءاً مع صدور قرار وزارة الصحة السورية بمنع تصدير الأوكسيجين لكونه مادة حيوية في مواجهة فيروس كورونا، وخصوصاً مع اتخاذ دول أخرى القرار نفسه، ومنها الأردن والكويت والسعودية وغيرها. وبعض هذه الدول كانت تستورد أيضاً من سوريا. وهذا ما أدى إلى حدوث أزمة، وخصوصاً في ظل عدم قدرة الشركة المتبقية على تلبية حاجة السوق بأكمله. وفي هذا الإطار، يشير خالد شهاب، من شركة شهاب المنتجة للأوكسيجين، إلى أن المستشفيات التي تتعاقد معنا»، لافتاً إلى أن «الإنتاج اليومي هو 70 طناً تستهلكه تلك المستشفيات». اليوم، يفترض أن تقوم شركة شهاب بسدّ النقص من خلال العمل «على تقسيم الكميات على المستشفيات كي لا تنقطع تلك المادة، استناداً إلى خطة الطوارئ التي وضعها وزير الصحة العامة». وفي المقابل، أشار شهاب إلى أنه «يجري العمل مع الوزارة في إطار الخطة الطارئة على تأمين المادة من بلدان أخرى، ومنها تركيا».

> كان الرهان دائماً على «الجار الاقرب»، سوريا، لتلبية الحاجة إلى نحو 1500 طن شهرياً

لكن، في ظل هذا الرعب اليومي، لا تفعل هذه الشحنات سوى أنها تأتي في إطار «تسكير حاجة». لا أكثر من ذلك. المشكلة مع الأوكسيجين ليست عابرة. فإن كان لا بد من الحديث بالأرقام، كان لبنان يحتاج إلى ما معدّله 1000 طن للمستشفيات شهرياً، وهي تماماً الكميات التي تنتجها البلاد محلياً. أما مع أزمة كورونا، فلم يعد هذا الإنتاج يفي بالحاجة المطلوبة، مع الحاجة إلى 2500 طن و3 آلاف في كثير من الأحيان شهرياً، لذلك كان الرهان دائماً على «الجار الأقرب»، سوريا، لتلبية الحاجة إلى الفارق بحدود 1500 طن شهرياً. لكن، ما حصل في الأيام الماضية عرّى الدولة الفاشلة المتّكلة على القطاع الخاص في كل شيء. حسابات بسيطة قد تقتل «كشقلبة البحر في مثل هذه الأيام التي حالت دون وصول البواخر أو قرار كهذا الذي أصدرته الدول المجاورة بمنع التصدير». لكن، كل تلك الحسابات لم تأخذها الدولة بالحسبان، وهو العار بذاته، على ما يقول العارفون بهذا الملف. العار الأكبر، بنظر هؤلاء، أن يكون الأوكسيجين الطبي غير خاضع للدعم، فيما تُخضع للدعم «الكافي ميت وزبدة الفول السوداني (...)». يحدث ذلك فيما مبلغ الدعم المفترض للأوكسيجين لا يتعدى المليون ونصف مليون دولار أميركي شهرياً: «فبنا نقول قد دعم 50 أو 60 بقرة»! فهل تدفع هذه الخضّة الدولة السابقة إلى استدراك الكارثة التي يبدو أنها ستحلّ عاجلاً أو آجلاً؟

(هيثم الموسوي)

قضية اليوم

«أرقامها غير واقعيّة وأكثر من مادّة معرّضة للإبطال»:

ملاحظات قانونيّة وقطاعيّة «تنسف» مشروع الموازنة

مرّت ثلاثة أشهر من السنة الجديدة، من دون أن تعمد الحكومة إلى تحويل الموازنة العامة إلى المجلس النيابي لدرسها وإقرارها. جلّ ما حصل أن وزير المالية غازي وزني، وبتأخير يصل إلى خمسة أشهر، حوّل المشروع إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء. كان يفترض أن تعقد الحكومة جلسات متتالية لإنجاز المشروع، لكن منذ 26 كانون الثاني وحتى اليوم لم ينعقد المجلس، واستمر الصرف على أساس القاعدة الاثني عشرية.

بالرغم من الأوضاع المأسوية التي يعيشها البلد، ظل رئيس الحكومة حسان دياب مصرّاً على عدم الدعوة إلى اجتماع الحكومة، متغاضياً عن كل الآراء الدستورية والقانونية، التي أبدتها مرجعيات عديدة ومنها هيئة الاستشارات والتشريع، ومفادها أن تصريف الأعمال بالمعنى الضيق يتم عبر مجلس الوزراء لا عبر قرارات استثنائية مخالفة للدستور. مع ذلك، اشترط دياب لانعقاد الحكومة أن يطلب مجلس النواب منه تفعيل عملها، ويحدد له سقف تصريف أعمال، متجاهلاً أن مجلس النواب لا يمكنه أن يفتي بذلك، ولا يمكنه، ضمن مبدأ فصل السلطات، أن يلزم أو يطلب من السلطة التنفيذية القيام بعملها.

ولأن قرار عدم انعقاد مجلس الوزراء أدى إلى عدم التزام الحكومة بإنجاز الموازنة، بالرغم من أن التاريخ اللبناني ملي، بحالات مماثلة (إقرار الموازنة من قبل حكومة تصريف أعمال)، فإن البديل من الجلسات كان الطلب من كل الوزراء والجهات المعنية وضع ملاحظاتها على المشروع الذي قدّمه وزير المالية. وبالفعل، عمدت رئاسة مجلس الوزراء إلى جمع هذه الملاحظات وحصرها، ثم أرسلت إلى وزير المالية مجموعة من الجداول التي تُبيّن الملاحظات على البنود والأرقام. بحسب المعلومات، طلب وزني أسبوعين لدراسة الملاحظات، لكن مع ذلك ثمة في وزارة المالية من يشتكي من أن إعداد الموازنة هو صلاحية وزير المالية، الذي يحق له وحده إعداد الموازنة وإرسالها إلى مجلس الوزراء. لا تنفي مصادر معنية هذه الصلاحية، لكنها تشير إلى أن كل الوزراء يحق لهم مناقشة الموازنة عندما تعرض على طاولة مجلس الوزراء، لكن نظراً إلى الظروف الراهنة، فقد استبدلت الملاحظات المباشرة بملاحظات مكتوبة عرضتها على وزير المالية، على سبيل الاطلاع. وهو بالتالي يستطيع أن يأخذ منها ما يشاء ويهمل ما يشاء. لكن مع ذلك، بحسب الملاحظات الموضوعة، وخاصة القانونية منها، قد يكون صعباً على وزير المالية تجاهلها، لما يشكله الإصرار على البنود الحالية من مخالفات تسمح بالطعن بالموازنة أمام المجلس الدستوري. بالنتيجة، فإن أربع جهات وضعت ملاحظاتها على المشروع: رئاسة الحكومة، الوزارات، المؤسسات العامة والأجهزة الأمنية، ومجلس شورى الدولة. كما يبدو في الشكل أن من أعدّ الملاحظات في صيغتها النهائية وولّفها كان حريصاً على عدم الإيحاء بأنها مفروضة على وزارة المالية، فاستعمل عبارات غير حاسمة من قبيل «يُستحسن» و«قد تكون» و«ربما»... مع ذلك، فإن مضمون هذه الملاحظات يؤكد هشاشة المشروع الذي أعدّته وزارة المالية، وعدم مواكبته للأزمة المالية المستفحلة، إضافة إلى تضمّنه موادّ سبق أن أبطلها المجلس الدستوري في قوانين سابقة، وأخرى تتضمن تقديرات مبالغ بها، إن كان في ما يتعلق بالإيرادات أو بالنفقات. في ما يلي أبرز الملاحظات:

إيلي الفرزلي

تبدأ الملاحظات بالتأكيد على وجوب أن يُعرض قطع حساب العام 2019 على المجلس النيابي قبل نشر موازنة العام 2021. وبالرغم من ذلك، فإن هذه الملاحظة الدستورية لن يقف عندها مجلس النواب، الذي اعتاد إقرار الموازنة متغاضياً عن قطع الحسابات، بحجة إعطاء الحكومة مهلة لإعدادها.

- في المادة الثانية الخاصة بتحديد الاعتمادات، سؤال عن مدى واقعية أرقام الموازنة التي أعدّت على أساس سعر صرف 1500 ليرة للدولار، ما يعني أن الإنفاق الفعلي من خارج بند الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد وخدمة الدين (أي ما يوازي 30 في المئة من مجمل نفقات الموازنة) قد يرتفع أضعاف ما هو متوقع في مشروع الموازنة. يذكر أن وزارة المالية حددت قيمة إجمالي الإنفاق بـ 18,2 ألف مليار ليرة، مقابل واردات متوقعة بقيمة 13,57 ألف مليار ليرة، ما يعني أن العجز سيكون بقيمة 4,68 آلاف مليار ليرة ستؤمّن من خلال الاقتراض. لكن بحسب الملاحظات، فإنه سيكون من الصعب

> **اعتبر مجلس الشورى أن المادة 110 قد تُفهم على أن المصارف غير ملزمة بتسديد الودائع السابقة لنشر قانون الموازنة بالطريقة ذاتها التي تم إيداعها لديها**

تحقيق هذه الإيرادات، خاصة في ظل الركود الاقتصادي الحاصل ونسب النمو السلبية، وفي ظل إقفال العديد من المؤسسات الخاصة وعدم قدرة المكلفين على تسديد الضرائب والرسوم.

- في المادة 17، يُجيز المشروع نقل اعتمادات لتوزيع مساعدات ترميم على المتضررين من انفجار المرفأ من احتياطي الموازنة بقيمة 100 مليار ليرة. لكن في الملاحظات تذكير بأنه سبق أن تم تخصيص 150 مليار ليرة لدفع تعويضات للمتضررين. وعليه، هل تم توزيع كامل المبلغ؟ وهل المقصود بفئة «المتضررين» من انفجار بيروت هو فقط الفقراء، أم تشمل أيضاً المؤسسات الكبيرة المتضررة من الانفجار؟

- في ما يتعلق بالمواد الضريبية، يضع مجلس الشورى مجموعة كبيرة من الملاحظات. على سبيل المثال، تنص المادة 21 على إجراء تسوية على التكاليف المتعلقة بضريبة الدخل وبالضريبة على القيمة المضافة المقدمة أمام الإدارة الضريبية أو لجان الاعتراضات بما نسبته 50 في المئة على قيمة الضرائب المعترَض عليها. يُذكّر «الشورى» بقرار المجلس الدستوري إبطال المادة 26 من موازنة 2018 المتعلقة بالتسوية الضريبية، لكونها تخالف مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، المنصوص عليه في المادة 7 من الدستور. كما يُشجّع المواطنين على التخلّف عن تسديد الضرائب، ويؤدي بالتالي إلى التفريط في المال العام. ولذلك يقترح المجلس شطبها، متوقعاً في حال إبقائها أن يبطلها المجلس الدستوري.

- تشير المادة 22 إلى تنزيل 100 في المئة من غرامات التحقّق وغرامات التحصيل للمخالفات التي تلت تاريخ 2019/10/1 و90 في المئة على المخالفات السابقة لهذا التاريخ. تشير الملاحظات إلى أن «هذا النوع من الإعفاءات، على الرغم من أنه قد يؤمن السيولة للدولة، إلا أنه قد يؤدي أيضاً إلى حرمان الخزينة من مبالغ مالية كبيرة كانت مستحقة على المكلّفين، كما يُشجع المواطنين على عدم الالتزام الضريبي. ولأن التنزيل المقترح يطال أيضاً الغرامات المترتبة على اشتراكات الضمان الاجتماعي، طلبت إدارة الضمان حذف هذا التنزيل، انطلاقاً من أن «أحكام الإعفاء من هذه المخالفات وارد في مواد أخرى ما يُسبّب تعارضاً في تطبيق أحكام هذه المواد وبين بعضها البعض».

- ثمة تحفظات عديدة على المواد المتعلّقة بإعفاءات ضريبية، ولا سيما المواد 25، 26، 27، و44 التي تعنى بالشركات. وتشير الملاحظات، المقدمة إلى وزارة المالية، إلى ضرورة التنسيق مع مؤسسة تشجيع الاستثمارات بشأنها، خاصة أن اقتراحات كهذه تعني عملياً إلغاء دور «إيدال»، في حين أن المطلوب تفعيل دور هذه المؤسسة لا العكس.

- واحدة من المواد التي رافقها الكثير من الجدل هي المادة 28، التي تجيز إجراء إعادة تقييم استثنائية للأصول الثابتة للمكلّفين بضريبة الدخل، ضمن مهلة تنتهي في 2021/6/30 على أن تخضع الفروقات الإيجابية لضريبة نسبية بمعدل 3 في المئة... وفي الملاحظات المنقولة عن «الفعاليات الاقتصادية» مطالبة بتخفيض النسبة إلى 1,5 في المئة. أما وزارة الصناعة فتقترح تمديد المهلة المعطاة لإجراء إعادة التقييم حتى نهاية العام، على أن يتم إخضاع الفروقات الإيجابية للمكلّفين الصناعيين بنسبة 1 في المئة عوضاً عن 3 في المئة، إضافة إلى ضرورة تحديد النص الذي يُطبّق في حال كان هناك تعارض مع أحكام قانون النقد والتسليف. كما تقترح الوزارة ضرورة تحديد مدة لا تتعدى 6 أشهر من تاريخ تقديم الطلب لاسترجاع فرق الضريبة بدل تركها مفتوحة.

- المادة 29 تنص على أنه في حال تخفيض الرواتب وملحقاتها، يجري احتساب الضريبة على الرواتب والأجور على أساس المبلغ المخفّض وليس على قيمتها الاسمية. وقد أشارت الملاحظات المقدّمة إلى وزارة المالية إلى أن هذه المادة قد تفسّر بالموافقة على تخفيض رواتب الموظفين، في حين أن وزارة العمل أصدرت في بداية العام تحذيراً إلى أصحاب العمل من تخفيض أجور الموظفين من دون مبرر قانوني أو من دون تخفيض لساعات العمل.

- المادة 36، تتعلق بإخضاع الفوائد والإيرادات والعائدات لضريبة بمعدل 30 في المئة عوضاً عن 10 في المئة عن جزء الفائدة الذي يتجاوز 3 في المئة على الحسابات بالعملات الأجنبية و5 في المئة على الحسابات بالعملات الأجنبية و5 في المئة على الحسابات بالليرة اللبنانية. في الملاحظات توضيح أن نسبة العشرة في المئة أصبحت دائمة بموجب هذا التعديل، بعدما كانت محصورة بمدة 3 سنوات المشار إليها في البند 6 من المادة المعدّلة. مع الإشارة إلى أن هذه المادة تطال بشكل أساسي عائدات المصارف من شهادات الإيداع وتوظيفاتها لدى مصرف لبنان واكتتابات مصرف لبنان. أما الضمان الاجتماعي، فيقترح إعفاءه من نصوص هذه المادة.

- تحدد المادة 41 البلة الحصول على الطوابع المالية الإلكترونية التي يمكن توفيرها للمكلفين بطريقة أسهل وأسرع، إضافة إلى المساهمة في تخفيض نفقات طباعة وتخزين الطوابع الورقية المعدة مسبقاً. لكن في الملاحظات المقدمة سؤال عن أسباب حفظ حق باعة الطوابع الورقية المرخصين بالحصول على نسبة من قيمة الجعالة التي يحصل عليها باعة الطوابع الرقمية. ففي الأسباب الموجبة لم يتبين سبب هذا النص، وإذا ما كان باعة الطوابع الورقية كانوا قد دفعوا ثمن الترخيص سابقاً بمبالغ وازنة حتى يعتبروا أصحاب حقوق مكتسبة. وإضافة إلى ذلك، لم يتم تحديد نسبة الجعالة التي تعود لهم، الأمر الذي يعني ترك تحديدها إلى وزير المالية.

- تنص المادة 55 على تمديد العمل بوقف الرسم السنوي المقطوع عن كل مركز رئيسي وفرع (شركات الأموال - شركات الأشخاص، مراكز مزاولة المهن الحرة، والمؤسسات الفرعية والأعمال التجارية الصناعية) لغاية 2023 ضمناً. وهنا إشارة إلى أنه تم تمديد العمل بهذا الرسم عدة مرات، وآخرها كان في العام 2018، حيث ينص القانون 2018/108 على ضرورة معالجة أوضاع المكلّفين الذين بادروا إلى تسديد هذا الرسم، التزاماً منهم بتعاميم وزارة المالية، وذلك عبر تمكينهم من استرداد المبالغ المسددة منهم. ولذلك تشير الآراء المقدمة إلى أنه «قد يكون من الأنسب إلغاء هذا الرسم، حيث إن الأسباب الموجبة للقانون 108 أشارت صراحة إلى أن هذا الرسم، الذي لم يطبّق منذ العام 2000، يخالف مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات والمكرّس في مقدمة الدستور وفي المادة السابعة منه، كما يتعارض مع مفهوم العدالة الاجتماعية، أضف إلى أنه يتعارض مع مبدأ سنوية الموازنة.

- أجازت الموازنة، في المادة 95 منها، منح كل عربي أو أجنبي الإقامة في حال اشترى وحدة سكنية، شرط أن تفوق قيمتها 350 ألف دولار ضمن بيروت و200 ألف دولار خارج بيروت، مع استثناء النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين. إلا أن هذه المادة سبق أن أقرّت في موازنة 2018، وأبطلها المجلس الدستوري بقراره الرقم 2018/2. وفي حال الإبقاء عليها، يشير أحد الاقتراحات إلى أنه يستحسن إضافة الأشخاص الذي يستثمرون في مبالغ ضخمة تفوق قيمة محددة في مشاريع داخل الأراضي اللبنانية.

- رفضت إدارة الضمان الاجتماعي تقسيط الديون الواجبة على الدولة لصالح الصندوق لغاية العام 2020 لمدة 20 سنة (المادة 96) «رفضاً قاطعاً»، نظراً إلى الوضع المالي للصندوق، على اثر تدنّي قيمة العملة الوطنية وارتفاع كلفة الطبابة. بالتالي فإن «تسديد الديون المتوجبة على الدولة أصبح حاجة مُلحة، وعدم تسديدها يهدّد استمرارية المؤسسة»، مشيرة إلى أن أقصى ما يمكن أن تقبل به هو فترة 10 سنوات.

- طالبت الأسلاك العسكرية بإلغاء المادة 97 (تدفع رواتب الأجهزة الأمنية بناءً على جداول تبيّن رتبة كل منهم وراتبه والتعويضات المستحقة له) لمخالفتها قانون المحاسبة العمومية التي منحت الأسلاك العسكرية حق المحافظة على السرية. كما اعتبرت أنها ستؤدي إلى الدخول في صلاحيات وزارتي الدفاع والداخلية وفتح الباب لتدخل في عمليات الترقية والتطويع ومنح الأوسمة من باب النفقات الناتجة عن إقرارها، والتي أجازها القانون لمرقابة ديوان المحاسبة المؤخّرة وليس المسبقة بموجب المادة 151 من قانون الدفاع الوطني.

- يعتبر مجلس الشورى أن المادة 98، التي تُخفّض عدد السنوات التي تعطي الحق في التقاعد بالنسبة إلى الموظفين الذين دخلوا الخدمة بتاريخ 2009/7/31 وما قبل من 25 إلى 20 سنة، مخلّة بمبدأ المساواة بين مختلف أسلاك القطاع العام وتلك التي تنص على حد أدنى يقل في عدد سنوات الخدمة عن المحدد للسلك الإداري. بالتالي يكون مصيرها الإبطال من قبل المجلس الدستوري في حال الطعن في الموازنة لمخالفتها الدستور، ولا سيما المادة 83 منه، واستناداً إلى قراره الرقم 2020/2. كذلك فإن اقتراحات أخرى تشير إلى أنه يقتضي عدم حصر التعديل بالسلك الإداري وشموله السلك العسكري.

- من المواد التي أثارت اعتراضات كبيرة المادة 99 التي تتعلق بتجميد طلبات الإحالة إلى التقاعد لمدة ثلاث سنوات، والتي تشير أيضاً إلى أنه يمكن للمعنيين التقدّم بطلب إنهاء خدماتهم من دون حقهم في الإفادة من معاش التقاعد أياً كان عدد سنوات الخدمة، والاستفادة فقط من تعويض الفرق من الخدمة أو المحسومات التقاعدية. فقد دعا مجلس الشورى إلى عدم إقرار هذه المادة لأنها «ستمس بشبكة الأمان الاجتماعي للموظف بعد انتهاء خدمته، خاصة مع غياب أحكام تحفظ الحق في ضمان الشيخوخة». كما أشار إلى أنها تخالف مبدأ المساواة بين المتقاعدين، وتحرم فئة منهم من أي زيادة تطرأ على الرواتب والمعاشات. أما محكمة التمييز، فدعت إلى استثناء القضاة من أحكام هذه المادة، تفادياً لمخالفة مقدمة الدستور التي تنصّ على مبدأ فصل السلطات والمادة 20 منه التي كرست مبدأ استقلال القضاء ووجوب حفظ ضمانات القضاء. فبحسب رؤساء روابط التعليم والأساتذة المتعاقدين والإدارة العامة، يعمل بمضمون هذه المادة منذ إقرار مادة مشابهة لها في موازنة 2019 والوقت المتبقي لها هو سنة وأربعة أشهر. كذلك تجدر الإشارة إلى أن المادة الحالية ألغت الاستثناء المشار إليه في المادة النافذة حالياً، والمراد تعديلها بالنسبة إلى السلك القضائي والضباط من رتبة عقيد وما فوق، وتقترح الأسلاك العسكرية عدم إلغاء المادة 78 من موازنة 2019، وإضافة النص التالي عليها: «استثنائياً وخلال فترة 3 أشهر من تاريخ نشر القانون، يحق للمعنيين بأحكام هذه المادة أن يقدموا استقالتهم ويحالون إلى التقاعد وفقاً لما تنص عليه القوانين والأنظمة النافذة». كذلك بدا من الملاحظات أنه لم يتم تبنّي سبب إلغاء استثناء السلك القضائي والضباط من رتبة عقيد وما فوق كما هو النص النافذ حالياً. وفي كل حال تمت الإشارة إلى أنه يقتضي بالنسبة إلى السلك القضائي استطلاع رأي مجلس القضاء الأعلى وفق اجتهاد المجلس الدستوري.

- المادة 110 تلزم المصارف بتسديد الودائع بالعملة الأجنبية التي تودع لديها أو من خلال تحويلات مصرفية خارجية اعتباراً من تاريخ نشر هذا القانون بالطريقة عينها التي أودعت فيها بناءً على طلب صاحب العلاقة. كما جرى رفع قيمة الضمانة على هذه الودائع إلى 50 ألف دولار وما يعادلها بالعملات الأجنبية. في الملاحظات إشارة إلى أن خطورة هذه المادة تكمن في أنها تتعرض لموضوع سيادي، وهو القوة الإبرائية للتسديد بالعملة الوطنية. كما أن إقرار هذه المادة، وبالمدلول المعاكس، قد يفهم منه أن الودائع غير المشمولة في الفترة المحددة بهذه المادة يمكن دفعها بالعملة الوطنية حتى لو كانت بالعملة الأجنبية. وقد يكون من المستحسن سحب هذه المادة من المشروع، وأن تأتي في سياق قانون خاص وكامل للكابيتال كونترول، خاصة في ضوء وجود عدة مسائل مرتبطة بهذا الموضوع توجب التدخّل التشريعي لمعالجتها. أما بالنسبة لى رفع سقف الضمانة على ودائع الدولار إلى 50 ألف دولار، فمن الأفضل تحديد آلية وكيفية دفع المبلغ للمودع.

من جهته كذلك، اعتبر مجلس الشورى أن هذه المادة قد تفهم على أن المصارف غير ملزمة بتسديد الودائع السابقة لنشر قانون الموازنة بالطريقة ذاتها التي تم إيداعها لديها، وهذا ما يتعارض مع مقدمة الدستور والمادة 15 منه. كما دعا المجلس إلى تضمين الموازنة حلاً لأزمة أموال المودعين في إطار خطة إصلاحية لها طابع اجتماعي واقتصادي عام، عبر تضمين مشروع القانون نصاً يلزم الحكومة بدراسة وإصلاح القطاع المصرفي ووضعية الحسابات المودعة، وإيجاد السبل الكفيلة بإعادة حقوق المودعين.

وزير المالية يطلب اسبوعين للنظر في تعديل الموازنة (هيثم الموسوي)

«الشورى»:
لإلزام الحكومة بإصلاح القطاع المصرفي

فاقترح إضافة العبارة التالية إلى مقدمة هذه المادة: مع مراعاة الإعفاء المنصوص عليه في المادة 67 من قانون الضمان الاجتماعي، في حين طلبت وزارة الاقتصاد استثناء هيئات الضمان من الضريبة، حيث إن قانون تنظيم هيئات الضمان يعطي التعهدات المقطوعة للمؤمنين والمستحقين من قبل الهيئات امتيازاً عاماً على جميع الأموال المودعة في لبنان من قبل الأخيرة، ولا يمكن بالتالي إخضاعها لضريبة التضامن الوطني، حيث إنها تمثل الضمانة الأساسية لحملة عقود التأمين.

أما في ما خص ملاحظات مجلس الشورى، فهود يدعو إلى تضمين الموازنة حلاً لأزمة المودعين في إطار خطة إصلاحية لها طابع اجتماعي واقتصادي عام، عبر تضمين مشروع القانون نصاً يلزم الحكومة بدراسة وإصلاح القطاع المصرفي ووضعية الحسابات المودعة، وإيجاد السبل الكفيلة بإعادة حقوق المودعين. كما يقتضي حصر إصدار القرارات عن الوزراء تحديد دقائق تطبيق القانون بالمواضيع التي تستوجب إصدار مراسيم بشأنها.

ضريبة التضامن الوطني التي ابتدعها وزير المالية في مشروع موازنة 2021 تنص على فرض ضريبة على الحسابات الدائنة، إن كانت بالدولار أو بالليرة، بنسبة واحد في المئة عن القسم من الحساب بين مليون و20 مليون دولار (على سعر 1500 ليرة للدولار)، و1,5 في المئة على القسم بين 20 مليون و50 مليون دولار، و2 في المئة عن القسم الذي يزيد على 50 في مليون ليرة.

الملاحظات عديدة على هذه المادة، وأبسطها على أي أساس تم اختيار النسب؟ وهل هي كافية لإطفاء الخسائر؟ وما هي الإجراءات الأخرى التي سيتم اتخاذها ما لم تكن هذه الإجراءات كافية؟ مع العلم بأن هذه الضريبة ستدخل نحو 1200 مليار ليرة إلى الخزينة، وهي أساسية بالنسبة إلى الواردات. ويشير الاقتراح إلى أنه في حال بقيت المادة على حالها، من الأنسب استثناء الحسابات العائدة للمؤسسات العامة والبلديات وصناديق التعاضد. كذلك، فإن الأسلاك العسكرية طلبت استثناء الصناديق التابعة لها، لأنها ذات طابع اجتماعي. أما الصندوق الوطني للضمان،

قضية

قضاة «لا يفقهون» النصوص وأحكام بلا سند شرعي
«المجلس الشيعي»: المحاكم الجعفرية تحتاج إلى إصلاح

اتّهام عشرات الأمهات بـ«المبالغة» و«التصويب العبثي» على «قدسيّة» المحاكم الجعفرية لم يعد ممكناً، بعد اعتراف المحكمة الشرعية في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، نفسها، بـ«الخلل» المستفحل في آليّة عمل هذه المحاكم، وبحاجتها إلى الإصلاح. «هدف اول» سجّلته الأمّهات اللواتي يناضلن من أجل الحصول على حقوقهنّ

(مروان بوحيدر)

هديل فرفور

في إدانة واضحة لعشرات القرارات القضائية التي يصدرها عدد كبير من قضاة المحاكم الجعفرية في لبنان، أكّد رئيس المحكمة الشرعية في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى السيد علي مكي أن «حقّ الرؤية» الذي يُمنح لـ«الأم المنزوعة الحضانة»، ويحدد بـ 24 ساعة، «عرف خاطئ». ونفى وجود أي سند شرعي يحدّد مدة للوالدين المتنازعَين لرؤية أطفالهما.

كلام مكي يأتي بعد أكثر من سنة ونصف سنة على «إقرار» رئيس المحاكم الجعفرية، الشيخ محمد كنعان، بوجود خلل في آلية عمل هذه المحاكم، وتقديمه ما سُمّي آنذاك «ورقة إصلاحية». وهي مبادرة لم تر النور حتى الآن بحجة انتشار وباء كورونا، تقوم على اعتماد «دفتر شروط» يطّلع عليه الزوجان عند تسجيل زواجهما، ويتضمن خيار توكيل الزوجة نفسها بالطلاق في حال

> **على القاضي عند إصدار حكم بالحضانة ان يسمّي فقيهاً واحداً يقول بتحديد «حقّ الرؤية» للأم**
>
> **يجب، من باب حقّ الأم، ان نطلب من محاكمنا ان يكون هناك اتفاق مساواة بين الأم والأب لنشأة الطفل**

امتناع الزوج عن الإنفاق عليها، كما أن لها أن تشترط الحضانة لأولادها.

مكي، في لقاء بثّته «صفحة النبطية» على موقع فايسبوك الاثنين الماضي، دعا المحاكم الى «فهم النصوص والروايات (...) وفهم معنى الولاية (الحضانة) على أنها ليست حكماً استبدادياً بالولد»، مشدداً على ضرورة إيجاد حلّ لهذا «اللغط الناشئ عن عدم قراءة منهج أهل البيت وفهمه»، واستغاض في الحديث عن أهمية الحضانة المشتركة من دون أن يعتمد تسميتها، مشيراً إلى أنه «لا يحقّ للأب أن يستخدم الولاية بشكل تعسفي في حفظ حقه، وينسى حق الطفل الذي يجب أن ينشأ على الحنان وليس شعور اليتم، ولا سيما في حال الطلاق (...) الولاية لا تعني أبداً ما تعمل به بعض المحاكم». وسأل: «كيف يمكن أن تعطى الأم يوماً واحداً فقط (للرؤية)؟ الولاية حق للوالد من جهة وللطفولة من جهة أخرى (...) والطفل الذي يُبعد عن أمه ستة أيام يصبح عرضة لعقد نفسية قد تجعل منه مجرماً». من هنا، «يجب، وليس مستحباً، ومن باب حقّ الأم، أن نطلب من محاكمنا أن يكون هناك اتفاق مساواة بين الأم والأب لنشأة الطفل سوياً. وإذا لم يحصل الاتفاق، على القاضي عند إصدار الحكم أن يسمي فقيهاً واحداً يقول ان تعطى الأم ساعات وتحرم منه بقية الأيام. الولد يجب أن يبقى بين الأبوين بالسوية ما أمكن».

كلام مكي يتطابق مع مطالب الأمهات اللواتي لم تنصفهن المحاكم الشرعية، ومع أهداف «الحملة الوطنية لرفع سن الحضانة لدى الطائفة الشيعية»، ما يحمّله مسؤولية ترجمة موقفه عملياً وفق الصلاحيات التي يخوّله إياها منصبه، وهو أشار الى أنه تقدم بورقة إصلاحية، بالتوافق مع رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، «ومع السياسيين القادة في هذا البلد» لـ«إصلاح النظام العام للمحاكم الجعفرية» التي تعاني من نقص شديد في القضاة (18 متوفين أو متقاعدين من أصل 33)، ما يؤدي الى إرجاء بت بعض القضايا لسنوات طويلة.

مكي تحدث عن «ثغرات» في عمل المحاكم، «في الشكل والمضمون منذ الستينيات»، وعن الحاجة إلى «قانون إصلاحي» يقرّه مجلس النواب، مؤكداً أن سلطة المجلس الإسلامي الشيعي «معنوية فقط». ولفت الى أن منصب رئيس المحاكم العليا في المحكمة الجعفرية شاغر، «وهناك اقتراح لدى السياسيين وقادة الطائفة لتعيين رئيس أصيل للمحاكم لنتمكن من إعادة تنظيم البنية القضائية التي فيها شيء من الظلم على الأمهات». وقد «وُعدنا، مع تشكيل الحكومة، بتعيين رئيس المحاكم لنبدأ رحلة الإصلاحات». رئيسة لجنة الأم والطفل النيابية النائبة عناية عز الدين، من جهتها، قالت لـ«الأخبار» إنه لا علم لها بأي مبادرة تتعلق بالحضانة المشتركة وبتعديل حق الرؤية للأمهات، و«اللجنة ترحب بأي خطوات إصلاحية». وأشارت إلى أن العوائق تكمن أحياناً في تلكؤ بعض القضاة في تطبيق المبادرات التي يُتفق عليها، «كمبادرة شروط الزواج، مثلاً، التي لم يلجأ عشرات المشايخ إلى تعميمها وإرسائها». وفيما يحاول مكي «تبرئة» المجلس من خطوات الإصلاح، محيلاً المسؤولية إلى المحاكم، نقلت مصادر مطلعة عن القاضي كنعان قوله إن المحاكم «سلطة تنفيذية... والفتاوى التشريعية من مهام المجلس». وأكد أن المسؤولية «تقع على عاتق مجلس الوزراء الذي يمتنع في كثير من الأحيان عن تنفيذ قرارات صادرة بحق قضاة مخالفين».

وبعيداً من تقاذف المسؤوليات ومن «الحساسية» بين المجلس ورئاسة المحاكم بسبب «نزاع الصلاحيات»، فإنّ هذا النقاش ليس إلا نتاجاً لرفع صوت الأمهات عالياً، وهنّ «سيتابعن الضغط للوصول إلى حقوقهن»، على ما تقول رئيسة «الحملة الوطنية لرفع سن الحضانة لدى الطائفة الشيعية» زينة إبراهيم. واعتبرت كلام مكي بمثابة «وعد من المجلس بأن يقوم بدوره في تعديل القوانين ونتتبع خطوات تنفيذه بعد تشكيل الحكومة». وإلى ذلك الحين، «ستقوم الحملة بالضغط على رئيس المحاكم لتعميم مبادرة الأمهات المتعلقة بتطبيق فتوى المرجع السيد السيستاني القاضية بمنح الحضانة للأم حتى عمر السابعة للذكر والأنثى على حد سواء، وبتعميم عشرات قرارات الحضانة المشتركة التي صدرت عن قضاة».

وجهة نظر

الضوء في آخر نفق التربية

نورما غمراوي*

لا يختلف اثنان على أننا نمرُّ في أوقاتٍ غير مسبوقة، أو نعيش ما بات يُسمى بـ«الطبيعي الجديد» (new normal). إذ لا تكاد ندوةٌ تربويةٌ افتراضية تخلو من القول إننا نعيش تجربةً بالإكراه. لا يدَ لنا فيها أو حيلة. المهم أننا جميعاً نتّفق على أن التجربة وضعت 1,6 بليون متعلّم، مع عدد ضخم من معلّمين وتربويين، وراء الشاشات، وباتت تكنولوجيا المعلومات والتواصل العنصر الأهم في العملية التعلّمية، ولولاها لما كانت مسيرة التعلّم «العرجاء» قادرة على الاستمرار.

وقد تلقّفت وزارات التربية حول العالم جائحة كورونا بطرائق ومقاربات واستراتيجيات متباينة، يمكن تصنيفها ضمن مجموعتين لا ثالث لهما: الأولى كانت لديها البصيرة وفهمت أنّ الجائحة طويلة الأمد، فتأقلمت وأقلّمت منظوماتها التربوية وطوّرتها؛ وتأتي في مقدّمها دول شرق آسيا. والثانية، أثرت الانتظار ظناً منها بأن الجائحة ستستمر لبضعة شهور، فإذا بالعام الدراسي «المكلوم» الأول ينتهي، ويلحق به عام ثان... طبعاً ذهنية الانتظار والتحجّر تستجرّ بعضها، وهي سُبحةٌ وتكرّ. ولو تعاطينا بذهنية علمية وقمنا باحتساب منجزات هذه الوزارات لكانت النتيجة مخزية وعاراً عليها. فيبدو أنها لم تقرأ أو تعي كيف انهارت مؤسسات ضخمة وانتهت بعدما تربّعت على عروشها لسنواتٍ بسبب تمسكها «بمقاومة التغيير».

و إذ نعيش في مجتمعاتنا حالياً شعوراً بأننا بدأنا رؤية الضوء في آخر النفق بسبب اللقاحات، لا سيما من وزارات الصنف الثاني، لا بدّ لنا أن لا نبالغ بذلك التفاؤل لأنّ اللقاحات بحد ذاتها تجارب لا نعرف إلى أين تتجه فيها هو لقاح من أشهر اللقاحات يُجمّد استخدامه بين ليلة وضحاها بسبب عوارض بدأ يتسبب بها. وهناك متحوّر جديد للفيروس لا يمكن لفحص PCR تمييزه، وبالطبع العلماء لا يزالون لا يعلمون ما إذا كانت اللقاحات ستكون مجدية معه. فمن الممكن بمكان، أن يتبدّد الضوء الذي نودّ أن نتخيله آخر النفق.

لا أقصد أن أكون سوداوية ولكن الإتحاد الإفريقي أعلن، على سبيل المثال، أنه يحتاج إلى ثلاث سنوات لتلقيح 60% من سكانه، وإن دلّ هذا على شيء، فهو يدلّ على أن التّعافي من كورونا والعودة لما كنّا عليه يكاد يكون مستحيلاً لسببين اثنين. أولاً، إن عملية التلقيح 100% ستتطلب ما يقارب خمس سنوات. وثانياً، على سبيل المثال نفسه، ووفقاً للأرقام المذكورة من الإتحاد الإفريقي، فإنه مع مرور وقت كهذا لن يكون روّاد المدارس قادرين أصلاً على العودة لما كانوا عليه، حتى لو أُتيح لهم ذلك. لأنهم سيكونون قد تغيروا وتغيرت معهم

> **لن يكون روّاد المدارس قادرين على العودة الى ما كانوا عليه حتى لو أتيح لهم ذلك**

طرائق العمل التي يستطيعون أداء مهامهم بواسطتها. إذاً يجب أن نعي جميعاً أن ما قبل كورونا، ليس كما بعدها. فتقرير ماكنزي يقول أننا «لا زلنا لا نستطيع تصوّر الأثر الحقيقي لكوفيد-19 على منظومة التعليم» وأنه لا زلنا نحتاج لوقت طويل لنفهم ذلك الأثر. وتتسارع الدول حالياً إلى رصد الموازنات لما يسمّونه «بإعادة المنظومة التعليمية إلى السكّة». فبريطانيا خصصت 1 بليون جنيه استرليني لترميم التعلّم في المدارس، بينما خصّصت الولايات المتحدة الأميركية 40 بليون دولار لترميم التعلّم في الجامعات.

نحن مُجبرون للنظر إلى المنظومة التربوية بشكل مختلف، لإيجاد طرائق جديدة لحل مشكلات قديمةً أو مستحدثة. إنها معركةٌ لن تنفع معها أسلحتنا وأدواتنا وأفكارنا القديمة. نحن بحاجة للتفكير «من خارج الصندوق» أكثر من أي وقتٍ مضى، وأن لا نُكرّر أنفسنا وأفكارنا. فتلك الأدوات والأفكار لم تُصلح المنظومة التربوية الموجودة والمهترئة أصلاً قبل كورونا، والفحص الأكبر لها كان هذه الجائحة. فالمنظومة لم تستطع امتصاص الصدمة ووجدت نفسها عاجزة فتجمّدت؛ وقد قرّر صنّاع القرار الانتظار الذي يبدو أنه لن ينتهي أو أنهم سينهونه مقابل ثمن ضخم يتمثل بإعادة روّاد المدارس إليها، بما يعنيه ذلك من «مجازفة كبيرة بالأرواح».

والأسوأ أن الكثيرين من صُنّاع القرار زادوا الطين بلّة عبر التشديد على المركزية باتخاذ القرارات، علماً أن أبسط علوم الإدارة في الأزمات تقضي باعتماد اللامركزية الإدارية. فاللامركزية، مع وجود الأطر المناسبة للمحاسبة، تسمح بظهور الحلول والأفكار المبدعة التي بكثير من الأحيان لا يمكن أن تخطر ببالهم وتُشكّل نواةً للحل.

إنّ الدروس المستقاة من الحَجْر لدى الوزارات من النوع الأول، لا ترتبط بما يجب أن تقوم به في حال تعرضها لجائحة أو كارثة أخرى، فتقاريرها تقول بأنه يجب التركيز على جعل الأنظمة التعليمية أكثر تماسكاً. وأن يجري العمل على تحديد المهارات التي يحتاجها المعلمون فيعزّزونها لديهم، وفيما بينهم. إضافةً إلى الاستفادة من الابداعات المفيدة وصولاً إلى تصميم التغيير الإيجابي الذي يساهم بتحسين جودة التعليم.

ولو أردنا أن نرى ذلك الضوء في آخر النفق لا بد أن نفسح المجال لمن هم في موقع العمل مع المعلمين، أن يكونوا جزءًا من الحلول بدلاً من كونهم منفّذين لقرارات صنّاع القرار التربوي، الذين بغالبيتهم لم يمارسوا التعليم يوماً ، أو لم ينجحوا في ممارسته. فهل يعرف المعنيّون بصنع القرار التربوي، بعد أن استنزف الانتظار منظوماتهم التربوية، السبيل إلى هذه القنوات ؟ هل يجرب صنّاع القرار التربوي طرائق جديدة، ليعبروا هذا النفق؟

*أستاذة جامعية وباحثة تربوية

تقرير

عبثيّة التعليم عن بعد: بداية تسرُّب مدرسي مقنّع؟

زينب حمود

مع انتشار وباء كورونا والتحول إلى التعليم عن بعد، فقد التعليم هيبته وبات مفهومه ملتبساً للأهل والطلاب. «عبثية» مطلقة تتجلّى في متابعة تلاميذ حصصهم الدراسية وهم بملابس النوم، أو مستلقون على الأريكة، أو بوجود بقية أفراد الأسرة. والنتيجة فقدان الجدية في مواكبة العملية التعليمية، سواء بالتوقف عن متابعة الحصص الدراسية، أو تجاهل إرسال الفروض البيتية، أو مقاطع الامتحانات «أونلاين».

«ما نعيشه تسرّب مدرسي مقنّع» بحسب الاختصاصية في الإدارة التربوية فاطمة نصر الله، انطلاقاً من شكاوى الأهالي والمدرّسين حول ردود الفعل السلبية للتلامذة تجاه التعليم. وتوضح أن مفهوم التعليم التبس عند غالبية التلامذة، وخصوصاً من هم في الصفوف الصغيرة الذين يستخدمون الجهاز نفسه للدراسة وللعب الإلكتروني». أما من هم أكبر سناً، فيجدون فرصة للهروب من الحصص إلى مصادر تسلية أخرى على الجهاز. هذا الواقع أدى إلى «تراجع ملحوظ في التحصيل العلمي والمخزون المعرفي أخيراً، وسيجبر المدارس على وضع أنظمة تربوية بعد انتهاء الجائحة، لترميم المعلومات التي فقدت خلال فترة اعتماد التعليم عن بعد، وخصوصاً في المواد العلمية التي تترابط المعلومات فيها وتتكامل بين سنة دراسية وأخرى»، على ما تقول نصر الله.

وتعزو عدم الجدية في مواكبة التعليم عن بعد أساساً الى «التحديات اللوجستية التي يواجهها التلامذة اليوم بسبب الضائقة المالية. فالتلامذة ملّوا من الصعوبات التي تواجههم، سواء لجهة افتقارهم إلى البنى التحتية من كهرباء وشبكة إنترنت، أو استخدام أكثر من تلميذ في البيت جهازاً واحداً بسبب عدم قدرة بعض العائلات على تخصيص جهاز لكل ولد. هنا يضطر كل منهم إلى انتظار دوره، أو يعيد مشاهدة المادة، إذا كانت مسجلة، من دون إظهار أي تفاعل ممكن، أو تجاهل إعادتها أساساً».

> **على المدارس وضع انظمة تربوية بعد انتهاء الجائحة لترميم المعلومات التي فقدت خلال التعليم عن بعد**

«تراجع الحماسة الدراسية لدى معظم التلامذة سببه شعورهم بعبثية التحصيل، وخصوصاً في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفشي البطالة في صفوف المتعلمين»، بحسب أستاذ التعليم الثانوي أحمد شامي، مشيراً الى انسحاب أحد تلامذته من متابعة الحصص لمصلحة إخوته «لأن الإنترنت في بيتهم ضعيف».

نصر الله رأت أن بعض الأهالي لا يبذلون جهداً إضافياً لتحفيز أبنائهم على الدراسة وتقبّل التغيير الذي طرأ على التعليم، وبالتالي كسب المزيد من الأهداف التعليمية. وأشارت إلى أن البعض ملّوا من ملاحقة الأولاد للنوم باكراً أو للدراسة، كحال إحدى الأمهات التي لم تعد تصرّ على ابنتها لتدرس أو حتى لتحضر الحصص التعليمية الصباحية، لأنها لا تشعر بأن التعليم عن بعد يستحق الاهتمام والمتابعة الجادّة كالتعليم الحضوري. وفي حين كان التلميذ ينتظر المواد الأدائية، كالرياضة والفنون والموسيقى والمسرح في جدول الحصص، تتوجّه معظم المدارس في لبنان إلى إلغائها للاستفادة من الوقت لمصلحة المواد العلمية. ولم تلتفت المدارس إلى أهمية هذه المواد «الأساسية» في تحفيز التلميذ للدراسة، وفي تهذيب الروح وتشكيل الذوق الفني، علماً بأن التلامذة اليوم بأمسّ الحاجة إلى هذه المواد لتفريغ الضغط النفسي الذي يعانونه بسبب الحجر المنزلي وتردّي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والصحية والأمنية.

نقابة المصلحة سيد معبوث
جمعية عمومية
لفرع المهندسين الميكانيك الاستشاريين
تدعى الهيئة العامة للفرع إلى عقد اجتماع عبر الزوم Zoom الساعة السادسة مساء الاثنين في ٢٠٢١/٤/١٢ .
رئيس الفرع
م. جاك غصن

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع اللكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

ارتكابات السفـارة البريطانية في بيروت: حرب ناعمة على المقاومة

تيم جاروز (الولايات المتحدة، 2018)

علي نصّار *

وقّعت وزارة الخارجية اللبنانية على اعتراف جامعة الدول العربية باسكتلندا «كدولة أوروبية مستقلة عن بريطانيا» (1). وأيد بيان أصدرته الوزارة، أمس، حق الشعب الاسكتلندي وشعب أيرلندا الشمالية في الاستقلال والحرية. لن يبدو هذا الخيال السياسي رداً جامحاً ولا انفعالاً مفرطاً، عندما نطّلع على نذر قليلٍ من خرائط هندسة التخريب الاجتماعي، السياسي وعملياتها التي تنفذها سفارة بريطانيا في بيروت وأجهزة الاستخبارات البريطانية ضد لبنان.

نخمّن أن هذه العمليات الهندسية ضخمة. مثلاً، لدى «غوغلة» / Googalisation اسم السفير كريس Rampling / رامبلينغ، نعثر على أكثر 150 ألف رابط (2) / Links يشابهه. يمكننا بالتقنية العشوائية لهذه الروابط، بحذف التكرار والمتشابه، أن نختزلها إلى 10. 20 ألف خبر. هذا الرقم السبراني الهائل، يرسم انطباعاً واقعياً، عن لفافة الدعاية الكثيفة التي لحف بها هذا الـ«رامبلينغ» وفريقه أهداف الحرب السرية البريطانية في «وطن الأرز».

ماذا تريد بريطانيا في لبنان؟

تنقسم أهداف «التاج البريطاني» بين ثلاثة محاور، تمسّ بالأمن الوطني اللبناني وتخربه، وهي :

. الأول: دولي، لضمان التفوق الغربي على لبنان.

تنفذ بريطانيا استراتيجية قومية ودولية مشتركة مع الولايات المتحدة وبقية دول تحالف «العيون الخمس». وهذه الاستراتيجية موجّهة ضد كوكبة الدول المستقلة (3)، مثل روسيا والصين وإيران وسوريا وكوبا وفنزويلا وكذلك ضد حركات المقاومة في المشرق العربي، بما فيها لبنان. ضمن هذه الاستراتيجية القومية وما فوق القومية، تستهدف بريطانيا لبنان بكل وسائل «الحرب الهجينة» التي تتناسب مع موازين القوى الراهنة، خصوصاً عبر الحرب السرية (4). والهدف الرئيسي لهذه الحرب إبقاء الدولة اللبنانية في حال التبعية للقرار الإمبريالي الغربي، والنظام الرأسمالي العالمي، ومنع الشعب اللبناني من كسر قيود التبعية ضدهما. أكثر ما يتجلى هذا المنع في الجهود التي تنفقها بريطانيا للتدخل في العلاقات الحدودية بين لبنان وسوريا، بتمويلها بناء أبراج عسكرية ونصب أجهزة مراقبة على الحدود الشمالية والشرقية اللبنانية ـ السورية. ومع أن هذا التدخل يتم تحت لافتة دعم الجيش، فإن هدف التدخل هو مطلبٌ «إسرائيلي». لأن إغلاق هذه الحدود أمنياً وعسكرياً، هو معطى جيوبوليتيكي، فشلت «إسرائيل» (وقوى اليمين اللبناني) بفرضه على دمشق وعلى قوى المقاومة الوطنية، أثناء وبعد غزو الجيش الصهيوني لبنان في عام 1982 (5). واليوم، بعد أربعين عاماً ونيف، تريد بريطانيا تحويل فشل «إسرائيل» في عزل لبنان عن سوريا إلى انتصار لـ«إسرائيل» يحقق مرادها القديم. وهي تقوم بذلك خلسة، حيث يدّعي البريطانيون أن تدخلهم في ملف الحدود مع سوريا، قد «أحدث تحولاً كبيراً في قدرات فرق الأمن اللبنانية» (6).

الثاني: إقليمي، لتأمين تفوق «إسرائيل» واستتبابه على لبنان.

تستمر بريطانيا باستضعاف المقاومة الوطنية ضد الكيان الصهيوني الذي يحتل أراضي لبنان ويهدّد أمنه (7) ويستبيح سيادته (8). وقبل أشهر قليلة، قررت بريطانيا أن حزب الله، وهو طليعة قوى المقاومة الوطنية، منظمة إرهابية (9)، وأنذرت سفارتها في بيروت، منظمات «متعاونة» معها، بضرورة تنفيذ هذه القرار (10). وبعد انتخابات 2018 التي أتت ببرلمان لبناني ليس للولايات المتحدة وبريطانيا الغلبة فيه، تدافعت كلتا الدولتين إلى «العمل عن قرب مع شركائنا اللبنانيين» (11)، لإحباط نتائج تلك الانتخابات. وبالفعل، فبعد اندلاع «الحراك الشعبي الوطني» يوم 19 تشرين الأول 2019، ضغطت لندن وغيرها من العواصم الإمبريالية نحو إجهاض هذا «الحراك» الجذري. ودعمت حراكاً طائفياً، مذهبياً بدلاً منه، كانت تسيطر عليه قوى اليمين اللبناني القديم والجديد (12). وقد ساهمت بريطانيا في تشجيع هذه القوى الرجعية على التلاعب السياسي والطائفي ـ المذهبي بالأزمات الاجتماعية، كما على الاستثمار السياسي في مآسي الانهيار الاقتصادي والمالي الذي نجم عن أزمة النظام اللبناني. لكي تلقي على كاهل المقاومة الوطنية، لا سيما حزب الله، مسؤولية الانهيار وتبعاته. ويكشف إصرار بريطانيا على إرغام لبنان على تنفيذ «برنامج صندوق النقد الدولي»، وحصره في دائرة النفوذ الغربي، بعيداً عن التوجه شرقاً لمعالجة أزمته، عن قرار بريطاني استراتيجي يقضي بإنهاء البيئة الاجتماعية ـ السياسية للمقاومة (13). ومن المؤكد أن هذا الاستضعاف البريطاني للمقاومة يؤدي إلى تحقيق الهدف «الإسرائيلي» ذاته. فأجهزة الكيان الصهيوني، لا تكفّ عن التخطيط والعمل لعزل قوى المقاومة الوطنية وتهديد حواضنها الاجتماعية ـ السياسية (14).

الثالث: محلي، بانتحال السفارة البريطانية دور «الحزب السياسي» في لبنان.

تنتحل السفارة البريطانية في بيروت، بعض صفات «الحزب السياسي» الوطني، لا سيما «مكتب المشاريع» فيها، الذي يزعم أنه «يهتم بإيجاد البيئة المناسبة للإصلاحات السياسية لتقوية عمل القضاء والأمن، وبناء ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة عبر المساءلة والمحاسبة لتأمين أفضل الخدمات وخلق فرص للتنمية والتطوير» (15). السفير رامبلينغ نفسه، شارك في هذا الانتحال. فقبل مغادرته منصبه في بيروت، حسم نتائج التحقيق العدلي في جريمة تفجير مرفأ بيروت، بأن كتب قائلاً : «لم يسبّب لبنان أزمة اللاجئين كما أنه لم يسبب أزمة كورونا، ولكن قد كانت الأزمة الاقتصادية وانفجار 4 آب (في المرفأ) من صنع محلي» (16). كذلك، حرّض رامبلينغ في بضع كلمات على سلاح المقاومة وتفاعل بـ«التطبيع» الجاري مع العدو الصهيوني، ودعا قوى اليمين إلى التمرد على الدستور اللبناني، الذي يشرّع مقاومة الاحتلال الصهيوني، قائلاً: «لم أذكر حزب الله أو التطبيع [مع «إسرائيل»] الذي يغير وجه المنطقة. البطريرك الراعي على حق حين نادى مرة أخرى بالحياد [الإقليمي]» (17). ثم تابع رامبلينغ محرّضاً اللبنانيين على الاقتتال فيما بينهم، ومنددا بمشاركة قوى وطنية لبنانية، في القتال على الأراضي السورية ضد مجموعات الإرهاب التكفيري. فقال: «لا يمكن لدولة تصبو فعلاً للاستقرار والأمان أن يكون لها أسلحة خارج سلطة الدولة وبخاصة حين تستخدم هذه الأسلحة خارج حدود هذه الدولة. وعدم اتخاذ موقف في هذا الخصوص هو تماماً ما يحول دون ذلك». هكذا، نفهم أن سفارة بريطانيا تشترط على اللبنانيين أن ينزعوا سلاح المقاومة الوطنية لـ«احتلال «الإسرائيلي»، لكي تكون لهم «دولة الاستقرار والأمان» (18)، أو أن يحرصوا على هذا السلاح الذي يُقلق «إسرائيل»، فلا يكون لهم «دولة الاستقرار والأمان». يكذب «الحزب البريطاني» حينما يعلن أنه «يهتم بإيجاد البيئة المناسبة للإصلاحات السياسية» (19) في بلدنا. «الحزب البريطاني» ينفّذ خرائط هندسية بريطانية ـ «إسرائيلية» لتخريب دولة لبنان وتدمير مجتمعه. 0

*مدير موقع «الحقول».

> جاءت الانتخابات البرلمانية في العام 2018 تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة وبريطانيا، فتدافعتا إلى «العمل عن قرب مع شركائنا اللبنانيين» لإحباط نتائجها

المصادر:

(1) رئيسة وزراء اسكتلندا نيكولا ستورجن / Nicola Sturgeon، وكالات، الخميس 24 كانون الأول/ ديسمبر 2020.

(2) للاطلاع، الرجاء، أن تضغطوا على هذا الرابط/ link.

(3) تقرير كفاية أولير. منشور في موقع صحيفة «إندبندنت» باللغة العربية، يوم 8 حزيران/ يونيو 2020.

اقرأ أيضاً:

. تقرير الراديو البريطاني، منشور باللغة العربية، يوم 10 نيسان/ أبريل 2018، على هذا الرابط.

(4) للاطلاع على مشاركة بريطانيا وبقية «العيون الخمس» في الحروب السرية. انظر :

. جرائم «الحروب السرية»: «وكالة الاستخبارات المركزية» الأميركية / CIA تقتل المدنيين ... عن بعد؟. دراسة نشرها موقع الحقول، يوم الخميس، 31 آب/ أغسطس، 2017.

(5) أشار آلان مينارغ، مؤلف كتاب أسرار الحرب الأهلية، إلى هذا «الفشل الجيوبوليتيكي» في مقابلة مصوّرة بُثّت عام 2012.

(6) بعد زيارة وزير شؤون الشرق الأوسط، جيمس كليفرلي، لبنان في 2 . 3 كانون الأول/ ديسمبر 2020، قال: «إن هذا البرنامج الذي تدعمه المملكة المتحدة، أحدث تحولاً كبيراً في قدرات فرق الأمن اللبنانية». منشور على صفحة وزارة الخارجية البريطانية، يوم 18 كانون الأول / ديسمبر 2020.

(7) رئيس أركان الجيش الصهيوني غادي إيزنكوت: «إسرائيل عليها أن تلجأ في المواجهة إلى اعتبار كلّ لبنان ضاحية جنوبيّة. لن يردع إسرائيل أيّ شيء»، وسنضرب آلاف المواقع والأهداف في لبنان». الوكالة الوطنية للإعلام، 2 كانون الأول/ ديسمبر، 2014.

(8) قائد الجيش العماد جوزف عون مخاطباً العسكريين في عيد الاستقلال: كونوا «على يقظة وجهوزية تامة. العدو الإسرائيلي يهدّد بالاعتداء على لبنان، ونواياه العدوانية لم تتوقف». وكالات، 20 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2020.

(9) متحدث باسم وزارة الخزانة البريطانية: «اتخذ قراراً بإدراج الجماعة برمتها منظمة إرهابية...». وأضاف: «لا تزال بريطانيا ملتزمة باستقرار لبنان والمنطقة، وسنواصل العمل عن قرب مع شركائنا اللبنانيين». الخبر منشور على موقع الراديو البريطاني، يوم 17 كانون الثاني/ يناير، 2020

(10) «رسالة» بريطانية تخترق السيادة اللبنانية. تقرير علي نصّار في صحيفة «الأخبار»، يوم 24 تموز/ يوليو 2020. وكذلك في موقع IMLEBANON.

(11) متحدث باسم وزارة الخزانة البريطانية: «اتُّخذ قرار بإدراج الجماعة برمتها منظمة إرهابية...». وأضاف: «لا تزال بريطانيا ملتزمة باستقرار لبنان والمنطقة، وسنواصل العمل عن قرب مع شركائنا اللبنانيين». الخبر منشور على موقع الراديو البريطاني، يوم 17 كانون الثاني/ يناير، 2020

(12) للاطلاع على قراءة مفصلة عن الدور الأميركي والغربي في هذا التحول ونتائجه، راجع:

. الحراك الشعبي الوطني وأخطار المناورة الأميركية حول بيروت وجبل لبنان، افتتاحية موقع الحقول، يوم 24 تشرين الثاني / نوفمبر، 2019.

(13) «السفير البريطاني كريس رامبلينغ مودعاً لبنان بنداء إلى القادة [اللبنانيين]: على لبنان أن يعيد بناء نموذجه الاقتصادي (خريطة طريق صندوق النقد الدولي هي الصحيحة) ...»، منشور على موقع بيروت أوبزرفر، يوم 18 كانون الأول/ ديسمبر، 2020.

(14) إيزنكوت: «إسرائيل ستقصف القرى والبيوت في الجنوب اللبناني». الوكالة الوطنية للإعلام، 2 كانون الأول/ ديسمبر، 2014.

(15) هذا التقديم الفاقع لدور «مكتب المشاريع في السفارة» منشور على صفحة سفارة بريطانيا في لبنان على شبكة الإنترنت.

(16) «السفير البريطاني كريس رامبلينغ مودعاً» مرجع سابق.

(17) المرجع السابق.

(18) المرجع السابق.

(19) موقع سفارة بريطانيا في لبنان.

كورونا: العقل في مواجهة الخرافة

فاطمة فقيه *

عاش الأطبّاء في العصور القديمة معاناة كبيرة، فكانوا يواجهون الأمراض والخرافات في الوقت نفسه، حيث اعتبر الناس الأمراض نوعاً من اللعنة فلجأوا إلى السحر والخرافة عوضاً عن زيارة الطبيب. في فرنسا، كان مرض الجدري يصيب ثمانين في المئة من السكان حتى نهاية القرن الثامن عشر (تاريخ اكتشاف اللقاح)، ورغم ذلك تخوّف الفرنسيون من تناول لقاح الجدري - بوصفها أقوالاً غير منطقية قائمة على مجرد تخيلات دون وجود سبب عقلي مبني على العلم والمعرفة- من قبيل القول بأنّ اللّقاح قد يحدث تغيّرات في الجسم أو يحوّل الإنسان إلى مسخ، وهي الفكرة التي لم يخجل الرئيس البرازيلي غايير بولسونارو من طرحها حين شنّ هجوماً على اللقاحات المضادة لكوفيد-19 مؤكداً أن لقاح فايزر يمكن أن ينبت لحىً للنساء وأن يحوّل شخصاً إلى تمساح؛ والبعض ذهب أبعد من ذلك متأثراً بنظرية المؤامرة ليبني عليها موقفه القائل بأنّ الهدف من اللّقاح هو زرع رقاقات إلكترونية في أجسام البشر بهدف التحكّم بهم من بعد.

انتشرت الخرافة في حياة الإنسان القديم كنوع بدائي من التفكير الساعي للحصول على المعرفة والإجابة على الأسئلة الوجودية والمعرفية في محاولة لتفسير العالم أو فهمه؛ إنها محاولة الخيال في التعويض عن النّقص المعرفي والأسئلة العالقة بدون إجابات عن طريق خلق عالم مثالي نمتلك فيه كل مفاتيح المعرفة، فكان الناس على سبيل المثال يفسرون المرض بأنه نوع من السّحر بسبب عجزهم عن فهم أسبابه، ولتفسير الظواهر الطبيعية كانوا يقولون بوجود قوى خارقة تتحكّم بالطبيعة، ففسروا الكسوف بأنّ تنيناً يبتلع الشمس؛ بهذا وجدوا إجابات على أسئلتهم المقلقة اعتقدوا أنها نهائية. هذا النمط في التفكير لم يندثر بشكل نهائي مع نشوء العلم ورواج المذهب التجريبي، بل ظلّ العقل البشري يميل في بعض الأحيان للانعتاق من قيود العلم وأنظمته بتحريض من خياله الرّاغب في الجموح، لذلك نجد أنّ انتصار الخرافة يسعون إلى إظهار النّقص في العلم والبحث عن إجابات حاسمة وقطعية وإن لم تكن مدعومة بالأدلة والبراهين، بل غالباً ما يستقون معلوماتهم من محيطهم، فيكون الجيران والأقارب قادةً للرأي، ويتأثّرون كذلك بالمعلومات الخاطئة والمفبركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. هذه الأحكام المسبقة يعبّر عنها إيمانويل كانط بأنّها «تقف عائقاً بين الإنسان وعقله»، وقد حدّد الفيلسوف الألماني مفهومه لفكرة التنوير بالقول: «هو خروج المرء من القصور الذي فرضه هو بنفسه على نفسه». ويضيف موضحاً بأن القصور هذا هو «عدم قدرة المرء على استخدام فهمه دون إرشاد الغير، حيث علّته في غياب التصميم وغياب الجرأة على استخدام الفهم من دون إرشاد»، هذا الكلام لكانط هو توصيف للكيفية التي يتفاعل بها معظم الأفراد في المجتمعات مع المعطيات - خاصة الجديدة منها- وفي حين يحاول البعض قهم المخاوف المتعلّقة بعدم التماهي مع الجماعة والانحراف مع تيار المعتقدات السائدة، يفضل آخرون تصديق الآراء الشائعة التي تشعرهم بنوع من التناغم مع البيئة المحيطة. وبالنسبة إلى كانط، من أهم نتائج التنوير سقوط الخرافات والسرديّات الواهمة. وحول هذا الأمر يقول رادين نابلو لوجود العالم، والتتابع الأحداث فيه، لكن لتفسيرات هذه الأحداث أهمية ثانوية، فهو مستعد لتقبّل التفسير الأول الذي يأتيه عَرَضاً، ولا يكترث البتة بأية تفسيرات عميقة، بل ينزع إلى تفسير في مقابل تفسير آخر. وإذا ما ربطنا هذه النظرية بالواقع الحالي نجد أنّ الآراء التي تكوّنت على المستوى الشعبي تجاه لقاح كورونا ضمن تلك الفئة الرافضة للقاح، تنزع دائماً إلى مواجهة التفسير العلمي بتفسيرات اعتباطية بهدف تفنيده ودحضه، مدافعة عن موقفها الأول.

> ليس الخلاف حول اللقاحات بجديد، وهناك جماعات مناوئة لها في الدول المتقدمة، ويدعي بعضهم أن الأمراض كانت على وشك الاختفاء قبل ظهور اللقاحات

اللافت في السّجال الدائر حول جدوى اللّقاح والمعلومات المتداولة بين النّاس بشأن كورونا هو أنّنا سنجد بين متبنّي الأفكار التي تحمل طابعاً خرافياً أو غير منطقي وتلك الأفكار التي لا تحمل طابعاً علمياً مبنياً على المقدّمات والنتائج، أشخاصاً يحملون صفات علمية منها طبية وأكاديمية... في هذا الموضع يصبح تفهّم الموقف أكثر صعوبةً، وربما يكون الدافع لتبني مثل هذه المواقف من قبل هؤلاء، الرّغبة في إظهار التفوّق من خلال التفرّد في المواقف، أو هي رغبة العقل في التحرر من قيود التفكير وبالتالي النّظر بطريقة مختلفة إلى العالم تحمل نوعاً من إثارة اللامعقول، لذلك يعتبر أرنست كاسيرر أنّ «الخرافة بدائية وحديثة بحيث لم تعد القوى العقلانية التي تقاوم صعود المفاهيم الخرافية القديمة وأثقة من نفسها، وفي هذه اللّحظات حلّ زمن الخرافة مرّة أخرى». فمن الواضح أنّه ليس بمقدور المرء أحياناً- مهما ارتقى في المعرفة العلميّة - أن يتحرّر من جميع أحكامه المسبقة، الثقافيّة منها والمعرفيّة، فبعضها ثابت في ثقافة مجتمعه، وما زال الموروث الخرافي في ذهنية المتعلّم يؤثر بشكل فعّال في مواقفه، خصوصاً في الأزمات غير المتوقّعة حيث يصبح على استعداد لتصديق الخرافة فيتساوى المتعلّم وغير المتعلّم، ومن ثمّ فإنّه يحتاج إلى بذل مجهود أكبر من أجل التخلّص منها بحيث لا يكفيه العلم.

ليس الخلاف حول اللّقاحات بالأمر الجديد بل هو أمر قديم، وقد تشكّلت جماعات مناوئة للقاحات في أكثر الدّول تقدماً يرفض أفرادها إعطاء اللقاحات لأبنائهم، وقد شهدت الولايات المتحدة وهي المعقل الأكبر للحركات المناهضة للتلقيح ارتفاعاً في تفشي الحصبة وارتفاع نسب الوفيات بهذا المرض في الأعوام المنصرمة بسبب انتشار الخرافات التي تزعم أنّ اللّقاح يسبب التوحّد وأنّ الجهاز المناعي للأطفال لا يتحمل اللقاحات الكثيرة، فيما يعتقد آخرون أنّ الأمراض كانت على وشك الاختفاء قبل ظهور اللّقاحات! واليوم تظهر هذه المشكلة كعائق أمام مواجهة كورونا في الوقت الذي حصد فيه هذا الوباء أكثر من مليوني حالة وفاة حتى لحظة كتابة هذا المقال. وفي موازاة انطلاق حملات التلقيح في العالم، يُلحَظ تراجعٌ في بعض المواقف المناوئة للّقاح مع انتشار حملات التوعية، فهل تكون الغلبة للعقل في مواجهة الخرافة؟

*صحافية وباحثة

مهزلة اللقاحات

صفية سعادة *

مشكلة حكوماتنا المتعاقبة هي التقليد الأعمى للغرب، دون الأخذ في الاعتبار أوضاع بلدنا، فنتحول إلى بطّة عرجاء، لا تستطيع المشي كما كانت تفعل، وهي أعجز من مجاراة دول الغرب بسبب انهيار اقتصادها وإفلاسها.

أولوية تلقيح المسنّين

اتخذت وزارتنا قراراً بتقديم اللقاح للمسنّين قبل أي فئة أخرى أسوة بالغرب. فهل هذا هو القرار الصحيح في بلد متهالك، أكثر من نصف سكانه تحت خط الفقر؟ إن بلدان الغرب والدول المتقدمة تضع حلولاً من هذا النوع لأنها تدعم مالياً القطاع الاقتصادي المنكفئ بسبب وباء الكوفيد، وهذا ليس متوافراً هنا. لذلك اتخذت دول أخرى قرارات مغايرة، فقررت أندونيسيا مثلاً بدء التلقيح في كل مراكز الإنتاج الاقتصادي والصناعي، والهيئات التعليمية، لتعود الحياة الطبيعية في أسرع ما يمكن وتقليل الخسائر. وخاصة أن المسنّين متقاعدون، غير منتجين، ويمكن إلزامهم بالبقاء في بيوتهم على أن يتم تلقيحهم لاحقاً.

اللقاح مجاني للأثرياء والميسورين

منذ البداية كان معروفاً أن لبنان مفلس وهو سيستجدي اللقاحات، لذلك لن يكون بمقدوره شراء كميات كافية لتلقيح عموم اللبنانيين. كانت النتيجة أنه بدلَ أن يقدم هذا اللقاح المجاني للطبقات الفقيرة والمعدمة والتي هي بحاجة ماسّة إلى العمل اليومي لتأمين قوتها، وجدنا أن الأغنياء المسنّين والميسورين، هم أول من تلقّوا اللقاح. لأن في حوزتهم هواتف ذكية يستطيعون عبرها تعبئة استمارات المنصة الإلكترونية! بركبم من أصل أربعة ملايين لبناني كم بطّة عرجاء، لا تستطيع المشي كما كانت تفعل، وهي أعجز من مجاراة دول الغرب بسبب انهيار اقتصادها وإفلاسها. أحياناً عنده هاتف ذكي؟ ثم يتذمّرون من أن الشعب في الأرياف والمناطق الفقيرة غير متحمّس للقاح. كأن المفترض تعبئة المعلومات المطلوبة عند الدخول إلى المستشفيات للتلقيح، ووجود جهاز فني لإنجاز هذا الأمر، وخاصة أن الأطباء لا يتوقفون من تردد أن الخلاص الوحيد هو بتلقيح 70 إلى 80 % من السكان.

الشركات الخاصة

في البدء، شدّدت الحكومة على أنها الجهة الوحيدة المولّجة بإحضار اللقاح. لماذا الاحتكار في بلد سائب، يمتهن الاقتصاد الحر، ويبرّ فيه أكبر الدول الرأسمالية. في الثلاثين سنة الماضية لم يبق صنف من الماكولات أو الملابس الفاخرة، أو السيارات، إلا ودخل البلد، وكأننا من أثرى بلدان العالم، وحين وصلنا إلى اللقاح مُنع عنا بحجة أن الدول لا تقبل بذلك، لنجد أن هذا الكلام ليس صحيحاً، وأن الكثير من الدول حاضرة بأن تبيعنا اللقاحات الضرورية لإنقاذنا.

أوقفوا إعطاء اللقاح المجاني للأغنياء، وحوّلوه إلى الفقراء، واسمحوا للشركات الخاصة بإدخال اللقاحات. فالطبقة الوسطى وما فوق تستطيع دفع مبالغ هي زهيدة مقارنة بالبذخ الذي عاشته في العقود الماضية.

* أستاذة جامعيّة

على الغلاف

ستّ سنوات من العمى: السعودية تكرّر الخطأ الإسرائيلي

فؤاد إبراهيم

أظهرت الحرب السعودية على اليمن سوء امتصاص فائض القوة كعنصر حاسم في المواجهة بين قوى غير متكافئة. كان خروج «الجَبَب» اليمني من مجال السيادة السعودية يعني أن جيوسياسية يمنية جديدة تتشكّل خارج النفوذ التاريخي للمملكة. وبعد أن كان المصير السياسي اليمني يتقرّر في الرياض، أصبح اليوم في صنعاء، وبيد اليمنيين دون سواهم، وهذا يختصر جوهر المشكلة بالنسبة إلى قوى العدوان عموماً، والسعودية على وجه الخصوص. حرب السنوات الستّ على اليمن أخرجت كلّ أثقال الأرض، وبات الإفلات من التبعيّة الخارجية خياراً شعبياً ومصيرياً. أطاحت بسالةُ اليمنيين في الدفاع عن الأرض والسماء بيقينيّات هشّة في السردية الجيوسياسية الإقليمية، وجعلت مقولات من مثل أن قدَر اليمن أن يبقى طرفاً لمركز متخيّل (السعودية)، تابع لمركز أكبر (الولايات المتحدة)، من الأرشيف. فثمّة رواية جديدة تُكتب منذ ستّ سنوات بدم اليمنيين لإقامة يمن بملء كرامة أهله. أشاع المعتدون عقيدة الـذلّ، ومفادها أن لقمة اليمنيين وأمنهم مصونان بالتبعية والاستسلام، على قاعدة أن السعودية التي تنمو بوتيرة متسارعة، شحّ الموارد الاقتصادية، ونضوب بيت المال، والحصار المطبق على كلّ المنافذ البرّية والبحرية، كلّه كان يمكن له أن يهدم أركان الدولة والنظام الاجتماعي في اليمن، ولكن ثمّة ديناميات أهلية نجحت في تجاوُز كلّ العقوبات والحصار، (الجماعة السياسية/ الحزبية، والطائفة (الزيدية)، والمحافظة (صعدة))، إلى الدفاع عن الشعب والأمّة والدولة، وهنا يكمن عُقم الحرب الكونية على اليمن.

إن خطة القضاء أو حتى عزل جماعة «أنصار الله» عن طريق الحروب الخاطفة (2004 - 2010)، أو «المبادرة الخليجية» (2011)، أو الحرب الشاملة (2015 - إلى الآن) فشلت فشلاً ذريعاً، وإن عواقب الفشل زادت من ندرة فرص المجابهة، ليس مع الجماعة فحسب بل مع الشعب اليمني. أراد أقطاب ما يُسمّى «التحالف العربي» جعل اليمن ساحة لحروب الآخرين، ولكن وحدهم اليمنيون مَن جعلوها حرب تحرير وطنية، من خلال رفض منطق الإملاء والوصاية، وهو الذي لا يزال يعكسه الموفد السعودي مرّة والأميركي مرّات. إنها بمثابة حرب استقلال حقيقية يخوضها اليمنيون، في مقابل قوى التبعية والهيمنة. أيّ خطة تقوم على فكرة الاستحواذ على القرار اليمني هي محكومة بالفشل. إن مقارنة خاطفة وعقلانية بين اليوم الأوّل للحرب (26 آذار/ مارس 2015) وهذا اليوم، كفيلة بإقناع صانع القرار العسكري، قبل السياسي، بأن مواصلة الحرب تعني إضافة رصيد للقوة العسكرية اليمنية التي تنمو بوتيرة متسارعة. شحّ الموارد الاقتصادية، ونضوب بيت المال، والحصار المطبق على كلّ المنافذ البرّية والبحرية، كلّه كان يمكن له أن يهدم أركان الدولة والنظام الاجتماعي في اليمن، ولكن ثمّة ديناميات أهلية نجحت في تجاوُز كلّ العقوبات والحصار، وأقامت لنفسها اقتصادها الفرعي، والتجارية وانتقال السلع وتبادلها بين المحافظات والعوائل بطريقة أفضت، إلى حدّ كبير، إلى تحييد التأثيرات المباشرة للحصار على الواقع اليومي لحياة الأهالي. في حقيقة الأمر، تثبت الحرب مجدّداً أنها مصنع فشل للدولة، ولكن وفق مقاسات ضحاياها، وقد قرّروا عدم السماح لمَن شنّها بأن يصوغ الدولة بناءً على حساباته ومصالحه، كيف وهو ليس في موقع المنتصر؟ وهي الرسالة التي يوصلها المفاوض اليمني مرّة تلو أخرى للمعتدين، بأن الحرب لن تنتهي بشروطكم، ولا إمكانية لذلك إلّا بوقف العدوان ورفع الحصار.

> لا مناص من «استراتيجية خروج» بعد أن طال أمد الحرب ووصل «الاستنزاف» إلى مفترق خطير

إن الإصرار على منطق الوصاية، فيما تميل موازين الحرب لصالح الجيش و«اللجان الشعبية»، يشي ليس بحالة إنكار فحسب، وإنما بنيّة العودة المستقبلية إلى مسار الحرب بأشكال أخرى. تمارس قوى العداون سلطتها استناداً إلى إمكانيات وموارد تحوّلت إلى عبء سياسي وأخلاقي. ولا شكّ في أن هناك جمهوراً عريضاً يعيد السؤال القديم: ماذا عن مئات المليارات من الدولارات التي أنفقت على تطوير الآلة العسكرية السعودية؟ رسائل اليمنيين بالغة الفصاحة فجّرت بنك الأهداف الأولى والمعلنة للحرب: تدمير المخزون الاستراتيجي (الصواريخ الباليستية) لليمن، وتأمين الحدود الجنوبية، وطرد جماعة «أنصار الله» من العاصمة... أهداف أريد لها أن تكون الاستثمار الرمزي لصنع «كاريزما» من قلب الميدان. لم يكن سهواً غياب خطاب البطولات لدى ابن سلمان أو حتى لدى والده، على الرغم من أن الإخفاق في صنع منجز عسكري يأكل من شرعية حكمه وسط قاعدة أوهمها بأنه سوف يعود من المعارك فاتحاً، وإذ به مثخن بطعنات وجروح غائرة لن تندمل لسنوات وربّما لعقود قادمة.

في الخلاصة، لا مناص من «استراتيجية خروج»، بعد أن طال أمد الحرب، ووصل «الاستنزاف» إلى مفترق خطير، ليس على مستوى ما تاكله من أموال قُدّرت في عام 2018 بنحو 5 - 6 مليارات دولار شهرياً، وإنما على مستوى صورة النظام السعودي، وعلى موازين القوى التي تميل تدريجياً إلى حيث يقترب اليمنيون من تثبيت معادلة ردع مثل تلك التي ثبّتها اللبنانيون مع الكيان الإسرائيلي بعد حرب تموز/ يوليو 2006. فهل يعي السعودي الدرس، أم يكرّر خطأ «الشريك الجديد»؟

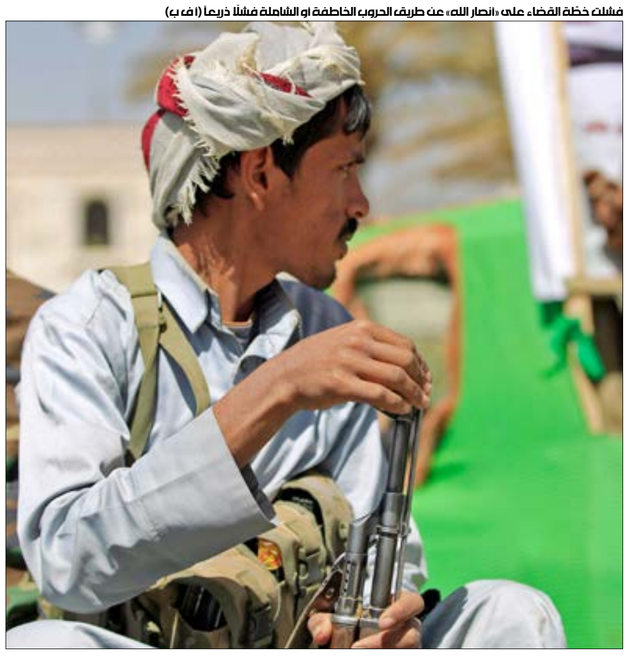
فشلت خطة القضاء على «أنصار الله» عن طريق الحروب الخاطفة أو الشاملة فشلاً ذريعاً (أ ف ب)

اليمن... انتصار الدم على النفط!

تدخّل الحرب على اليمن عامها السابع، في ظلّ تحوّلات دراماتيكية في القوة والفعل اليمنيَّين، تجعل الكفّة تميل بالمطلق لصالح صنعاء. مع ذلك، لا تزال السعودية مغمضةً عينيها عن حقيقة ما يجري في الميدان، رافضةً، لعلّة استعلاء كامنة في رؤوس حكّامها، الإقرار بأن الحرب انتهت عملياً بهزيمة شنيعة لها، وأن استمرارها مجرّد مكابرة لن تفضي إلّا إلى مزيد من الخسائر للرياض، ومن خلفها حلفاؤها الغربيون. وتالياً «الشريك الجديد» المتمثّل في إسرائيل. والذي باتت الصواريخ والمسيّرات اليمنية تمثّل عامل إقلاق متصاعد له، يجعله يتمنّى استمرار الحرب لمجرّد إشغال «أنصار الله» وحلفائها عن أيّ هجمات ابتدائية. تمضي المملكة، إذاً، ومعها الحليف الأميركي، الذي ظنّ أنه بمجرّد إعلان دعائي عن وقف دعمه لتحالف العدوان سيستطيع إرغام صنعاء على التنازل، في محاولة فرْض واقع استسلام كامل ليس في جعبتهما أدنى مكسب يخوّلهما ولو مجرّد التحدّث به. ولذا تحديداً، ومن موقع تفوّقه بأتم ثبّتته سنوات القتال الستّ، تؤكّد «أنصار الله» أن رفع الراية البيضاء ليس وارداً لديها ولو استمرّت الحرب عقوداً وأن ما على عروش الملكيات سوى الإقرار بأن مراهنتها على أن النفط سينتصر على الدم، باءت بالخسران. حتى ينفتح باب الحلّ... هكذا، ببساطة!

(الأخبار)

جمهورية في خاصرة المَلَكيات

موسى السادة

«كانت الرجعية الملكية السعودية، المظمئة بدورها إلى الحماية الخارجية والاستعمارية، تتصور انها تواجه لورة اليمن من المركز الاقوى»
جمال عبد الناصر مخاطباً الجنود المصريين العائدين من اليمن في أيار/ مايو 1963.

في ربيع عام 1963، شنّ سلاح الجوّ المصري ضربات على كلٍّ من جازان وخميس مشيط وأبها. كانت هذه الضربات ردّاً على زحفٍ «للملكيين» هدّد مواقع للقوات الجمهورية اليمنية، إذ سبقها بأشهر، وبالتحديد في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1968، هجوم واسع لتلك القوات، مدعومة من القوات المصرية، نحو الجوف وعبرها إلى مأرب واستعادة السيطرة عليها، بعد أن حَوّلتها قوات حميد الدين، بالتحالُف مع العديد من القبائل، إلى نقطة انطلاقة نحو صنعاء، وذلك بعد أسابيع من إعلان عبد الله السلال ثورة 26ن من أيلول/ سبتمبر وسيطرته على العاصمة.

انتهت الحرب بانتصار القوات الجمهورية، وفشَل الملكيين ومِن خلفهم السعوديين والبريطانيين (مع دعم إسرائيلي)، ولعلّ هذا النصر يُعدّ أحد أهمّ إنجازات عبد الناصر الاستراتيجية، إذ نتَج منه قيامُ جمهورية في خاصرة الجزيرة العربية التي تهيمن عليها الملكيات، ويشكل جعلُ من نجاح النموذج الجمهوري خطراً كبيراً على النُّخب القبلية الحاكمة في الخليج. المفارقة هنا هي أن الدعاية السياسية ضدّ ناصر والناصرية، والتي تستمرّ وتُموَّل خليجياً إلى يومنا الحالي، وتنتشر في أوساط الشباب العربي سواء ذوي الهوى «الإخواني» أم «الليبراليين»، تَسِم حرب اليمن بـ«فيتنام عبد الناصر»، في تكرارٍ بَبّغائي للوَسْم الذي ابتدعه - دون غيره - سفير كيان العدو في الولايات المتحدة.

من القصور الحاصل اليوم - بل لعلّه تقصير منّا - في فهم الوضع اليمني، هو تبيان السياق التاريخي للعدوان السعودي على اليمن، خصوصاً مع هيمنة السردية الخليجية والغربية التي تنزع هذا السياق، وتُدرج الحرب، بشكل استغلالي، في إطار ما يُطلَق عليه مقارعة النفوذ الإيراني في المنطقة. والحقيقة أن العدوان، بمختلف أطرافه، ليس سوى الشكل التاريخي المعاصر لعملية إعادة إنتاج الديناميكيات الآزمة نفسها التي تواجهها الجمهورية اليمنية الوليدةُ منذ الستينيات، بل وما قبل ذلك. فما تعانيه هذه الأخيرة وشعبها اليوم على اتصال مباشر مع البنية الاجتماعية والسياسية التي أسّس لها الاستعمار البريطاني لدى احتلاله عدن في منتصف القرن التاسع عشر. وعليه، يلاحَظ التشابُه المهول بين عدوان اليوم وحرب الأمس، سواءً في الانقسام الشعبي اليمني «الشمالي/ الجنوبي» أو حتى في التباينات الداخلية في كلّ من «الشمال والجنوب»، وهو ما ينعكس مباشرة على شكل خريطة السيطرة العسكرية الحالية. والأهمّ، وهو المفصل الحاكم في تاريخ اليمن منذ الثلاثينيات، محاولة السعوديين فرض هيمنتهم على هذه الجمهورية، وبالدعم الاستعماري نفسه، البريطاني، ومن ثمّ الأميركي.

يُحيلنا هذا الواقع إلى نقطتَين رئيسيتَين: الأولى تتعلّق بسؤال الدولة الوطنية العربية والخلل البنيوي فيها والذي يعيد إنتاج نفسه باستمرار؛ والثانية، وهي بديهية ضائعة عربياً، مفادها أنه لا يمكن حلّ هذا الخلل بشكل موضعي وفقاً لكل بلد عربي، فحتى عبد الناصر وجد نفسه مضطراً للتراجُع عن المبدأ الذي أعلنه من أن السلاح العربي لن يُسفك الدم العربي. فكغيرنا من جميع الأمم والتجارب التحريرية، لا يمكن تحييد مواجهة أدوات فرض الهيمنة والمتعاونين معها، على اعتبار أن محض وجودهم مرتبط بالدعم الغربي. وعليه، يكون تفكيك ساحات الصراع، وتأطير الأزمات العربية ضمن الحدود المرسومة، خطيئة استراتيجية كبرى، فحين تتحدّث الأدبيّات القومية العالمية، والعربية على وجه الخصوص، عن نقطة المصير المشترك للأمّة، فهي لا تنطلق هنا من رومانسيات الحلم العربي، بقدر ما هي حتمية تتعلّق بمصائر كلّ بقعها الجغرافية.

من هذا المنطلق، يجب أن تفهم علاقتك كعربي مع حرب اليمن، من دون اصطفافات الهويّات الثانوية، سواء طائفية أو عرقية أو قبلية. فموقفك اليوم، وبغضّ النظر عن الشكل التاريخي الحالي للصراع، ينطلق من أولويات حاكمة، وهي منطلقات اصطفاف حرب عقد الستينيات نفسها. فالمسألة هنا تتعلّق برفض الهيمنة السعودية - الأميركية على اليمن، وإعادة إنتاج أدوات ديمومة إضعاف اليمن ذاتها، عبر تكوين شبكة زبائنية قبَلية تُموَّلها أموال النفط. هذه الشبكة القائمة على استغلال البنية الهرمية للقبيلة - شراء الشيخ يقتضي شراء مَن دونه - هي عماد ما يُسمّى «الجيش الوطني» اليوم، إلى جانب قوات حزب «الإصلاح» والمجاميع السلفية وبقيّة المُحشّدين بالأدبيات الطائفية الوهابية. ومن منظور تاريخي، تُمثّل هذه السياسات تكراراً مطابقاً لسياسة حرب 62، وحشد القبائل لدعم العائلة الملكية المتوكّلية. ولعلّه من المهمّ الإشارة هنا إلى أن السردية التي تقوم على فكرة أن حركة «أنصار الله» تحاول إعادة «حكم الهاشميين»، بحجم انطلاقها من قصور في فهم ومراقبة الخطاب السياسي للحركة ومحاولتها تأكيد قيم الجمهورية والهوية اليمنية (من تخليد الذكرى المئوية لمجزرة تنومة، إلى كشْف ملابسات اغتيال الرئيس الحمدي، وصولاً إلى خطاب حشدها الشعبي بشكل عام)، فهي تنطلق من رغبوية الأطراف الآخرين التابعين للسعودية، ممّا يفسّر هزيمتهم، فهم لا يقاتلون الطرف الكائن أمامهم بموضوعية، بل يقاتلون مَن يريدون أن يكون.

قوّتكم في ضعف اليمن

في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، ناقشَت جامعة عدن رسالة دكتوراه لباحثة يمنية شابة تحت عنوان «سياسة السعودية تجاه اليمن 1934 - 1990». لفتت الدكتورة رجاء الكازمي، كغيرها من الباحثين الذين ناقشوا دراستها، الانتباه إلى أن الخوض في دراسة كهذه في اليمن أمر غير مسبوق، ما يعكس السطوة التاريخية وحظْر السلطة السابقة أيّ تطرُّق للدور السعودي في اليمن. يُذكّرنا ذلك بقول يُنسب إلى الملك عبد العزيز مخاطباً أبناءه بأن قوّتكم تكمن في ضعف اليمن، أو أن «عزّ السعودية في ذلّ اليمن». وبغضّ النظر عن صحّة القول من عدمه، فإن سياسة السعودية تجاه اليمن من حرب الثلاثينيات ومعاهدة الطائف (ضمْ مناطق عسير وجيزان ونجران للحكم السعودي) وإلى اليوم، قائمة على هذا المبدأ. ولعلّ في فهم الديناميكيات السعودية الداخلية، خصوصاً مسألة الهوية، ما يُسلّط الضوء على هذه المقاربة.

تتّخذ الهوية السعودية هيئة جوهرية تتمحور حول المركز، في مقابل أطراف تتبنّى أشكالاً عدّة سواء مناطقية أو قبلية أو مذهبية، ومن ناحية تاريخية، لعبت الوهابية دور «البعد الإسلامي» للهوية بشكل يكون عابراً للحالة القَبَلية على وجه الخصوص. إلّا أن هذا الشرخ يُنتج، وبشكل تعيه العائلة المالكة، عمليات شدّ وجذب حول مسألة الانتماء هويّاتياً للسعودية. يتمظهر هذا الشدّ والجذب على هيئة تنميطات اجتماعية وخطاب عنصري ضدّ الأطراف، وبالتحديد المحافظات الجنوبية، وهي القبلية الحاكمة في الخليج. المفارقة هنا هي أن الدعاية السياسية ضدّ ناصر والناصرية، والتي تستمرّ وتُموَّل خليجياً إلى يومنا الحالي، وتنتشر في أوساط الشباب العربي سواء ذوي الهوى «الإخواني» أم «الليبراليين»، تَسِم حرب اليمن بـ«فيتنام عبد الناصر»، في تكرارٍ ببّغائي للوَسْم الذي ابتدعه - دون غيره - سفير كيان العدو في الولايات المتحدة.

من القصور الحاصل اليوم - بل لعلّه تقصير منّا - في فهم الوضع اليمني، هو تبيان السياق التاريخي للعدوان السعودي على اليمن، خصوصاً مع هيمنة السردية الخليجية والغربية التي تنزع هذا السياق، وتُدرج الحرب، بشكل استغلالي، في إطار ما يُطلَق عليه مقارعة النفوذ الإيراني في المنطقة. والحقيقة أن العدوان، بمختلف أطرافه، ليس سوى الشكل التاريخي المعاصر لعملية إعادة إنتاج الديناميكيات الآزمة نفسها التي تواجهها الجمهورية اليمنية الوليدةُ منذ الستينيات، بل وما قبل ذلك. فما تعانيه هذه الأخيرة وشعبها اليوم على اتصال مباشر مع البنية الاجتماعية والسياسية التي أسّس لها الاستعمار البريطاني لدى احتلاله عدن في منتصف القرن التاسع عشر. وعليه، يلاحَظ التشابُه المهول بين عدوان اليوم وحرب الأمس، سواءً في الانقسام الشعبي اليمني «الشمالي/ الجنوبي» أو حتى في التباينات الداخلية في كلّ من «الشمال والجنوب»، وهو ما ينعكس مباشرة على شكل خريطة السيطرة العسكرية الحالية. والأهمّ، وهو المفصل الحاكم في تاريخ اليمن منذ الثلاثينيات، محاولة السعوديين فرض هيمنتهم على هذه الجمهورية، وبالدعم الاستعماري نفسه، البريطاني، ومن ثمّ الأميركي.

يُحيلنا هذا الواقع إلى نقطتَين رئيسيتَين: الأولى تتعلّق بسؤال الدولة الوطنية العربية والخلل البنيوي فيها والذي يعيد إنتاج نفسه باستمرار؛ والثانية، وهي بديهية ضائعة عربياً، مفادها أنه لا يمكن حلّ هذا الخلل بشكل موضعي وفقاً لكل بلد عربي، فحتى عبد الناصر وجد نفسه مضطراً للتراجُع عن المبدأ الذي أعلنه من أن السلاح العربي لن يُسفك الدم العربي. فكغيرنا من جميع الأمم والتجارب التحريرية، لا يمكن تحييد مواجهة أدوات فرض الهيمنة والمتعاونين معها، على اعتبار أن محض وجودهم مرتبط بالدعم الغربي. وعليه، يكون تفكيك ساحات الصراع، وتأطير الأزمات العربية ضمن الحدود المرسومة، خطيئة استراتيجية كبرى، فحين تتحدّث الأدبيّات القومية العالمية، والعربية على وجه الخصوص، عن نقطة المصير المشترك للأمّة، فهي لا تنطلق هنا من رومانسيات الحلم العربي، بقدر ما هي حتمية تتعلّق بمصائر كلّ بقعها الجغرافية.

من هذا المنطلق، يجب أن تفهم علاقتك كعربي مع حرب اليمن، من دون اصطفافات الهويّات الثانوية، سواء طائفية أو عرقية أو قبلية. فموقفك اليوم، وبغضّ النظر عن الشكل التاريخي الحالي للصراع، ينطلق من أولويات حاكمة، وهي منطلقات اصطفاف حرب عقد الستينيات نفسها. فالمسألة هنا تتعلّق برفض الهيمنة السعودية - الأميركية على اليمن، وإعادة إنتاج أدوات ديمومة إضعاف اليمن ذاتها، عبر تكوين شبكة زبائنية قبَلية تُموَّلها أموال النفط. هذه الشبكة القائمة على استغلال البنية الهرمية للقبيلة - شراء الشيخ يقتضي شراء مَن دونه - هي عماد ما يُسمّى «الجيش الوطني» اليوم، إلى جانب قوات حزب «الإصلاح» والمجاميع السلفية وبقيّة المُحشّدين بالأدبيات الطائفية الوهابية. ومن منظور تاريخي، تُمثّل هذه السياسات تكراراً مطابقاً لسياسة حرب 62، وحشد القبائل لدعم العائلة الملكية المتوكّلية. ولعلّه من المهمّ الإشارة هنا إلى أن السردية التي تقوم على فكرة أن حركة «أنصار الله» تحاول إعادة «حكم الهاشميين»، بحجم انطلاقها من قصور في فهم ومراقبة الخطاب السياسي للحركة ومحاولتها تأكيد قيم الجمهورية والهوية اليمنية (من تخليد الذكرى المئوية لمجزرة تنومة، إلى كشْف ملابسات اغتيال الرئيس الحمدي، وصولاً إلى خطاب حشدها الشعبي بشكل عام)، فهي تنطلق من رغبوية الأطراف الآخرين التابعين للسعودية، ممّا يفسّر هزيمتهم، فهم لا يقاتلون الطرف الكائن أمامهم بموضوعية، بل يقاتلون مَن يريدون أن يكون.

قوّتكم في ضعف اليمن

في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، ناقشَت جامعة عدن رسالة دكتوراه لباحثة يمنية شابة تحت عنوان «سياسة السعودية تجاه اليمن 1934 - 1990». لفتت الدكتورة رجاء الكازمي، كغيرها من الباحثين الذين ناقشوا دراستها، الانتباه إلى أن الخوض في دراسة كهذه في اليمن أمر غير مسبوق، ما يعكس السطوة التاريخية وحظْر السلطة السابقة أيّ تطرُّق للدور السعودي في اليمن. يُذكّرنا ذلك بقول يُنسب إلى الملك عبد العزيز مخاطباً أبناءه بأن قوّتكم تكمن في ضعف اليمن، أو أن «عزّ السعودية في ذلّ اليمن». وبغضّ النظر عن صحّة القول من عدمه، فإن سياسة السعودية تجاه اليمن من حرب الثلاثينيات ومعاهدة الطائف (ضمْ مناطق عسير وجيزان ونجران للحكم السعودي) وإلى اليوم، قائمة على هذا المبدأ. ولعلّ في فهم الديناميكيات السعودية الداخلية، خصوصاً مسألة الهوية، ما يُسلّط الضوء على هذه المقاربة.

تتّخذ الهوية السعودية هيئة جوهرية تتمحور حول المركز، في مقابل أطراف تتبنّى أشكالاً عدّة سواء مناطقية أو قبلية أو مذهبية، ومن ناحية تاريخية، لعبت الوهابية دور «البعد الإسلامي» للهوية بشكل يكون عابراً للحالة القَبَلية على وجه الخصوص. إلّا أن هذا الشرخ يُنتج، وبشكل تعيه العائلة المالكة، عمليات شدّ وجذب حول مسألة الانتماء هويّاتياً للسعودية. يتمظهر هذا الشدّ والجذب على هيئة تنميطات اجتماعية وخطاب عنصري ضدّ الأطراف، وبالتحديد المحافظات الجنوبية، وهي القبلية الحاكمة في الخليج. المفارقة هنا هي أن الدعاية السياسية ضدّ ناصر والناصرية، والتي تستمرّ وتُموَّل خليجياً إلى يومنا الحالي، وتنتشر في أوساط الشباب العربي سواء ذوي الهوى «الإخواني» أم «الليبراليين»، تَسِم حرب اليمن بـ«فيتنام عبد الناصر»، في تكرارٍ ببّغائي للوَسْم الذي ابتدعه - دون غيره - سفير كيان العدو في الولايات المتحدة.

من القصور الحاصل اليوم - بل لعلّه تقصير منّا - في فهم الوضع اليمني، هو تبيان السياق التاريخي للعدوان السعودي على اليمن، خصوصاً مع هيمنة السردية الخليجية والغربية التي تنزع هذا السياق، وتُدرج الحرب، بشكل استغلالي، في إطار ما يُطلَق عليه مقارعة النفوذ الإيراني في المنطقة. والحقيقة أن العدوان، بمختلف أطرافه، ليس سوى الشكل التاريخي المعاصر لعملية إعادة إنتاج الديناميكيات الآزمة نفسها التي تواجهها الجمهورية اليمنية الوليدةُ منذ الستينيات، بل وما قبل ذلك. فما تعانيه هذه الأخيرة وشعبها اليوم على اتصال مباشر مع البنية الاجتماعية والسياسية التي أسّس لها الاستعمار البريطاني لدى احتلاله عدن في منتصف القرن التاسع عشر. وعليه، يلاحَظ التشابُه المهول بين عدوان اليوم وحرب الأمس، سواءً في الانقسام الشعبي اليمني «الشمالي/ الجنوبي» أو حتى في التباينات الداخلية في كلّ من «الشمال والجنوب»، وهو ما ينعكس مباشرة على شكل خريطة السيطرة العسكرية الحالية. والأهمّ، وهو المفصل الحاكم في تاريخ اليمن منذ الثلاثينيات، محاولة السعوديين فرض هيمنتهم على هذه الجمهورية، وبالدعم الاستعماري نفسه، البريطاني، ومن ثمّ الأميركي.

يُحيلنا هذا الواقع إلى نقطتَين رئيسيتَين: الأولى تتعلّق بسؤال الدولة الوطنية العربية والخلل البنيوي فيها والذي يعيد إنتاج نفسه باستمرار؛ والثانية، وهي بديهية ضائعة عربياً، مفادها أنه لا يمكن حلّ هذا الخلل بشكل موضعي وفقاً لكل بلد عربي، فحتى عبد الناصر وجد نفسه مضطراً للتراجُع عن المبدأ الذي أعلنه من أن السلاح العربي لن يُسفك الدم العربي. فكغيرنا من جميع الأمم والتجارب التحريرية، لا يمكن تحييد مواجهة أدوات فرض الهيمنة والمتعاونين معها، على اعتبار أن محض وجودهم مرتبط بالدعم الغربي. وعليه، يكون تفكيك ساحات الصراع، وتأطير الأزمات العربية ضمن الحدود المرسومة، خطيئة استراتيجية كبرى، فحين تتحدّث الأدبيّات القومية العالمية، والعربية على وجه الخصوص، عن نقطة المصير المشترك للأمّة، فهي لا تنطلق هنا من رومانسيات الحلم العربي، بقدر ما هي حتمية تتعلّق بمصائر كلّ بقعها الجغرافية.

من هذا المنطلق، يجب أن تفهم علاقتك كعربي مع حرب اليمن، من دون اصطفافات الهويّات الثانوية، سواء طائفية أو عرقية أو قبلية. فموقفك اليوم، وبغضّ النظر عن الشكل التاريخي الحالي للصراع، ينطلق من أولويات حاكمة، وهي منطلقات اصطفاف حرب عقد الستينيات نفسها. فالمسألة هنا تتعلّق برفض الهيمنة السعودية - الأميركية على اليمن، وإعادة إنتاج أدوات ديمومة إضعاف اليمن ذاتها، عبر تكوين شبكة زبائنية قبَلية تُموَّلها أموال النفط. هذه الشبكة القائمة على استغلال البنية الهرمية للقبيلة - شراء الشيخ يقتضي شراء مَن دونه - هي عماد ما يُسمّى «الجيش الوطني» اليوم، إلى جانب قوات حزب «الإصلاح» والمجاميع السلفية وبقيّة المُحشّدين بالأدبيات الطائفية الوهابية. ومن منظور تاريخي، تُمثّل هذه السياسات تكراراً مطابقاً لسياسة حرب 62، وحشد القبائل لدعم العائلة الملكية المتوكّلية. ولعلّه من المهمّ الإشارة هنا إلى أن السردية التي تقوم على فكرة أن حركة «أنصار الله» تحاول إعادة «حكم الهاشميين»، بحجم انطلاقها من قصور في فهم ومراقبة الخطاب السياسي للحركة ومحاولتها تأكيد قيم الجمهورية والهوية اليمنية (من تخليد الذكرى المئوية لمجزرة تنومة، إلى كشْف ملابسات اغتيال الرئيس الحمدي، وصولاً إلى خطاب حشدها الشعبي بشكل عام)، فهي تنطلق من رغبوية الأطراف الآخرين التابعين للسعودية، ممّا يفسّر هزيمتهم، فهم لا يقاتلون الطرف

الأثر الاجتماعي للحرب: جرح الذات السعودية

أحد الأساتذة الجامعيين البريطانيين، وهو مارك ثومسون، كان يعمل في جامعة الملك فهد في الظهران، وله مؤلَّف اليوم تحت عنوان: «أن تكون شاباً سعودياً». ثومسون، الذي تَكثر صوره وابتساماته المستفزّة على وسائل التواصل في ظلّ «الرؤية» والتجديد - كغيره من البيض القاطنين في السعودية -، يعمل في «مركز الملك فيصل للدراسات»، الذي يُمثّل نموذج السلطة السعودية لمراكز الدراسات (Think Tank)، حيث يتمّ توظيف الأكاديميين الغربيين وإغراقهم بالأموال - كما أخبرني مارك بنفسه -.

جمعتْني لقاءات عديدة مع مارك في داخل السعودية، ومن المهمّ القول إنه من الحماقة الاجتماع بمثل هذه الشخصيات من دون افتراض علاقتهم المباشرة مع السفارة البريطانية، وتالياً الاستخبارات الإنكليزية. وهذا بالتحديد سبب أهمية اللقاء معه، فإلى جانب أسئلته عن «الشباب السعودي»، فهو يعطي خلفية عن بيئة الدبلوماسيين الغربيين ومعلوماتهم عن تجاذبات الحكم السعودية، خصوصاً فترةَ تهيئة محمد بن سلمان لإقصاء ابن عمّه من ولاية العهد. ففي تلك الفترة، ووفقاً لمارك، كانت الدبلوماسية الغربية في جلساتها الخاصة تُطلِق على صراع الأميرَين «لعبة الأثواب» نسبةً إلى مسلسل «لعبة العروش» الشهير. الأمر الآخر، وهو الأهمّ، نقلُه أن ابن سلمان، حين لقائه موظّفي السفارة البريطانية، كان يرفض الحديث عن وضع اليمن، ويتعمّد تجاوُزه، وكأنه هاجس يريد الهروب من مواجهته. فما آلت إليه الأمور في اليمن يقوّض مضاجع السعوديين بشكل - بسبب عتوّهم - لم يتوقّعوه.

> يجب أن تفهم علاقتك كعربي مع حرب اليمن، من دون اصطفافات الهويات الثانوية

لأسباب ذاتية متعلّقة بالوضع السعودي والوفرة المادّية وبنية توزيع المناصب الحسّاسة مناطقياً، لن تكون ارتدادات حرب اليمن داخلياً متناسبةً مع حجمها الحقيقي. ففي حين تميل الجيوش تاريخياً بعد الهزائم إلى لوم البنية السياسية وعليه الانقلاب على السلطة، ففي مَلَكية كالسعودية الأمر مغاير تماماً. إلّا أن أهمية ارتدادات الحرب اليمنية تكمن في التنكيل بالغرور والتكبُّر الكامنَيْن في «الهوية السعودية»، والآثار التي سينتجها ذلك. فمِن منظور سعودي، كيف للبيني الفقير والحافي أن يقف في وجه «آلتنا» العسكرية الحديثة، وبل وبالتحديد مسألة التطوُّر النوعي اليمني في إطلاق الصواريخ والطائرات المُسيَّرة؟ لذلك، يلاحظ أيُّ مراقب أن ردّة فعل النُّخب السعودية على الهجمات اليمنية تتمحور حول أن مُنفّذها «إيراني» أو من «حزب الله»، فكيف يتمكّن «هؤلاء» - أي اليمنيون - من هذه التقنية؟ كما عَبّر محلل سياسي سعودي.

الجانب الآخر هو الحرب الخفيّة بين السعوديين - خصوصاً من الجنوب - ونظرائهم اليمنيين على «يوتيوب». فالمشاهد اليمنية للمعارك، بالإضافة إلى «الزوامل» والأشعار، استنفرت شريحة معينة من السعوديين، الذي جُرحت «ذاتهم السعودية» بشكل دفعهم إلى الردّ من دون حيلة، عبر المنافسة بالأشعار القَبَلية «الشيلات» أو بمشاهد الحرب والتحشيد المعنوي. وهو ما يجعلهم يعمدون، حرفياً، إلى سرقة المشاهد اليمنية ونسبها لهم، ونشر مقاطع شعرية تحت عناوين «شاعر سعودي يردّ على شعر يمني معادٍ للسعودية». لحرب تعليقات «يوتيوب» هذه أثر، وإن على المدى البعيد، ينخر في السردية السعودية التاريخية بأنك أعلى منزلة من اليمني، خصوصاً مع هروب آلة «البروباغندا» الرسمية للدولة ويأسها من بثّ دعايات «الانتصار السعودي في عاصفة الحزم»، وبل نشر النُّخب السعودية وبشكل مثير للشفقة بكائيّات تدعو الولايات المتحدة إلى حمايتهم. فمن ناحية رسمية، لم يبقَ سوى حساب مدير مكتب ولي العهد، بدر العساكر، الذي، وبشكل مبتذل وآلي، يُذكّر «ببطولات الحدّ الجنوبي» مع صور دعائية بعيدة عن الواقع تصلّح لتكون إعلانات أفلام أو ألعاب الكترونية.

بالعودة إلى تاريخ الجمهورية اليمنية، على رغم الكثير من المشاكل الداخلية وخصوصاً مسألة الجنوب والشرخ الاجتماعي واستنبات الخطاب الطائفي، إلا أنها في موقع سياسي يؤهّلها لتعود إلى دورها التاريخي الذي يتناسب مع الثقل الاجتماعي والثقافي لليمن. فصعود اليمن، عبر صموده وانتصاره العسكري، يهدّد ويضيف على المشاكل البنيوية للممالك الخليجية المتراكمة، ويعيد التاريخ إلى مجراه، وينهي المناورة التاريخية للحُكم السعودي عبر تقويض «ثورة 26 سبتمبر» والحرص على ديمومة إضعاف اليمن. فالمسألة المحورية أن في اليمن اليوم كتلة شعبية تمتلك حصّة من تاريخ بلدها بشكل مستقلّ عن الهيمنة عليه، وتنطلق من حيثيات وطنية داخلية وبُعد قومي يضعها على خريطة الصراع في المنطقة كفاعل تاريخي. وفي نظري، ومن باب بثّ «تفاؤل العقل والإرادة»، لمستقبل المنطقة، أنه من الأهمية بمكان أن نُذكّر أنفسنا دائماً، بأن كلّ هذا التحوُّل الاستراتيجي حدَث ونحن ندخل العام السابع من مراهنة عروش المَلَكيّات على أن النفط سينتصر على الدم.

على الغلاف

روسيا مذهولة أمام تطوير صواريخها... والوقود الصلب بات يُصنّع محلياً

باليستيّ اليمن يغيّر معادلات الردع

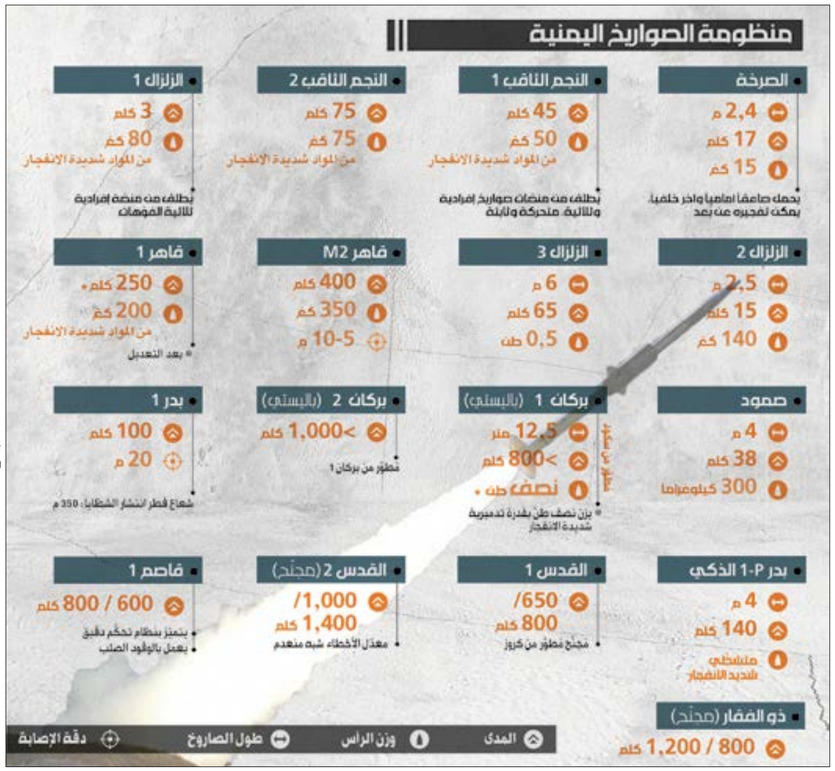

تصميم **رامي عليان**

صنعاء ــ **رشيد الحداد**

تمكّنت صنعاء من إعادة تشغيل منظومتها الصاروخية التي تعرّضت للتدمير الممنهج خلال العقدين الماضيين، واستطاعت أن تُطوّر الصواريخ الروسية المتقادمة إلى أجيال حديثة بمُسمّيات وطنية تتواءم مع ظروف المعركة الدفاعية التي تخوضها منذ ستّ سنوات. وخلال السنوات الأخيرة، غيّر البرنامج الصاروخي اليمني معادلة توازن الردع مع دول تحالف العدوان، إذ أصبحت صنعاء تمتلك ترسانة صاروخية متعدّدة المهامّ والأحجام والأجيال، فبعد نجاحها، خلال العامَين الأوّل والثاني من عمر الحرب، في تطوير صواريخ «سام 1» و«سام 2» من صواريخ دفاعية («أرض - جو») إلى صواريخ هجومية («أرض - أرض»)، استطاعت خلال الفترة الممتدّة من 2018 إلى 2020، تحويل صواريخ مُفكّكة ومتقادمة إلى صواريخ بالستية حديثة، بمديات تصل إلى ما بعد العاصمة السعودية الرياض. تطوُّر صاروخي متعاظم أرعب دول تحالف العدوان، وضاعف قلق إسرائيل التي أصبحت بعض مستوطناتها تحت رحمة صاروخ «القدس 1» المُطوَّر يمنياً.

خلال الأيام الأولى، تعرّضت الوية الصواريخ غربيّ صنعاء وجنوبيّها للمئات من الغارات الجوية السعودية، التي استهدفت تدمير المخزون اليمني من صواريخ «سكود» و«توشكا» و«فروغ 7» التي يتجاوز عددها الـ 500 صاروخ، ويعود إنتاج البعض منها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك صواريخ كورية شمالية من طراز «هواسونغ 5 و6» و«كروز» المُجنّحة. إلا أن تلك الغارات فشلت في تحقيق أهدافها، كون الصواريخ نُقلت إلى أماكن أخرى قبل العدوان بعدّة أشهر، وفق مصادر مطّلعة، تؤكّد أيضاً أن «عملية التطوير الصاروخي من قِبَل صنعاء بدأت قبل العدوان بأشهر». ومع ذلك، أعلنت السعودية، في الـ 21 من نيسان/ أبريل 2015، تمكّنها من تدمير 90% من الصواريخ البالستية اليمنية، منهية ما سُمّيت «عاصفة الحزم»، ومُدشّنة «إعادة الأمل» المزعومة.

لكن، سرعان ما جاء الردّ اليمني في الرابع من أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، حيث استهدف صاروخ «توشكا» متوسّط المدى معسكراً للإمارات في منطقة صافر في محافظة مأرب، ما أدّى إلى مقتل 99 جندياً، بينهم 52 إماراتياً، وستة بحرينيين، و26 يمنياً، و10 سعوديين. ولحق ذلك الهجوم آخرُ نهاية العام، استهدف معسكراً للتحالف السعودي - الإماراتي في منطقة شعب الجن في باب المندب غربي تعز، ما أسفر عن مقتل وإصابة 152 عسكرياً من جنسيات متعددة، أبرزهم سعوديون وإماراتيون ومرتزِقة من شركة «بلاك ووتر». وكان على رأس القتلى قائد القوات السعودية، العقيد الركن عبد الله السهيان، وقائد القوات الإماراتية في باب المندب، العقيد الركن سلطان الكثيري. وتزامن هذا الهجوم مع إعلان القوة الصاروخية دخول صاروخ «قاهر 1» المطوَّر من صاروخ «سام 2» الروسي إلى الخدمة، بتجربة أولى استهدفت مطار جيزان الإقليمي جنوب السعودية لأوّل مرّة. واستُخدم ذلك النوع من الصواريخ، أيضاً، في أكثر من 40 هجوماً على مصالح وقواعد عسكرية سعودية خلال النصف الأول من العام 2016. وعلى مدى السنوات الماضية، تمكّنت صنعاء من تعديل وتطوير عدد من الصواريخ الروسية التي تمتلكها، من صواريخ «سام» و«توشكا» و«فروغ» الروسية للتحديث المستمرّ. وفي ظلّ استمرار العدوان والحصار وشحّ الإمكانيات المادية، تمكّنت صنعاء من امتلاك منظومات صاروخية قصيرة ومتوسّطة وبعيدة المدى. وخلال الفترة من 2016 إلى 2021، دخلت الخدمة أكثر من عشر منظومات صاروخية، بعضها مُطوَّرة وأخرى محلّية الصنع بشكل كامل. وحالياً، تمتلك صنعاء عدّة أنواع من الصواريخ المحلّية القصيرة المدى التي تُستخدم في الجبهات الداخلية لاستهداف تجمّعات القوات المعادية ومعسكراتها، كصاروخ «الصرخة»، وصاروخ «صمود» الذي يبلغ مداه 38 كلم، ويبلغ وزن رأسه الحربي 300 كلغ، وتصل شظاياه إلى 10 آلاف شظية، ومنظومة صواريخ «الزلزال» التي تتميّز بدقة عالية في إصابة الأهداف، واستُخدم الطراز الثالث منها في قصف أهداف سعودية في نجران، فضلاً عن منظومة «النجم الثاقب» التي يمكنها إلحاق خسائر كبيرة بالدشم والتحصينات.

وفي مطلع عام 2019، أعلنت صنعاء انتقالها إلى تصنيع الصواريخ الذكية، مُدشّنة صاروخ «بدر 1» المطوّر. وكانت القوة الصاروخية قد أعلنت، أواخر عام 2018، دخول صاروخ «بدر P-1» الذكي، الخدمة، في معركة الساحل الغربي. ونظراً إلى أهمّية هذا النوع من الصواريخ في صدّ الهجمات البرّية، تمّ الكشف، أخيراً، عن عدد من الصواريخ القصيرة المدى، كـ«سعير» و«نكال» المتشظّي محلّي الصنع.

> **شهدت القوة الصاروخية تطوُّرات متلاحقة، حيث خضعت كلّ المنظومات الروسية المُعدّلة للتحديث المستمرّ**

صواريخ متوسّطة وبعيدة المدى

خلال الفترة نفسها، دخل عدد من المنظومات الصاروخية المتوسّطة والبعيدة المدى، الخدمة. إذ أسدلت القوة الصاروخية، مطلع عام 2017، الستار عن منظومة صواريخ «قاهر 1» المُعدّلة من صاروخ «سام 2» الروسية، لتصبح بالبستية هجومية، تعمل بالوقود السائل والصلب، ويزن كلّ منها طنّين، فيما يزن رأس الصاروخ 200 كيلوغرام ويحمل نحو 8000 شظية، وهذا النوع تمّ تفعيله تجاه المناطق الحدودية السعودية في جيزان ونجران خلال العام نفسه. ومن المنظومة عينها، يبرز «قاهر M2» الذي يزن رأسه الحربي 350 كيلوغراماً. وخلال عام 2017، أعلنت صنعاء عن منظومة صواريخ «بركان 1» البالستية المُطوَّرة من «سكود بي»، والمصمَّمة رؤوسها لقصف القواعد العسكرية الضخمة، ولذا استُخدمت في استهداف مطار الملك عبد العزيز في الرياض في تشرين الأول/ أكتوبر 2016. لاحقاً، تمّ تطوير «بركان 1» إلى «بركان 2»، ليدخل الخدمة في العام نفسه. ووفقاً لمصادر عسكرية في صنعاء، فإن هذه المنظومة خضعت للتطوير ليتمّ رفع معدّل مداياتها إلى أكثر من 1000 كلم، لتصل إلى ما بعد الرياض، وتمّ استخدامها في الهجوم على مدينة ينبع السعودية، واستهداف مطار الملك خالد في الرياض أيضاً». وفي عام 2019، أعلنت القوة الصاروخية في صنعاء استهداف إحدى أكثر مصافي المملكة تطوُّراً في مدينة ينبع الصناعية بصواريخ بالستي من نوع «بركان H2».

وخلال العامين الفائتين، دخلت منظومتا «القدس 1» و«القدس 2» الخدمة، فضلاً عن صاروخ «ذو الفقار» الذي يعمل بالوقود السائل ويتميّز بدقة عالية في تنفيذ الأهداف، واستُخدم خلال الفترة الماضية في تنفيذ عدد من العمليات، أبرزها استهداف منشآت «أرامكو» في جدّة السعودية، وكذلك صاروخ «قاصم - 1» الذي يتّسم بدقة عالية في تنفيذ الأهداف.

وتوقّفت عن استخدام صواريخ «توشكا» بنسختها السابقة، فخلال العامين الأول والثاني من الحرب، ظهرت صواريخ من طراز «البركان»، لكنها خضعت للتطوير والتحديث ليتمّ إنتاج منظومة متكاملة منها، وكان لها دور فاعل في تنفيذ هجمات طويلة المدى، كما في العمليات ضدّ مدينة جدة السعودية.

وأكد مصدر في القوات الجوّية في صنعاء، لـ«الأخبار»، أن معظم الصواريخ الروسية خضعت قابلية للتطوير والتحديث والتعديل، وأن روسيا ذهلت من القدرات التدميرية لصواريخ «توشكا»، وهو ما عبّر عنه سفيرها لدى اليمن، فلاديمير ديدوشكين، خلال زياته صنعاء أواخر عام 2015، حيث أبدى اندهاشه الشديد من قدرة اليمنيين على «تفعيل صواريخ تجاوز عمرها 60 عاماً». وأوضح المصدر أن الصواريخ الروسية قابلة لرفع المديات والسرعة وزيادة الرأس المتفجّر، لافتاً إلى أن «الكثير منها تمّ تعديلها وأثبتت فاعليتها في تنفيذ الأهداف بدقة عالية، وأخرى يمنية الصنع، الكثير منها تعمل بالوقود الصلب الذي أصبح يُنتَج محلّياً».

صواريخ قصيرة المدى

خلال السنوات الماضية، شهدت القوة الصاروخية تطوُّرات متلاحقة، حيث خضعت كلّ المنظومات المُعدّلة والمطوّرة

ستّ سنوات بين الحلم والحقيقة
المُسيّرات تقضّ المضاجع بـ500$!

على مدى السنوات الماضية، دخل الطيران المُسيّر اليمني الصنع، الخدمة تدريجياً، كواحد من أهمّ أسلحة الردع الاستراتيجي التي تمتلكها صنعاء، وساهم بشكل فاعل في تغيير المعادلة الجوية، ونقْل المعركة من الأجواء اليمنية إلى أجواء دول العدوان السعودي - الإماراتي، خصوصاً خلال السنتَين الفائتتَين. وعلى رغم حداثة التجربة اليمنية في صناعة الطيران المُسيّر، والتي كانت مجرّد حلم خلال الأشهر الأولى من الحرب، إلا أنها، وبعد محاولات استمرّت لعام ونصف عام وبدأت بطائرات لم يتجاوز مداها 2 إلى 5 كلم، تحوّلت إلى حقيقة مطلع عام 2017، عندما كشفت دائرة التصنيع العسكري التابعة لوزارة الدفاع في صنعاء عن تمكُّنها من صناعة أوّل طائرة مُسيَّرة هجومية أطلق عليهم اسم «قاصف 1»، وثلاث طائرات استطلاعية هي: «راصد»، «هدهد 1»، و«رقيب»، زُوّدت جميعها بأنظمة رصد وتعقُّب وتقنيات تصوير فوتوغرافي حديثة، واستُخدمت في الجبهات الداخلية حينذاك. هذا النوع من الطائرات القصيرة المدى مثّل باكورة برنامج وطني حديث لصناعة الطيران المُسيّر، حظي بدعم وتشجيع من قيادة حركة «أنصار الله». ولذلك، شهد سلاح الجو المُسيّر، عام 2018، تطوُّراً كبيراً؛ ففي مطلع حزيران/ يونيو من العام نفسه، كشفت صنعاء عن ثلاث طائرات مُسيَّرة بعيدة المدى، هي «صماد 1» الاستطلاعية، و«صماد 3» الهجومية، و«قاصف K2» الهجومية التي استُخدمت في استهداف المجاميع العسكرية والمعسكرات.

الدور الفاعل الذي لعبه الطيران المُسيّر في المعركة الدفاعية التي تخوضها صنعاء منذ ستّ سنوات، انعكس بشكل إيجابي على تطوُّر هذا النوع من السلاح الحديث. إذ أعلنت قيادة صنعاء عام 2019 عام الطيران المُسيّر، وأولت اهتماماً خاصاً لمهامّ التطوير والتحديث، لتنتج صناعة طرازات جديدة بقدرات قتالية عالية وبتكنولوجيا أكثر تطوُّراً وبمديات

> **الطيران المُسيَّر تميّز بفاعليته ودقته في تنفيذ الهجمات الداخلية والخارجية**

أطول. ففي الـ12 من آذار/ مارس الجاري، أماطت وزارة الدفاع اللثام عن سبعة أنواع من الطيران المُسيّر المحلي الصنع، من بينها «وعيد» التي يمكنها الوصول إلى ما بعد أبو ظبي التي تفصلها مسافة 1400 كلم عن اليمن، و«صماد 4»، و«شهاب». ونظراً لما تتطلّبه المعركة البرّية التي يخوضها الجيش و«اللجان الشعبية» مع القوات الموالية لدول تحالف العدوان، فقد تمّت، في الآونة الأخيرة، صناعة عدد من الطائرات الهجومية والاستطلاعية (في أن) القصيرة المدى، كطائرة «رجوم» المُخصّصة لإلقاء القنابل على القوات المعادية والعودة، على عكس الأخريات التي تنفجر أثناء تنفيذ الأهداف، وطائرة «خاطف»، وطائرة «نبأ» الاستطلاعية.

ويؤكد مصدر عسكري في صنعاء، لـ«الأخبار»، أن «الطيران المُسيّر تميّز بفاعليته ودقته في تنفيذ الهجمات الداخلية والخارجية ضدّ العدو خلال السنوات الماضية»، لافتاً إلى أن «هذا النوع من السلاح الجوي يُعدّ من الأسلحة الأقلّ تكلفة والأكثر جدوى، إذ لا تتجاوز تكلفة أحدث الطائرات المُصنّعة محلّياً 3000 إلى 6000 دولار، فيما معظم الطائرات الاستطلاعية والهجومية قصيرة المدى تصل تكلفة إنتاجها إلى ما بين 500 و2000 دولار، إلى جانب كونه سلاح ردع ورعب استراتيجي، يمتاز بتقنيات متطوّرة، مضيفاً أن «الطيران المُسيّر مَكّن القوات اليمنية من ضرب أهداف سعودية في مختلف أرجاء المملكة».

وقد دفع هذا التطوُّر اللافت في الطيران المُسيّر اليمني، دول تحالف العدوان، إلى حظر استيراد أكثر من 100 صنف من الأسمدة والكيماويات والمواد الطاقة الشمسية والمحاليل وطائرات التطوير بدون طيار، وصولاً إلى حظر استيراد هياكل الدرّاجات النارية، تحت مبرر استخدام تلك المواد في صناعة المسيّرات.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، تصاعدت العمليات الهجومية التي استخدمت فيها صنعاء الطيران المُسيّر. ووفقاً للبيانات السنوية التي يعلنها المتحدّث الرسمي للجيش و«اللجان»، العميد يحيى سريع، فقد نفّذ سلاح الجو المُسيّر 38 عملية هجومية، منها 28 عملية استهدفت قوات موالية لتحالف العدوان في الداخل اليمني، و10 عمليات استهدفت منشآت عسكرية في السعودية والإمارات، بالإضافة إلى عدد من العمليات المشتركة التي نُفّذت مع وحدة المدفعية. لكن عمليات الطيران المُسيّر، بنوعَيه الهجومي والاستطلاعي، تضاعفت إلى أعلى مستوى خلال عام 2019، حيث بلغت 2426، منها 2087 استطلاعية، و5 هجومية مشتركة مع القوة الصاروخية، و196 استهدفت قواعد ومنشآت ومطارات في السعودية. وبحسب بيانات وزارة الدفاع في صنعاء، فقد ارتفعت الهجمات التي نُفّذت بواسطة طائرات مُسيَّرة، العام الماضي، إلى أكثر من 5 آلاف عملية هجومية جوية واستطلاعية، منها 267 استهدفت العمق السعودي، و180 استهدفت مواقع القوّات الموالية للمملكة في جبهات الداخل، فضلاً عن استخدام الطيران المُسيّر خلال العامين الماضيين في أهمّ ستّ عمليات ردع استراتيجية، كعملية استهداف حقل الشيبة النفطي بعشر طائرات مُسيَّرة من نوع «صماد 3» قطعت مسافة أكثر من 1300 كلم، واستهداف حقلَي نفط بقيق وخريص في المنطقة الشرقية، وعملية التاسع من رمضان العام الماضي، والسادس من شعبان الجاري.

رشيد...

تصميم **رامي عليان**

درْس الاستحماق السعودي: كيف تخسر حرباً؟

لقمان عبد الله

ستُّ سنوات من الحرب على اليمن، انتهت إلى كارثة ستلقي بتداعياتها، طويلاً، على مستقبل السعودية وصورتها. دخلت المملكة الحرب في غياب خطّة متكاملة الأركان، وها هي تبحث عن مخرج يحفظ لها ماء وجهها، بعدما فشلت في تحقيق أيٍّ من أهدافها المعلنة وغير المعلنة. وذلك عاملٌ رئيس يضاف إليه غياب العقيدة العسكرية، والخواء المعلوماتي والاستخباري عن حجم قدرات «العدو» وتقدير قوّته. هذه العوامل مجتمعةً أسهمت، بصورة مباشرة، في انتصار اليمن في حربٍ ستحفر ندوباً عميقة في وجه أمراء آل سعود، وتطيح مقولة التفوّق النوعي للسعودية، فضلاً عن كونها ستؤثّر سلباً على «ريادتها» في الجزيرة العربية.

لعلّ الاستعلاء، وهو سِمةٌ سعودية متأصّلة، منَع المخطّطين للحرب - إن وجدوا - من رؤية «أنصار الله» كمنظّمة تتوافر فيها عناصر النجاح والانتصار، لكونها تمتلك العقيدة الإيمانية، والقضية العادلة، والإرادة الصلبة، والمثابرة والتخطيط، وتحديد الأهداف، والمهارة في استخدام الأسلحة المناسبة، وتطويع التضاريس المتنوّعة والمعقّدة، والبراعة في اعتماد تكتيكات قتالية، غير تلك التي اعتادتها الجيوش الخليجية، ومَن يشرف على هيكلياتها وتدريبها وتسليحها. في المقابل، فُرضت على الجيش السعودي، وجمع كبير من جيوش دول «التحالف»، منازلة مع القوات العسكرية اليمنية، في الوقت الذي كانت فيه بنوك معلومات تلك الجيوش وخزائنها الاستخبارية والمعلوماتية خالية من البيانات الضرورية لخوض الحرب. وبناءً على ذلك، شُنّت الحرب وفق أساليب وطرائق قتال لا تتوافق واستراتيجيات الجيوش الخليجية، ولا تتلاءم مع كفاءة وتدريب وروحية الأفراد القائمة على الراحة ووفرة المستلزمات الشخصية والعسكرية، ما أدى إلى تَعطُّل قدراتهم وإمكاناتهم، وأفقدهم فعالية عنصرَي التفوُّق الجوي والتفوّق التكنولوجي اللذين لطالما اعتدّوا بهما. وتبيَّن لاحقاً أن معظم ما يملكه السعوديون من معلومات، يحصلون عليه من خلال المشاركة الأميركية والغربية الاستخبارية في الحرب، وأغلبها صور جوية للأقمار الاصطناعية والطائرات المسيَّرة، تعتبر فعّالة على الجبهات من دون شك، لكنها غير كافية لتحقيق الغلبة.

أظهرت الوقائع لاحقاً أن العمل الاستعلامي السعودي أقرب ما يكون إلى فعل الهواة منه إلى عمل الاستخبارات. ومجدّداً، نشطت الاستخبارات الأميركية والبريطانية في عملية التجنيد البشري للتعويض عن النقص الحاصل، متّخذةً من مطار الغيضة في محافظة المهرة مقرّاً لها. وعلى رغم ذلك، ظهرت عاجزة عن تقديم أجوبة عن العدّة العسكرية، والإعداد، بمعنى كيف تنظم قوّات صنعاء نفسها، وكيف بمقدورها أن تُحوّل تلك الأسلحة والذخائر إلى درجة من الفعالية والجودة والتأثير. وكان من نتائج ذلك الخواء الاستخباري، أيضاً، أن نجحت «أنصار الله» في الصمود لسنوات طويلة أمام أغنى دولة في الشرق الأوسط، يُصنَّف جيشها من بين الأفضل تسليحاً في العالم. خواءٌ برهن أن التفوّق التكنولوجي وحده، على رغم أهميّته الكبيرة، لن يُرجّح السعودية الحرب، بينما تواجه معضلة غياب عقيدة عسكرية مبنيّة على أساس متطلّبات الدولة والتهديدات الخارجية التي تواجهها، فضلاً عن تراجُع الحافزيّة القتالية للجندي السعودي، وهو ما مكّن الحركة من تحييد الفارق التكنولوجي الكبير الذي كان مُختلّاً لغير مصلحتها، إلى جانب براعتها في صناعة المقاتل الفرد، والتي أدهشت المحلّلين والمهتمّين والمراقبين، الذين يتوقّعون أن تُدرَّس تكتيكات «أنصار الله» العسكرية، وخصوصاً دمجهم بين الطرق والنظم التكتيكية الكلاسيكية، والأخرى غير المُنظَّمة، والتي تُسمَّى بحرب العصابات. ربّما أدرك السعوديون حقيقة عجزهم عن المبادرة أمام الصمود اليمني وانتقاله إلى مرحلة المبادرة والهجوم والوقوف أمام أعتى دول المنطقة، المدعومة سياسياً وعسكرياً من الغرب، بعدما تمكّنت «أنصار الله» من خلْق معادلات ردع جديدة بين ضفّتَي الجزيرة العربية، من خلال توجيه ضربات مؤلمة للعمق السعودي وتهديد منظومته النفطية المتمثّلة في منشآت «أرامكو»، درّة اقتصاده، ونجحت في استهداف مطاراته وإيقاف الرحلات فيها لساعات. ومن شأن ذلك أن يخلّف تداعيات مُقلقة، وأن يطيح كلّ إنجازات السعودية لعقود، فضلاً عن أنه يسيء إلى سمعتها ومكانتها وحضورها، ويرسم صورة قاتمة لمستقبلها.

> **شُنّت الحرب وفق أساليب وطرائق قتال لا تتوافق واستراتيجيات الجيوش الخليجية**

حين اندلعت الحرب، كانت السعودية تتمتّع بتفوُّق عسكري ساحق على المستوى الجوي، فيما أدّت الظروف السياسية المتواطئة معها، من قِبَل معظم الدول العربية والغربية، إلى توفير الغطاء لمجازرها واستباحتها لكلّ نواحي الحياة في اليمن. مع ذلك، فإن حماقاتها الاستراتيجية وعيوبها العملياتيّة التي استمرّت طوال الحرب، أظهرت فشلاً واضحاً، وغيّبت عناصر الحسم، حتّى باتت تتلمّس الأبعاد الكارثية لحربها.

على الغلاف

توازن الردع: عندما يحمي «الباليستي» الطفولة

موسى السادة

إن السلام حقيقة مكذوبة... والعدل فلسفة اللهيب الخابي
لا عدل إلا إن تعادلت القوى... وتصادم الإرهاب بالإرهاب

الشاعر التونسي أبو قاسم الشابي

بغضّ النظر عن الجدل القائم حول اعتبار العلوم السياسية «علماً»، وما إلى هذا المصطلح من هالة وقدسية تكادان تجعلانه «ديناً» بحدّ ذاته، فإن عملية تنظيم وسرد التجارب السياسية واستخلاص النظريات منها أمر ذو أهمية. وهذا ينسحب بطبيعة الحال على العلوم العسكرية الإستراتيجية، فالمطّلع على المؤلّف المرجعي «فنّ الحرب» للفيلسوف الصيني، سون تزو، قبل أكثر من ألفي عام، يلاحظ أن العديد من النقاط والنظريات لا تتعدّى كونها بديهيات، لكن الأهمية هنا تتعلّق بتنظيم واستعراض هذه الخبرات والمُحصّلة المعرفية.

إمكانية تبنّي هذه النظريات السياسية تتعلّق بافتراض أوّلي مهمّ، مفاده أنها جميعها، من «نظرية اللعبة» إلى «نظرية الردع»، تستلزم التعامُل مع الفاعلين السياسيين كفاعلين «عقلانيين»، أي أن منظومة اتخاذ القرارات لديهم منطقية من حسابات عقلانية للربح والخسارة من أيّ فعل. ومن دون هذا الافتراض، تنهار جميع محاولات التنظير واستشراف خيارات أطراف الصراع. ترتكز هنا بالتحديد إحدى أبرز معضلات التحليل السياسي العربي في زمننا الحالي، حيث ومن خلال عملية عملقة من «الاستشراق الذاتي» منساقة للدعاية السياسية لمراكز صنع الوعي في الغرب والخليج، نتوقّف عن مقاربة مختلف أطراف صراعنا المحتدم في الوطن العربي كأطراف عقلانية، بل وعلى العكس، ننظر إلى أنفسنا بالعدسة التاريخية للاستعمار، وهي نفسها العدسة التي تُصوّرنا في الأفلام الهوليوودية كمجانين باسلحة نُفّجّر ما حولنا بشكل اعتباطي، أي كقبائل ووظائف تُحكمنا الهمجية والعواطف و«الخرافات» الدينية - للمفارقة، لا يوجد قطعاً مشروع ينساق عبر الخرافات كالمشروع الصهيوني -. وإن كان يجب الاستدراك بأنه حتى «العقلانية المفرطة» والنفير من العواطف والإيمانات الغيبية باستعلاء هما مشكلة بحدّ ذاتهما، ولعلّه من المفيد استذكار قول يُنسب إلى غسان كنفاني «بأن الفكرة النبيلة غالباً لا تحتاج إلى الفهم، بل تحتاج إلى الإحساس».

تحليلنا هذه المسألة إلى منظور «الوكالة - Proxy» والتي هي بدورها تبنّي وتُسقط الأدبيات الغربية على تفسير الصراع في المنطقة العربية، والنظر إلى الجماعات والتيّارات السياسية على حتى الأفراد كمحض أدوات تعمل كمشكّل لمصالح القوى الإقليمية، وبالخصوص إيران. المشكلة أنه في هذا الطرح تكمن عملية الاستشراق الذاتي نفسها الآنفة الذكر، بالإضافة إلى التفسيرات العقدية والطائفية للصراع. إن تفكيك القصور في «نظرية الوكالة» يستلزم خلْع العدسات الاستشراقية، واحترام ذاتك كعربي أوّلاً ومن ثمّ احترام باقي أفراد أفتك، والتوقّف عن النظر إلى الفاعلين السياسيين العرب كقُصّر غير بالغين سياسياً تحكم قراراتهم توجيهات خارجية، على نسق السردية الصهيونية من أن المقاوم للعدو ينفّذ «توجيهات إيرانية»، وكان العربي الذي يقاوم المشروع الصهيوني منذ مئة عام يحتاج إلى توجيه ليتّخذ قرارات تصبّ في مصلحته. الأمر ذاته في اليمن، فاليمني لا يحتاج إلى توجيه خارجي ليقوم بالدفاع عن أرضه أو ببناء معادلة ردع تحمي سماء عاصمته. فهو هنا يحمي نفسه وأرضه ومنزله وأطفاله ومقدّراته، فالأمر لمصلحته هو، وأبعد ما يكون عن العلاقات والتحالفات الطائفية. فعندما تمنع المشتقّات النفطية عن اليمنيين، ومن ثمّ يتّجهون للسيطرة على مصافي النفط في مأرب، فهم لا ينفّذون «أجندة إيرانية»، فلو استبدلّت أهل محافظات الشمال، أو أبدلّت بالانتماء المذهبي لـ«أنصار الله» أيّ انتماء عقدي آخر، ولنَقُل «اليوزية»، أو حوّلتهم إلى جمع من القبائل الأسكتلندية، فسيظلّ هذا الخيار السياسي هو الأصوب ضمن حسابات عقلانية بحتة لا علاقة لها بالانتماء الهويّاتي والطائفي.

نظرية الردع

تنصّ نظرية الردع (Deterrence theory) على أن الطرف الأضعف في الحرب، وعبر استخدام التهديد بسلاح فتّاك - كالردع النووي -، أو عبر التهديد باستخدام سلاح بشكل استراتيجي يضرب العدو في نقاط حساسة، يستطيع بناء معادلة ردع تلجم العدو عن المبادرة إلى الهجوم أو حتى إيقاف هجماته القائمة. فالهدف العقلاني الأساس هو حماية مُدنك وشعبك ومناطقك الحيوية من ضربات العدو، وهذه المعادلات هي التي تحفظ السلام في العالم، وتنهي حروباً - وانتفاؤها يشعل أخرى -، لا دعوات الأمين العام للأمم المتحدة إلى السلام ووقف إطلاق النار.

تتجسّد هذه النظرية على شكل معادلة الردع الصاروخي على طول ساحات الصراع العربية؛ منذ المعادلة التي فرضتها المقاومة اللبنانية عبر تهديد مستعمرات الشمال الفلسطيني بصواريخ «الكاتيوشا» (كريات شمونة/ قرى الجنوب) نهاية التسعينيات، إلى توازُن الردع الحاصل اليوم عبر الترسانة الصاروخية للمقاومة، مروراً بالردع الذي تُمثّله صواريخ المقاومة الفلسطينية في غزة ليس على مستعمرات غلاف غزة فحسب، بل بمدى يصل إلى تل أبيب، وصولاً إلى معادلة الردع التي تعمل على تثبيتها القوة الصاروخية اليمنية في مقابل قوى العدوان السعودي - الأميركي.

خلال أوّل أيام ما سُمّي «عاصفة الحزم»، كرّر المتحدث العسكري السعودي، أحمد عسيري، أنه «تمّت السيطرة على المجال الجوي اليمني في 15 دقيقة» في نوع من السخرية الفوقية والاستعلاء الطبقي السعودي التاريخي على اليمن وشعبه. فالقوة العسكرية السعودية، عبر سلاح الجو والدعم اللوجستي الأميركي والبريطاني - وفقاً لـ«الغارديان»، هناك أكثر من ستة آلاف متعاقد عسكري بريطاني لتشغيل الآلة الحربية السعودية - والتفوّق البحري للقوات البحرية السعودية والإماراتية، وضعت اليمن، وإلى يومنا الحالي، تحت حصار مطبق. وعليه، من ناحية مادية صرفة، العدوان على اليمن هو حرفياً حرب أغنى دول الأرض بالمطلق على أحد أفقرها بالمطلق - وهناك من يرتاب في الانحياز لليمنيين؛ -.

انطلاقاً من ذلك، وَجَد اليمنيون أنفسهم في تحدٍّ عسكري كبير. فمنذ بداية الحرب في 25 آذار/ مارس 2015، إلى إطلاق أوّل صاروخ يمني تجاه الأراضي السعودية، وبالتحديد على جيزان في السادس من حزيران/ يونيو من العام نفسه، شنّ طيران العدوان أكثر من ألفي غارة جوية (مصدر جميع الأرقام: مشروع بيانات اليمن YDP)، ولتبدأ مذّاك مسيرة تشييد معادلة الردع اليمنية. استند القوة الصاروخية اليمنية، في العام الأول من العدوان، إلى مخزون الصواريخ السوفياتية القديمة المدى وعدد من الصواريخ الكورية الشمالية وعمليات تحويل صواريخ «سام» الأرض - جو إلى أرض - أرض، وللمفارقة، فإن مخزون الصواريخ هذا كانت قد استوردته دولة اليمن الجنوبي، وبعد الوحدة اليمنية، وبالتحديد جراء تبعات حرب عام 1993، تمّ نقل المخزون إلى الشمال. شهدت أوّل شهور الحرب استخداماً لهذه الترسانة، وإطلاقاً صواريخها على محافظات جيزان وعسير ونجران جنوب المملكة، على نحو غير متوقع استنفر قوات الدفاع الجوي السعودية، ما دفع محمد بن سلمان، الذي نشر صورة أيقونية مع محمد بن زايد خلال زيارة قاعدة الملك فهد الجوية خلف طائرات السرب الخامس من سلاح الجوّ في نيسان/ أبريل 2015 (استهدف اليمنيون القاعدة في تشرين الأول/ أكتوبر 2016)، إلى زيارة قوات الدفاع الجوي في جنوب المملكة بعد يوم واحد، والتقاط صور أخرى، ولكن هذه المرّة وهو يتناول الإفطار ومن خلفه منصّات «الباتريوت» في رمضان 2016.

استمرّ اليمنيون في تطوير قدراتهم الصاروخية، مع الاستعانة بالتجربة الإيرانية، من تصاميم الصواريخ إلى التقنيات إلى أجهزة التوجيه، وليتّخذ منحى التعلّم والتطوّر شكلاً تصاعدياً من ناحية المديات. فبعد سلسلة من العمليات التي وُجّهت ضدّ كلّ من جدة والرياض وحتى أبو ظبي من دون أن تنجح في بلوغ أهدافها، أعلنت السعودية، في تشرين الأول/ أكتوبر 2016، اعتراض صاروخ «يستهدف مكة»، في أوّل اعتراف بوصول الجيل الأول من منظومة «بركان» إلى هدفها. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، سُجّل أول استهداف للعاصمة السعودية الرياض، ليبدأ بعدها اليمنيون بناء قدراتهم لتثبيت معادلة العاصمة - العاصمة. ففي العام نفسه، استهدفت قوى العدوان العاصمة صنعاء 100 مرة ومرة واحدة، ذهب ضحيّتها 52 شهيداً، وأكثر من 70 جريحاً بينهم 5 أطفال و4 نساء.

ومع بداية عام 2018، أعلن رئيس «المجلس السياسي الأعلى» السابق، الشهيد صالح الصماد، أن هذا العام سوف يكون «عاماً بالبستاً بامتياز»، لتُكثّف القوة الصاروخية عمليات القصف الصاروخي على جنوب السعودية». وعلى نحو موازٍ، كانت الغاية الاستراتيجية لتحييد القاعدة الغاية الاستراتيجية للهجمات الصاروخية المنفردة، ليُدشّن اليمنيون ما سمّوه صراحة «عمليات توازُن الردع»، لتكون المعادلة «صنعاء في مقابل المناطق الحيوية النفطية السعودية». فبعد المجزرة بقرابة الشهر، أعلن المتحدث باسم القوات المسلّحة اليمنية، العميد يحيى سريع، عملية «توازُن الردع الأولى» التي استهدفت حقل الشيبة النفطي التابع لشركة «أرامكو» على الحدود مع الإمارات. اعترفت السعودية آنذاك بالضربة، وأعلن وزير الطاقة والثروة المعدنية، خالد الفالح، أن «إحدى وحدات معامل الغاز تعرّضت لاعتداء، عبر طيّارة مفخّخة».

كرّر الطيران السعودي، بعدها بأسبوعين، قصف صنعاء، وتحديداً في الثاني من أيلول/ سبتمبر، ليُنتظر اليمنيون الفترة الزمنية نفسها تقريباً ليعلنوا «عملية توازُن الردع الثانية»، بعد الاستهداف الشهير لمصافي بقيق وخريص، في ضربة مدوّية على كلّ المستويات - لم يُقتل أيّ طفل يمني في صنعاء بعد ذلك اليوم -. ردّ الطيران السعودي بعدها بشهر بضربتين على صنعاء، ثمّ توقّفت الغارات لأكثر من شهرين، قبل أن تعاود قوى العدوان قصف العاصمة اليمنية خلال كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2020، ليتكرّر السيناريو من جديد ويخرج العميد يحيى سريع ليعلن «عملية توازُن الردع الثالثة»، التي استهدفت ينبع، المدينة الصناعية السعودية الأبرز على ساحل البحر الأحمر، ليعود الهدوء إلى سماء صنعاء لمدّة ثلاثة أشهر، قبل أن تعود الغارات في شهرَي نيسان/ أبريل وأيار/ مايو. وعليه، كانت عملية «توازُن الردع الرابعة» في شهر حزيران/ يونيو، بهجوم واسع استهدف كلّاً من الرياض وجيزان وخميس مشيط، ليسقط 22 امرأة و34 طفلاً، في ما محصّلته 110 ضحايا.

هذه المجزرة دفعت اليمنيين إلى تغيير في الاستراتيجية، خصوصاً مع صدّ الدفاعات الجوية السعودية للهجمات الصاروخية المنفردة، ومداها الجغرافي، ليطلّ يحيى سريع مُعلناً عملية «توازُن الردع السادسة»، التي استهدفت ميناء رأس تنورة في المنطقة الشرقية وأهدافاً عسكرية في الظهران - ليشهد سكّان المنطقة الشرقية، ولأوّل مرّة، أصوات الدفاعات الجوية فوق رؤوسهم -، بالإضافة إلى هجمات متوازية على كلّ من عسير وجيزان.

خاتمة

في الذكرى السادسة للعدوان السعودي - الأميركي على اليمن، وعلى رغم وصول الأوضاع الإنسانية إلى أسوأ مستوياتها، إلّا أن ميزان الحرب انقلب، حيث مزّج اليمنيون معادلات إيقاف العدوان وفكّ الحصار مع ضربات روتينية للمواقع العسكرية والحيوية في الجنوب السعودي، وتثبيت متكرّر لمعادلة ردع تحمي سماء العاصمة من أيّ غارات، كأنت وصلت إلى أكثر من 1418 غارة من أصل 22,701، أسفرت عن استشهاد 8759 يمنياً ويمنية. أثبتت القوة الصاروخية اليمنية والسلاح المسيّر فعاليّتهما في رسم انخفاض مستمرّ في عدد الغارات، ومعه عدد الضحايا؛ فمنذ عام 2017، انخفض عدد الشهداء من 1421 شهيداً وشهيدة إلى 1186 في عام 2018، ومع بداية عمليات «توازُن الردع»، انخفض دراماتيكياً ليصل إلى 364 شهيداً عام 2019، ثم 162 شهيداً عام 2020. ومع استمرار العدوان، لا يمكن سوى استشراف استمرار العمليات اليمنية على الداخل السعودي، «في إطار الردّ الطبيعي والمشروع على استمرار العدوان والحصار على بلدنا»، كما يختم العميد يحيى سريع بياناته، وهو ذاته صاحب الأبيات الشعرية التي ينشدها اليمنيون كزوامل «ردّ اليماني اليوم واضح والمسيّر قد حضر... تصعيد بالتصعيد ما يمكن نذل ونحتقر».

استمرّ اليمنيون في تطوير قدراتهم الصاروخية، مع الاستعانة بالتجربة الإيرانية (أ ف ب)

على رغم وصول الأوضاع الإنسانية إلى أسوأ مستوياتها، إلّا أن ميزان الحرب انقلب

أثبتت القوة الصاروخية اليمنية والسلاح المسيّر فعاليّتهما في رسم انخفاض مستمرّ في عدد الغارات

لا سيناريوات جيّدة لإسرائيل:

استمرار الحرب أهون «الشرور»

يحيى دبوق

واضحٌ أن إسرائيل ليست طرفاً مُباشراً في الحرب الأميركية - السعودية على اليمن؛ فحضور الأصيل الأميركي يُغني عن حضور الوكيل، وإن كانت سياقات الحرب ونتائجها تؤثّر، في عدّة مستويات ومسارات، على الأمن الإسرائيلي، وفقاً لموازين القوى التي ستتثبّت في أعقابها. الواضح كذلك، وقبل أن تتنهي هذه الحرب، أن نتيجتها سيّئة لإسرائيل، لأن التهديد الكامن فيها أعلى بكثير من فرصها - إن وُجدت -، بخلاف ما كانت تُقدِّره تل أبيب قبل ستّ سنوات. فخسارة السعودية، ومن ورائها الولايات المتحدة الأميركية، تُعدُّ خسارةً إسرائيلية سيّالة جدّاً، ومن شأنها التأثير سلباً على الأمن الإسرائيلي، ليس في ساحة اليمن وما فيها من إمكانات قادرة على تهديد إسرائيل فحسب، بل انسحاباً على مجمل ساحات التهديد الإقليمية في وجه العدوّ، بما يُثقل على قدرة المواجهة لديه.

نظرة تل أبيب الابتدائية إلى الحرب على اليمن كانت متفائلة جداً، لتقديرها أن هزيمة «أنصار الله» - وهي من ركيزات المحور المقاوم في المنطقة - سهلة جداً وإمكاناتها مرتفعة، الأمر الذي سيؤدّي إلى التأثير سلباً على باقي المركّبات والساحات في المنطقة. لم تكن النظرة الإسرائيلية إلى التهديد الكامن في اليمن مقدّرة جيّداً. وهي تُعبّر عن فشل استخباري تقديري، لكونها استمدّت مقدّمات هذا التقدير من سلّة المعطيات نفسها التي قدّرها الأميركيون يومَ أوعزوا بدء العدوان، وسارعت إليه السعودية: لا قدرة لليمنيين على الصمود، وسقوطهم مسألة وقت، لا أكثر.

ستُّ سنوات مرّت على الحرب التي كان يُقدّر لها أن تستمرّ أشهراً على أبعد تقدير، انقلبت في خلالها، وفي سياقها، الموازين، وبدلاً من إضعاف اليمنيين وإلحاقهم بالركب الأميركي، باتوا أكثر قوّة ومَنَعة وحضوراً، ورقماً صعباً على مستوى الإقليم، بتداعيات وتبعات دولية. في الوقت نفسه، وبدلاً من إبعاد اليمن عن المحور المقاوم، أدّى العدوان إلى التصاقه أكثر بمركّبات هذا المحور - بدءاً من إيران وصولاً إلى فلسطين وما بينهما -، حتى بات جزءاً لا يتجزّأ منه، في حين فَقَدَ المُعتدي أدوات تأثيره ورافعات الضغط التي كان يمنّي النفس بها، وفي المقدّمة الرافعة العسكرية، على رغم الدعم العسكري والاستخباري المباشرَين من قِبَل الأميركيين والغرب، وإسرائيل نفسها. ومع تتالي الإشارات إلى إمكان انتهاء الحرب قريباً، تنشط الدوائر الاستخبارية الإسرائيلية ورديفتها في المراكز البحثية المختصّة في تل أبيب، في دراسة مآلات اليوم الذي يلي وقف العدوان من دون هزيمة «أنصار الله». وفي هذا الإطار، يمكن إيراد الآتي:

- من ناحية إسرائيل، لا نتيجة يمكن أن تتلاءم مع مصلحتها الأمنية، وتبعاً لها السياسية، من دون هزيمة اليمن وخروج الحليف السعودي منتصراً من الحرب، ليس بالنقاط فقط، بل انتصاراً ساحقاً لا يُبقي للطرف الآخر أيّ وجود وأيّ قدرات، بما يشمل أيضاً احتمال قيامة قدراته لاحقاً. هذه هي النتيجة الملائمة لإسرائيل، وكلّ ما عداها يراوح بين السيّئ والأسوأ، حيث لا وجود عملياً، تقريباً، لأنصاف حلول. من هنا، كان أمل تل أبيب أن تستمرّ الحرب ما دام الانتصار السعودي - الأميركي متعذّراً، وبما يكفل استمرار إشغال حركة «أنصار الله» وداعميها الإقليميين بالموقف الدفاعي، بعيداً عن المبادرات الهجومية التي لا تتّصل بذاتها بالموقف الدفاعي نفسه، ما يتيح لإسرائيل أن تكون بمأمن نسبي عن تفعيل التهديدات ضدّها، في انتظار متغيّرات ما في المعادلات الميدانية لصالحها. لكن المفارقة تكمن في أن استمرار الحرب من دون انتصار سعودي - أميركي يتيح لـ«أنصار الله» أن تزيد وتُطوّر قدرتها العسكرية، على نحو يضاعف التهديد الماثل أمام إسرائيل، وإن كان التهديد الحالي كافياً في ذاته للإضرار بالكيان بمستويات استراتيجية، في حال تقرّر تفعيله.

- في الموازاة، يُقلق عدم الانتصار السعودي إسرائيل في اتجاهات استراتيجية مُتّصلة، فإنهاء الحرب مع بقاء القدرات العسكرية لـ«أنصار الله» على حالها، وإمكان تعاظمها لاحقاً، يثقل على هامش المناورة الإسرائيلية إقليمياً. فدخول الساحة اليمنية إلى المعادلة في وجه إسرائيل، بالترابط مع ساحات أخرى، يتسبّب، في ما يتّصل بالفعل وردّ الفعل، بتداعيات سيّئة جداً على الكيان، وخاصّة أن الموقع الجغرافي لليمن يتيح للطرف الآخر إيذاء إسرائيل بما لا يقاس، وتحديداً في ما يتعلّق بامداداتها الحيوية التي تسلك باب المندب والبحر الأحمر وقبلهما المحيط الهندي الأوسع. وهو تهديد يفوق قدرة تل أبيب على تحييده. في الوقت نفسه، أثبت الجيش اليمني و«أنصار الله» قدرتهما على الاستهداف وبدقّة عالية لديات بعيدة جداً، بواسطة الصواريخ الذكية الموجّهة، والطائرات المسيّرة المسلّحة، التي تُعدُّ بطبيعتها متملّصة من المنظومات الدفاعية على اختلافها. وهو تهديد، إن جرى تفعيله، من شأنه أن يقيّد اليد الإسرائيلية عن المبادرة العسكرية الأمنية كما كانت عليه في السابق، في ظلّ حضور دائم للتهديد اليمني على طاولة القرار في تل أبيب، قبل أيّ مبادرة عدائيّة وخلالها، وكذلك اليوم الذي يليها، ربطاً بالردّ المقدَّر على الاعتداء نفسه، الذي لن يتعذّر تغييب المعطى اليمني عنه.

نظرة تل ابيب الابتدائية إلى الحرب على اليمن كانت متفائلة جداً، لتقديرها أن هزيمة «أنصار الله» سهلة جداً

- من شأن فشل السعودية والولايات المتحدة في تحييد تهديدات «أنصار الله» والجيش اليمني، وما يتسبّب فيه من تعاظم لقدرتهما في المقابل، أن يُخسّر إسرائيل موارد وقدرات عسكرية واستخبارية على مستويات مرتفعة جداً، إضافة إلى استهلاك جزء من الانشغال الكلّي للمؤسّستَين العسكرية والأمنية في متابعة التهديد اليمني والاستعداد المادي لمواجهته في اتجاهَين: جاهزية إيجابية للتحرّك المادي في سياق المواجهة، وكذلك الاستعداد السلبي/ الإيجابي لتحييد أيّ عمليات يمنية تستهدف إسرائيل عبر التأمين الدفاعي للجبهة الداخلية ومنظومات الاعتراض الصاروخي على اختلافها، سواء كانت العمليات المحتمل انطلاقها من اليمن ابتدائية أم ردّاً على اعتداءات، وهي كما تقدّر تل أبيب لا تتعلّق حصراً بالساحة اليمنية، بل باتت مرتبطة بساحات أخرى في الإقليم.

- في جانب متصل بتداعيات إنهاء الحرب في ظلّ الفشل في «اجتثاث» حركة «أنصار الله» وتهديداتها، وإن مع تسوية ما تكون متغيّرة في ذاتها ما دامت الإمكانات اليمنية على حالها، من شأنه إشغال السعودية والأصدقاء الخليجيين الجُدد لإسرائيل، وإسرائيل نفسها، بموقف دفاعي دائم ناتج من «سوط يمني» مصلت عليهم، سيتحرّك في أيّ وقت في حال تلكّأ خطراً أو استشعر تهديداً على اليمن، ومن بينه التهديد الموجَّه لإيران التي يعني إضعافها أو إيذاؤها إضعافاً وإيذاءً لليمن نفسه، وهذه واحدة من أهمّ وأسوأ نتائج الحرب، من ناحية تل أبيب.

على كلّ ذلك، وغيره، يمكن تقدير موقف إسرائيل من الحرب على اليمن: إن تعذّر الانتصار العسكري، فلتستمرّ الحرب لإشغال «أنصار الله» بعيداً عنها في انتظار المتغيّرات، وإلّا السعي إلى تسوية من شأنها تحقيق نتيجة «إيجابية» بالقدْر الممكن، بوسائل سياسية واقتصادية وتسويات تتضمّن ضمانات مادية مباشرة يتعذّر معها على اليمنيين إيذاء إسرائيل، وفي المقدّمة تحييد سلاحهم الثقيل والبعيد المدى وفكّ ارتباطهم بإيران ومركّبات المحور الذي تقوده في المنطقة. إلّا أن ما يثقل على تل أبيب، أن رواقع الضغط على «أنصار الله» والجيش اليمني مفقودة، أو أن فاعليتها تقلّصت إلى الحدّ الذي لا يؤثّر في إرادة اليمنيين، ما يُبقي إسرائيل دائماً في مواجهة أسوأ السيناريوات.

(أ ف ب)

تقرير

لا منافسين جدّيين لنتنياهو: اليمين الإسرائيلي يُكرّس هيمنته

أيّاً كانت النتائج النهائية التي سترسو عليها بورصة الأرقام في نتائج الانتخابات الإسرائيلية، وبمعزل عمّا إذا التحالف التقليدي لبنيامين نتنياهو (بمافيه حزب «يمينا») سينال غالبية الـ61 عضو «كنيست»، أو سيحتاج إلى بضعة أصوات تُرجّح الكفة، فقد أظهرت نتائج الانتخابات وأكدت مجموعة من الحقائق المتّصلة بالواقع الداخلي الإسرائيلي. وعلى رأسها هيمنة اليمين على المجتمع والمؤسّسات

علي حيدر

لم يتمكن أي من منافسي نتنياهو، من داخل اليمين وخارجه، من أن يشكّل نداً له (أ ف ب)

حقّق معسكر اليمين الإسرائيلي، بمجمل عناوينه المتطرّفة والاستيطانية، فوزاً كبيراً في الانتخابات الرابعة لـ«الكنيست». القدر المتيقّن أن هذا المعسكر سينال ما يراوح بين 71 و73 مقعداً، تتوزّع على «الليكود» و«الأحزاب الحريدية» («شاس» و«يهدوت هتوراة») والصهيونية الدينية و«يمينا»، إضافة إلى «أمل جديد» و«إسرائيل بيتنا». تُكرّس هذه النتائج حقيقة هيمنة اليمين بنسخته المتطرفة على واقع المجتمع و«الكنيست». والمؤكد أيضاً أن «الليكود» يتصدّر هذا المعسكر بغالبية كبيرة ليس بالنسبة إلى حلفائه وخصومه في معسكر اليمين فقط، بل أيضاً مجمل الساحة الحزبية. ويبدو، بحسب النتائج الأولية، أنه سينال نحو ضعف ما سيحوزه من سيليه في المرتبة التالية: «يوجد مستقبل».

في النتيجة، نجح نتنياهو في إطاحة منافسيه من داخل اليمين، ومنع تبلور كتلة أو بروز شخصية يمكن أن تمثّل ندّاً له، كبديل محتمل لتأليف حكومة يمينية تُخرج إسرائيل من الشلل الذي تشهده مؤسّساتها التنفيذية والتشريعية، مع المحافظة على حكم اليمين. ولعلّ من أبرز الخائبين الذين كانوا موضع رهان، في محطة من المحطات، جدعون ساعر، الذي انشقّ عن «الليكود» وأنشأ «أمل جديد»، بهدف واحد ومحدّد هو إطاحة نتنياهو. فعلى رغم الزخم الذي تلقّاه في استطلاعات الرأي بداية انشقاقه، حيث منحته نحو 22 مقعداً، وبدلاً من أن يكون ذلك منطلقاً في مسار تصاعدي، تراجع ساعر حتى تحوّل إلى قوة متواضعة (نحو ستة مقاعد يمكن أن تتغيّر قليلاً)، لا تكاد تطمح إلى أن تشكّل قوة مانعة تحول دون تأليف حكومة برئاسة نتنياهو.

في السياق نفسه، استبق قادة «أمل جديد» أيّ محاولة لإعادة ضمّهم إلى «الليكود» أو الحكومة بتأكيد أنهم لن ينضووا إلى حكومة برئاسة نتنياهو. بدايته. والمفهوم نفسه ينسحب على رئيس «يمينا»، نفتالي بينت، الذي تراجع رصيده في الاستطلاعات من أكثر من 20 مقعداً لياخذ حجمه الطبيعي (سبعة مقاعد حتى الآن)، وهو أمر تكرّر معه في أكثر من محطة انتخابية. في ضوء هذه النتائج، لن يتجاوز دوره كعامل مرجّح لتأليف حكومة يمينية، لكن تتبع قوته من كون موقفه حاسماً، بالنظر إلى أن نتنياهو لا يستطيع أن يُؤلف من دونه (مع فرضية استبعاد انضمام ساعر أو ليبرمان) حكومة يمينية، سواء شكّل معه غالبية الـ61 عضواً، أم بقي يحتاج إلى تأييد أعضاء آخرين. وكان لافتاً أن بعض النتائج خالف استطلاعات الرأي، إذ تُظهر النتائج ما قبل النهائية أن أحزاب «ميرتس» و«العمل» والصهيونية الدينية و«أزرق أبيض» نال كلّ منها ما بين 6 و7 مقاعد، بعدما كانت تتوقع الاستطلاعات إمكان ألّا ينجح بعضها في تجاوز نسبة الحسم.

> فوز اليمين هو السيناريو الطبيعي والأكثر تناسباً مع الواقع الإسرائيلي

في ما يتعلّق بالأحزاب العربية، صار من المؤكد أن تمثيلها تراجع إلى نحو عشرة مقاعد بعدما كان 15، وهذا يؤدي بالضرورة إلى توزيع الفارق على الأحزاب اليهودية. لكن الأكثر أهمية أن نسبة مشاركة الفلسطينيين في الانتخابات تراجعت بصورة ملحوظة في هذه الانتخابات. ويعود ذلك إلى حالة الإحباط من عدم تسجيل أيّ إنجاز في ما يتعلّق بإطاحة نتنياهو أو تحقيق آمال كان يعقدها المجتمع الفلسطيني على ممثّليه، وأيضاً من الانقسام الذي شهدته «القائمة العربية المشتركة» إلى كتلتَين، على خلفية تناغُم «القائمة العربية الموحدة»، التي كانت جزءاً من «المشتركة»، مع الغزل الذي اعتمده نتنياهو إزاء العرب، في محاولة لكسب تأييد فئات منهم.

مع ما سبق، ينبغي التشديد على أن فوز معسكر اليمين لم يكن مفاجئاً، بل كان السيناريو الطبيعي والأكثر تناسباً مع الواقع الاجتماعي الإسرائيلي. والأمر نفسه ينسحب على استبعاد أن يتمكن أيٌّ من منافسي نتنياهو من داخل اليمين وخارجه من أن يشكّل نداً له، وإنما راوحت السيناريوات ولا تزال بين حكومة برئاسته، بغضّ النظر عن التفاصيل والآليات، والتدحرج نحو انتخابات خامسة. وما ينبغي تأكيده أن دوامة الانتخابات التي دخلت فيها إسرائيل منذ سنتين، وإن تمحورت حول شخص نتنياهو بين من يدعمه ويعارضه، تظهر قراءة معمّقة حولها وللمشهد الإسرائيلي عامة أن الأزمة انعكاس لمجموعة من المتغيّرات والعوامل العميقة والبنيوية التي نضجت وتطوّرت خلال عقود، ومن أهمها التحوّلات الديموغرافية والاجتماعية خلال العقود الأخيرة. فقد بدأ كيان العدو كمجتمع يهيمن عليه جيل مؤسّس علماني ـ أشكنازي ـ عمالي، لكن تنوّع مصادر الهجرة، إضافةً إلى ديناميات داخلية، أدّى إلى صعود قوة الجماعات التي كانت على هامش المجتمع، من شرقيين وسكان مدن التطوير و«الحريديم» والمستوطنين والمتديّنين، وهو ما ينسحب على مَن تبقّى من الفلسطينيين بعد عمليات التهجير التي شهدتها فلسطين عام 1948.

هذا الواقع تغيّر تدريجياً مع الهجرات المختلفة، بدءاً من الدول العربية والإسلامية، ثمّ من دول الاتحاد السوفياتي السابق، كما تزايدت أعداد «الحريديم» نتيجة ارتفاع معدّل الولادة في أوساطهم، وتبلور كتلة المستوطنين بعد احتلال 1967 وتضخّمها عددياً وسياسياً. على خلفية هذه التحوّلات، لم تعُد هناك كتلة تمثل أغلبية كما كانت الحال مع إقامة إسرائيل، بل تشكّلت نواة صلبة متصاعدة للأحزاب اليمينية تتمثّل في اليهود الروس والمستوطنين و«الحريديم»، إضافة إلى التيار الديني الصهيوني، لتصير الانتخابات في جوهرها أقرب ما تكون إلى تنافس داخل معسكر اليمين نفسه، وتتنقل الأصوات بين الأحزاب اليمينية نفسها، ومن غير المتوقع وفق كلّ السيناريوات في المدى المتوسط تبلور حكومة وسطية أو يسارية، لكن السؤال وفق أيّ نسخة يمينية وبرئاسة مَن؟

مصر

تحقيقات عليا في جنوح سفينة حاويات في «السويس»

القاهرة ـ الأخبار

فتحت الأجهزة المعنيّة في مصر، بتوجيه من مستويات عليا، تحقيقاً مُوسّعاً في أسباب جنوح سفينة الحاويات البنمية العملاقة «EVER GIVEN»، والذي تسبّب في إغلاق الممرّ الملاحي في قناة السويس الجديدة بصورة كاملة، خاصة أن السفينة جنحت في عرض القناة، ما أدّى إلى إغلاق المسار بشكل كامل. وكانت سفينة الحاويات متّجهة من الصين إلى ميناء روتردام في هولندا، وتبلغ طولها 400 متر، وعرضها 59، فيما تبلغ حمولتها الإجمالية 224 ألف طن، وقد استُخدمت 11 قاطرة ووحدة إنقاذ في محاولة لدفعها من الطريق، على أن تجري صيانتها داخل القناة قبل السماح لها بالإبحار مجدّداً واستئناف رحلاتها، وفق القوانين الدولية.

إدارة القناة لم تفلح في التعامل مع الحادث منذ وقوعه، ما أربك حركة الملاحة في الطريق المؤدي إلى البحر المتوسّط بصورة كاملة لأكثر من 16 ساعة، بعدما حاول القائمون على القناة تعويم سفينة الحاويات لتمرير باقي السفن بشكل اعتيادي، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، قبل أن يضطروا إلى إغلاق الممرّ الخاص بالتفريعة الجديدة. وبعد توقُّف الملاحة في أحد الاتجاهين، قرّرت إدارة القناة إغلاق الممرّ الملاحي كلّه، والاعتماد على القناة القديمة وتشغيلها في اتجاه واحد، ما يجعل ساعات الانتظار تصل إلى نحو 16 للسفن الراغبة في العبور، فيما تجري محاولات حثيثة للإسراع في عودة الملاحة إلى طبيعتها.

وسريعاً، حمّلت إدارة القناة قبطان السفينة المسؤولية كاملة عن الحادث، بعدما فقد القدرة على توجيهها نتيجة الأحوال الجوية وسرعة الرياح التي وصلت إلى 40 عقدة، علماً بأن تعويضات فورية ستُصرف للسفن التي تضرّرت من الإغلاق. لكن إدارة القناة لم ترغب في إعلان الحادث إلا بعد الانتهاء من إزالة الناقلة العملاقة، ثمّ أجبر تسريب الخبر إلى شركات الملاحة الدولية، المسؤولين، وغالبيتهم ضباط سابقون يرأسهم قائد البحرية الأسبق الفريق أسامة ربيع، على الخروج ببيانات مقتضبة عن الحادث وأثاره على الملاحة، وسط انتقادات من جهات سيادية لطريقة التعامل مع الأزمة وطول حلها.

تقول مصادر مطلعة، لـ«الأخبار»، إن «غضب القيادة السياسية من مسؤولي القناة مرتبط بتأخُّر التعامل مع الحادث وتداعياته واستغراق وقت أطول من المتوقع في معالجة آثار الجنوح»، فضلاً عن التأخُّر في اتخاذ القرار بإغلاق الممرّ الملاحي كلّياً. ونقلت أن «تقريراً شاملاً سيُرفع إلى مكتب رئيس الجمهورية لاتخاذ ما يراه من قرارات مناسبة قد تصل إلى إعفاء رئيس هيئة القناة من منصبه أو حرمانه التجديد له في أغسطس (آب) المقبل».

سوريا

جبهة عين عيسى مضبوطة: موسكو تعزّز جهود التسوية مع «قسد»

نجحت روسيا مجدّداً في ضبط إيقاع الجبهات في بلدة عين عيسى وريفها، بعد جولة اشتباكات خيضت على مدى الأسبوع الجاري. نجاحٌ تحقّق في موازاة مواصلة موسكو جهودها لتعزيز التقارب بين دمشق و«قسد»، وصولاً إلى إنجاز تسوية شاملة بينهما

الحسكة ـ أيهم مرعي

عاد الهدوء إلى بلدة عين عيسى وريفها، في ريف الرقّة الشمالي، بعد اشتباكات هي الأعنف منذ قرابة عام ونصف عام، بين «قسد» و«الجيش التركي والفصائل المدعومة منه، وذلك على إثر محاولة جديدة من تلك الفصائل للسيطرة على البلدة، وقطع الطريق بين مناطق سيطرة «قسد» في كل من الحسكة وريف حلب. وعمدت أنقرة إلى تصعيد هجماتها على البلدة وريفها، بتنفيذها غارات جوية هي الأولى منذ احتلالها مدينتَي رأس العين وتل أبيض في خريف عام 2018، في محاولة لإحداث خرق استراتيجي في المنطقة، عبر قطع الطريق الدولي حلب ـ الحسكة. تصعيدٌ جاء بعد أيام قليلة من إعلان اتفاق بين أنقرة وموسكو لتهدئة الجبهات في البلدة ومحيطها، عقب إعادة أهالي قريتَي معلك وصيدا في ريف عين عيسى إلى منازلهم، في أعقاب تهجيرهم منها نتيجة الاشتباكات المتقطّعة. وعلى رغم تطبيق روسيا بنود الاتفاق، ومرافقة دورياتها القوافل المدنية، إلّا أن الأخيرة تعرّضت لقصف مدفعي عطّل العملية، تلاه تصعيد ميداني استمرّ على مدى الأسبوع الجاري. وفي هذا السياق، كشف مصدر ميداني، لـ«الأخبار»، أن «الفصائل المسلّحة الموالية لتركيا تريد السيطرة على بلدة عين عيسى بأيّ ثمن. لذلك، حاولت تعطيل الاتفاق الروسي ـ التركي، للضغط على أنقرة لمواصلة التصعيد العسكري، ورفض أيّ تهدئة»، لافتاً إلى أن الفصائل قصفت بشكل مكثّف مواقع لـ«قسد» في عين عيسى وريفها، لتردّ الأخيرة بقصف القاعدة التركية الرئيسة في محيط الطريق الدولي المتاخم لعين عيسى، ما أدّى الى عودة السخونة إلى الجبهات. وتعمّدت «قسد»، وفق المصدر، ضرب القاعدة التركية، وإلحاق أضرار مادية وبشرية بالعناصر الموجودين في داخلها، ما دفع أنقرة إلى الردّ. ورأى المصدر أن «تركيا حاولت اتّخاذ القصف الكردي على قواعدها ذريعةً لتوسيع هجماتها والوصول إلى الطريق الدولي، إلّا أن موسكو قابلت ذلك بمنع إحداث أيّ تغيير في خريطة السيطرة في المنطقة».

> تتمسّك موسكو بإنجاز تسوية شاملة لمناطق ما يُعرف بـ«شرق الفرات»

جاء القرار الروسي ــ السوري ليمنع تركيا وفصائلها من تحقيق أيّ تغيير مؤثّر في تلك المنطقة. وبالتزامن مع التحرّكات التركية المستجدّة في المنطقة، دفع الجيش السوري بتعزيزات عسكرية إلى مقرّ «اللواء 93» جنوب بلدة عين عيسى، مُدعّماً نقاطه العسكرية المنتشرة في البلدة ومحيطها، وعلى امتداد الطريق الدولي. وترافق ذلك مع وصول تعزيزات عسكرية روسية من حلب إلى القاعدتين الروسيتين في عين عيسى وتل السمن. والظاهر أن روسيا تريد استثمار الهجوم التركي لتأكيد وجود خطّ أحمر يمنع احتلال تركيا مزيداً من الأراضي في المنطقة، توازياً مع السعي إلى كسب ثقة الأكراد، واستثمار كلّ ذلك في استكمال خطوات التقارب بين الحكومة و«قسد». لذا، تسعى موسكو إلى إثبات نجاحها في تحقيق استقرار ميداني، في مناطق تشهد حضوراً مشتركاً للجيش السوري و«قسد»، لتكون نموذجاً يمكن البناء عليه وتطويره في ملفّ الحوار بين الجانبين.

(أ ف ب)

وكانت المساعي الروسية نجحت في إعادة حركة نُقل قوافل النفط من مناطق سيطرة «قسد» في اتجاه مناطق سيطرة الحكومة، مع وجود محاولات للاستفادة من آبار وحقول الغاز الموجودة في محافظتَي دير الزور والحسكة لزيادة كميّات الكهرباء المنتجة في البلاد. وعليه، فإن الحراك الروسي يشهد تقدّماً بطيئاً على خطى تحقيق التقارب بين «قسد» ودمشق. وفي حين تبدو هذه المهمّة شاقّة، تتمسّك موسكو بإنجاز تسوية شاملة لمناطق ما يُعرف بـ«شرق الفرات»، وإنهاء ذريعة كلّ من واشنطن وأنقرة لاحتلال مناطق واسعة فيها.

استراحة

كلمات متقاطعة 3701

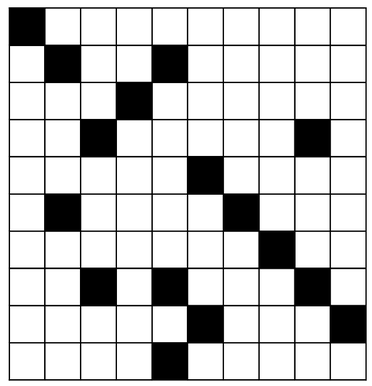

أفقيا

1- قائد أميركي خلال الحرب العالمية الثانية – 2- من الأحجار الكريمة – أدرج الميت في الكفن – 3- نهر أميركي – شركة نفط عالمية – 4- جهاز لاكتشاف وجود الأشياء تحت الماء بواسطة موجات صوتية – تفوّق بالمعرفة على الخصم – 5- بلاغ – محلي – 6- ضمير منفصل – غيبوبة عميقة بالأجنبية – 7- حرث الأرض – عائلة رئيس مصري راحل – 8- قسم بالله – خاصتي – 9- مدينة فرنسية – إسم علم مؤنث – 10- عاصمة عربية – مدينة روسية

عمودياً

1- قائد عثماني – 2- إنتفاخ في الجلد – يصوّت الضدفع – حرف نصب – 3- أعمال الشيطان – خلاف بارد – 4- بطل أسطوري في الميثولوجيا اليونانيّة – العاصفة البحريّة – 5- أولاد وأبناء – نمش يعلو الوجه – 6- شريعة – 7- مرتفع من الأرض – دولة أوروبية – 8- وكالة أنباء عربية – حرف هجائي – سقي النبات – 9- أسد من الأزهار – 10- مارشال يوغوسلافي راحل إشتهر بمقاومة الإحتلال الألماني خلال الحرب العالمية الثانية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- خولينو طربيه – 2- الأوزاعي – 3- آر – جرن – علف – 4- نحت – سيف – ما – 5- الوحوش – 6- أصلي – هجو – 7- ربي – ياسر – 8- اسم – أياب – 9- ود – تسونامي – 10- سامي كلارك

عمودياً

1- خوان كارلوس – 2- رُح – صبّ – دا – 3- لا – تاليا – 4- بلج – لي – ستيّ – 5- وارسو – يمسك – 6- طوني حنا – ول – 7- رز – فو – سانا – 8- باع – شهريار – 9- يعلم – أمه – 10- هيفاء وهبي

sudoku 3701

	9	3				2	4	
4		2		8		5		9
		8				3		
6				8		9		
1	8						5	2
				1		7		6
	7	5				6	2	
9		6		7		8		1
		1				7		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3700

5	6	8	4	1	9	3	7	2
1	7	9	8	3	2	6	4	5
2	4	3	7	5	6	1	9	8
4	1	7	6	8	3	2	5	9
6	8	2	5	9	7	4	3	1
3	9	5	1	2	4	8	6	7
8	5	6	3	7	1	9	2	4
7	2	4	9	6	8	5	1	3
9	3	1	2	4	5	7	8	6

مشاهير 3701

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

والدة المستشار الألماني أدولف هتلر (1860-1907) وُلدت النمسا من أسرة كاثوليكية وتزوّجت باكراً من ألويس هتلر وانجبت من سيغير وجه الكرة الأرضية

5+2+1+4+6 = الحزن والغم ■ 9+8+3+11 = مرتفعات من الأرض ■ 11+7+10 = شجر مثمر

حل الشبكة الماضية: **خلدون النقيب**

إعداد
نعوم مسعود

◄ إعلانات رسمية

إعلان
صادر عن السجل التجاري في بيروت بموجب محضر الجمعية العادية تاريخ 14/12/2020 تقرّر بتاريخ 29/12/2020 حلّ شركة ميد للغازات الصناعية ش.م.ل. رئيس مجلس إدارتها مديرها علي بدير وشطب قيدها من السجل التجاري حيث هي مسجلة تحت الرقم 1020527 ورقم تسجيلها في وزارة المالية 3147814.

فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال مهلة عشرة أيام من تاريخ أخر نشر.

أمين السجل التجاري
بالتكليف مارلين دميان

إعلان
بتاريخ 16/3/2021 وبناءً للطلب تقرر شطب قيد التاجر لميس محمود شعبان من قيود السجل التجاري في صيدا وهي مسجلة برقم 5009180/عام تحت الاسم التجاري لميس شعبان ومركزها في صور العقار 988 القسم 38 ورقمها المالي 3613258.

ولكل ذي مصلحة الاعتراض ضمن مهلة عشرة أيام

أمين السجل التجاري في الجنوب
منى أحمد شبو

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا طلب زكريا محمود مغربي المريني لموكله وليد محمد انسي سندات بدل ضائع للعقارات 87 الصرفند و1184 الدكرمان.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
تعقد لجنة المناقصات إجتماعها في تمام الساعة الواحدة ظهراً بتاريخ 13/4/2021 بطريقة المناقصة العمومية:
* تلزيم أعمال تأهيل وصيانة مداخل حيّ مار الياس من جهة تل شيحا ضمن نطاق بلدية زحلة - معلقة وتعنايل.
يُمكن لمن يرغب الإشتراك في هذه المناقصة أن يطلع على دفتر الشروط الخاص الموجود لدى الدائرة الإدارية في البلدية أثناء الدوام الرسمي وعليه تقديم عرضه باليد أو بالبريد المضمون شرط أن يصل الدائرة الإدارية قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من اخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لهذه المناقصة.
زحلة في 22/3/2021
رئيس بلدية زحلة - معلقة وتعنايل
المهندس أسعد زغيب

إعلان
تعقد لجنة المناقصات إجتماعها في تمام الساعة الحادية عشر من قبل الظهر بتاريخ 13/4/2021 بطريقة المناقصة العمومية:
* تلزيم أعمال صيانة وعناية وتعشيب وتشحيل لزوم الجزر الترابية الوسطية على مجاز كسارة - زحلة - الفرزل مع كافة المتفرعات وكافة الجزر الترابية والحدائق والأحراج العامة الموجودة في النطاق البلدي.
يُمكن لمن يرغب الإشتراك في هذه المناقصة أن يطلع على دفتر الشروط الخاص الموجود لدى الدائرة الإدارية في البلدية أثناء الدوام الرسمي وعليه تقديم عرضه باليد أو بالبريد المضمون شرط أن يصل الدائرة الإدارية قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من اخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لهذه المناقصة.
زحلة في 22/3/2021
رئيس بلدية زحلة - معلقة وتعنايل
المهندس أسعد زغيب

إعلان
تعقد لجنة المناقصات إجتماعها في تمام الساعة العاشرة ظهراً بتاريخ 13/4/2021 بطريقة المناقصة العمومية:
* تلزيم أعمال تأهيل وصيانة مداخل حيّ مار الياس من جهة تل شيحا ضمن نطاق بلدية زحلة - معلقة وتعنايل.
يُمكن لمن يرغب الإشتراك في هذه المناقصة أن يطلع على دفتر الشروط الخاص الموجود لدى الدائرة الإدارية في البلدية أثناء الدوام الرسمي وعليه تقديم عرضه باليد أو بالبريد المضمون شرط أن يصل الدائرة الإدارية قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من اخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لهذه المناقصة.
زحلة في 22/3/2021
رئيس بلدية زحلة - معلقة وتعنايل
المهندس أسعد زغيب

◄ مطلوب

مطلوب لشركة تجليد كتب - طريق المطار عمال وعاملات للمراجعة 01-455000

من الفيلم

سينما

Justice League نسخة زاك سنايدر... اكتمال الحلم

عبدالرحمن جاسم

أربع ساعات ونصف ساعة تقريباً من الإبداع السينمائي، هذه هي باختصار نسخة المخرج زاك سنايدر من فيلم عام 2017 «رابطة العدل» Justice League. أصل الحكاية أنّه قبل إطلاقه فيلم «رابطة العدل»، واجه المخرج الأميركي مأساة عائلية كبيرة: انتحرت ابنته Autumn ما جعله يترك الفيلم بأكمله، ويغوص في أحزانه. تضاف إلى ذلك خلافات في الأفكار الإبداعية مع «شركة الأخوة وارنر» حول الفيلم.

«رابطة العدل»، هو الفيلم الخامس من سلسلة بدأت مع «باتمان ضد سوبرمان: فجر العدالة»، و«رجل من فولاذ»، و«الفرقة الانتحارية» و«المرأة الخارقة». يومها، قررت الشركة المنتجة، أن يتسلّم المخرج المعروف جوس ويدون الذي أحبه الجمهور عبر أفلام ناجحة مثل رائعة شركة بيكسار «قصة لعبة» (شارك في كتابتها) فيما أخرج ثنائية مارفل الناجحة «أفنجرز» (2012 ـ 2015). كان الاختيار منطقياً للغاية، لكنّ حساب الحقل لم يوافق حساب البيدر نهائياً. خرجت النسخة التي أرادها سنايدر المعروف بأفلام ذات بعد «كئيب» و«غامض» مثل watchmen وSuicide Squad كوميدية وفاقدة للنكهة الحقيقية. إذ أنّ ويدون الذي واجه مشاكل شخصية كثيرة في التصوير مع أبطال العمل مثل جاسون موما وراي فيشر وسواهما، اختصر العمل إلى 120 دقيقة. خرج الفيلم إلى الصالات، واعتُبر بالمقارنة مع المتوقع منه «كفشل ذريع» لأفلام الأبطال لشركة «دي سي» بالمقارنة مع نظيرتها «مارفل» إذ حقّق الفيلم الذي كلّف 300 مليون دولار ما مقداره 657 مليوناً من الأباح، وهي ليست الأرباح التي انتظرتها الشركة (المقارنة هنا مثلاً مع فيلم «أفنجرز» الذي كلّف 220 مليوناً وحقق ملياراً ونصف مليار من الأرباح). وطبعاً هذا النجاح هو اعتماداً كبير على جمهور قصص «رابطة العدل» القادم من الكوميكس، لا أكثر ولا أقل. بعد هذه التجربة، قررت شركة «وارنر» وضع مشاريع الأفلام المقتبسة عن الكوميكس التي كانت مقترحة سابقاً على الرف، في انتظار إيجاد حل ما. هذا الفشل، إضافة إلى رغبات جمهور «رابطة العدل» (الآتي هو أيضاً من الكوميكس) وبضعة عاملين في الفيلم الأصلي مع سنايدر، كل ذلك دفع إلى إطلاق «نسخة زاك سنايدر من الفيلم». حملةٌ كبيرة عبر الإنترنت (releasethesnydercut)، ورغبةٌ من شركة «وارنر» في «التكفير» عن ذنبها بإطلاق فيلم بدا «سخيفاً وغير واضح المعالم أو الشخصيات» بالنسبة إلى الجمهور، جعلتها توافق على الموضوع، ووضعت كلفة بلغت 70 مليون دولار إضافية لإطلاق النسخة الطويلة المدّة (قرابة أربع ساعات أو 242 دقيقة بدقّة).

إذاً، ما هي الفوارق بين النسختين؟ الإجابة متوقعة: إنّها الفوارق التي تجعل هذه النسخة تحظى بتقدير كبير من النقاد، مثل روبي كولين في صحيفة «تليغراف» الذي أعطاها خمسة من خمسة، و74 في المئة «طازج» من نقاد موقع «روتن توميتو» لتصنيف الأفلام. تصنيف «مرتفع» لفيلم مقتبس عن كوميكس. كذلك، فإنّ جينا أندرسون من موقع «كوميكبوك» أعطته أربعة ونصفاً من خمسة (وإن عاب معظم هؤلاء على الفيلم طوله). الفارق الأوّل أن النسخة الأولى -أي نسخة ويدون- التي صُنّفت PG، بمعنى أنّها عائلية، تختلف جذرياً عن نسخة سنايدر «للراشدين فقط» المليئة بالدماء والعنف. فعلياً، من يشاهد الفيلم، يعرف تماماً بأنّ هذا العنف، ضرورياً للجو الذي يريد سنايدر أن يخلقه. إنها مدرسة فرانك ميللر والآن مور في صنع «دراما» الأبطال الخارقين: إنهم بشرٌ عاديون، يخطئون ويصيبون، لذلك فإنهم مليئون بالعيوب على الرغم من تلك القوى الخارقة التي يمتلكونها.

> نسخة سنايدر «للراشدين فقط» مليئة بالدماء والعنف والقتامة

سوبرمان، بطلُ الخير الدائم، والرمز الأميركي الشهير المرتدي للأحمر والأزرق (لوني العلم الأميركي) الذي قتل في الجزء الأخير، أصبح يرتدي بزة سوداء، إضافةً إلى كونه «قاسياً وبلا رحمة»، إذ يضرب بوحشية وبلا رحمة. الأمر نفسه ينسحب على المرأة الخارقة، الأمازونية، التي خُلقت كي تكون محاربة وبسيفٍ قاطع. إنها تقطع رؤوس أعدائها بدون أن يرفّ لها جفن. إننا أمام «رجل وطواط» مكسور من الداخل والخارج، في عقده الخامس، مهزوم بالفعل، لكنه «يعافر»؛ ذلك يظهر بوضوح من خلال لغته «اللطيفة» و«صوته الخافت» مقارنةً بـ«قسوته» و«صلابته» في أفلام وقصص كوميكس أخرى. الرجل البرق، باري آلان، (Flash) صاحب السرعة الهائلة، فتى «سخيف» إلى حدٍّ كبير.

> نسخة سنايدر «للراشدين فقط» مليئة بالدماء والعنف والقتامة

سايبورغ (cyborg) الفتى المزوّج مع الآلات، لا يؤمن بشيء، فاقد حتى للصلات مع والده. أما آرثر كوري أو «رجل البحار» (aquaman) فهو كاره للبشر، غير راغبٍ بإقامة علاقات نهائياً مع الأبطال الآخرين بخلاف قلةٍ قليلة، فضلاً عن علاقته الرديئة مع شعبه الأطلنطي. باختصار، هم أبطالٌ خارقون لكنّهم «كائنات ذات أخطاء، وأخطاء كبيرة أيضاً». هذا هو منطق سنايدر، ومدرسة ميللر ومور. النقطة الثانية المتمايزة في الفيلم أنّه تخلّص من «تسطيح» الشخصيات الذي حصل في الفيلم الماضي. يشير كثيرون من النقاد إلى أن التسطيح حصل لسببين، رغبة ويدون في أن يكون الفيلم خفيفاً، شبيهاً بأفلام Avengers لشركة «مارفل» وهي مملوكة لشركة «ديزني» التي تفضّل أن تكون أفلامها PG؛ و«القص» الكبير الذي طاول الفيلم، فحذف أكثر من نصفه، ما جعل أحداثاً وشخصيات كثيرة تصبح «غير واضحة المعالم» و«تفتقد أي بعد حقيقي أو عمق». مثلاً شخصيات البرق وسايبورغ، بدت بلا «طعمة أو لون أو رائحة»، بينما استطاع مشاهد نسخة زاك سنايدر فهم سبب تصرّف البرق بهذه الطريقة، ودوره الحقيقي في الفيلم، فيما تخلّصت شخصية سايبورغ من «غرابة أطوارها» التي شاهدها الجمهور في نسخة ويدون. الأمر عينه في تفاصيل وأحداث كثيرة في الفيلم. والأهم الذي أضافته «الإطالة» هو الأبطال الإضافيون الذين يعشق متابعو أفلام «السوبر هيروز» ظهورهم مثل «الفوانيس الخضر». إذ ظهر في الفيلم فانوسان أخضران (Green Lantern) «بلان غور»، و«كيلواغ»؛ كما ظهر «رجل المريخ» (Martian Manhunter)، و«ضربة الموت» (Death Stroke)، فضلاً عن إضافة مشاهد كثيرة للبيس لوثر وسواه تضيف إلى القصّة الكثير. القصة بحد ذاتها تغيّرت كثيراً في الفيلم، إذ إن إضافة أكثر من نصف الفيلم إليه، جعلت بداية القصّة ونهايتها تختلفان بشكل جذري. البداية هذه المرّة شأنها شأن النهاية بوابةً للجزء الجديد من الفيلم، الذي يُرجّح أن توافق شركة «وارنر» على إنتاجه ومع المخرج نفسه بعد نجاح هذه النسخة.

فنياً، نجح سنايدر في تقديم نسخة قاتمة Grit، حيث القصة، والصورة كما الغرافيكس والموسيقى التصويرية للفيلم، تتمازج لتشكل صورة كاملة لجو كئيب إلى حدٍّ ما، يطلّ الأمل فيه أحياناً، وإن بشكلٍ ضئيل. وهذا النوع من القصص يقدّم للجمهور قصصاً رائعة: إذ إنه أقرب إلى الواقع، وميزته أنه حين ينتصر الخير، يشعر المشاهد بأنه فعلياً «حصل المستحيل». أدائياً، برز إلى حدٍّ كبير أداء بن أفليك في شخصية بروس واين، وهناك نقاش بأنه أفضل من أدّى هذه الشخصية، والمعلوم أن واين هي شخصية «الرجل الوطواط» السرية. في المقابل، لم يكن «الرجل الوطواط» الذي أدّاه أفليك جيداً، إذ بدا متهرئاً، مكسوراً، فاقداً للسحر الذي يمتلكه «الوطواط». غال غادوت بدورها هي أضعف نقاط العمل وأسوؤها، طبعاً ليس أوّل نقاط السوء كونها مجنّدة سابقة في جيش الاحتلال الصهيوني، لكنّ أداءها الباهت وجهدها القليل يجعلانها ضعيفة للغاية كممثلة، وهذا ما يطرح قوّة اللوبي اليهودي المتصهين في هوليوود، والإصرار على إدخال ممثلة «رديئة» إلى هذا الحد لتقديم شخصية المرأة المثالية والأكثر تميزاً في الكوميكس أي «المرأة الخارقة» بدورها، بدا هنري كافيل «سوبرمان» حقيقياً في أدائه للشخصية، خصوصاً في لحظات افتقادها للمنطق، وهذا أعطاه بعداً لم نشهده في الشخصية من قبل. جايسون موما، راي فيشر، وإيزرا ميلر نجحوا كثيراً في تقديم شخصياتهم بصدق، فبدا موما أقرب للجوانب القاسية والحادّة من شخصية «أكوامان» وفيشر شكّاكاً غاضباً في شخصية «سايبورغ»، وميللر «طفولياً متردداً سخيفاً في بعض الأحيان» في شخصية «البرق».

في العموم، تبدو تجربة سنايدر ناجحة للغاية في تقديم فيلم عجزت «دي سي» منذ بدايات أفلامها على تقديم شبيهٍ له. إذ تفشل الشركة العملاقة في تقديم أفلام كوميكس ناجحة وذات بعد «جماهيري» مقارنةً بنظيرتها «مارفل» التي تتنافس وإياها على صدارة إنتاج الكوميكس في العالم. سنايدر هو الحل، لربما هذا ما ستعمل عليه الشركة لكي تعود للمنافسة. باختصار، هو فيلمٌ طويل بالتأكيد، لكنه يستحقّ المشاهدة حتى في أدقّ تفاصيله، إذ إنه ممتلئٌ بكل شيء تقريباً، فضلاً عن الحرفية العالية في تقديمه: قصةً، مضموناً ورؤيةً.

ذاكرة الصورة

شانتال أكرمان... الأمّ المنزل ونيويورك المنفى

باميلا نصور

تحتاج شانتال أكرمان (1950 ـ 2015) إلى تعريف، فهنالك ما هو أكثر من أنها قدّمت فيلمها الأوّل عندما كانت في السابعة عشرة بعدما شاهدت فيلم «بيارو الأبله» (Pierrot le fou) لجان لوك غودار وتأثّرت به حدّ الجنون، ما دفعها إلى عالم السينما. المخرجة البلجيكية التي استحوذت على عقول الوسط النسوي وأثارت دهشة حلقات السينمائيين التجريبيين، ليست بشخصيتها بعيدة عن المناخ الذي سيطر على أعمالها، إنما متماهية معه بالمطلق. لقد توغّلت في هذا العالم حتى ذابت فيه، لم تتعامل مع السينما كمهنة بل كوظيفة تعبيرية تُحاكي واقعها وتُضيء على حالاتها. مارست السينما كنمط حياة واستمدّت من نمط حياتها مواضيع للسينما. طوال حياتها، كانت مسكونة بهاجس التجريب، بدءاً من لغتها السينمائية الخارجة عن قوانين السرد المنتظم والتقليدي، أو بيعها لتذاكر أفلام بورنو لتؤمّن كلفة إنتاج أحد أفلامها وصولاً إلى موتها انتحاراً عام 2015 عن عمر يناهز الـ 65 سنة بعد مرور نصف قرن تقريباً على باكورتها السينمائية «أفجر مدينتي» التي ينتهي بمشهد صادم، في لقطة أخيرة حيث تضع رأسها في الفرن قبل أن تشعله.

عام 1971، انتقلت أكرمان إلى نيويورك لتتخصّص في السينما. عاشت تجربة المدينة بادئ تفاصيلها، إلى أبعد حدود، حيث وصفت نفسها آنذاك بأنها كانت أشبه بالمتشردة. لكن في ذلك التشرد، في تلك المدينة، استطاعت بعد مرور سنوات على إقامتها، أن تنتج «أخبار من الموطن/ البيت» News from home، أحد الأفلام المصنّفة ضمن كلاسيكيات سينما التجريب والأسلوب الحرّ، معتمدة مفهوم «كاميرا المؤلف» كما نظّر له روّاد الموجة الجديدة الفرنسية، مستمدة موضوعه من حياتها الخاصة، من يومياتها. والأهم أنها وجدت خلال تصويرها الفيلم، قاعدتها الشخصية في الإخراج: «أنهي اللقطة عندما تنقطع أنفاسي». لكنّ هنالك أمراً يجعل أنفاسك تنقطع فعلاً عندما تدركه، يتعلق بعالم أكرمان السينمائي. إن العلاقة الوطيدة التي تربطها مع والدتها، مدهشة وساحرة، حتى إنّها كانت مصدر إلهام لها لتستمد منها مواضيع أفلام عدّة، أبرزها فيلمها الطويل، والأكثر شهرة News from home.

في لقطات طويلة تُثبّت المزاج الواقعي، كادر كاميرا كبير يصوّر مظاهر المدينة وصوت مونوتوني لا حضور عينيّ لصاحبته، يعرض هذا الفيلم من خلال تالف هذه العناصر، قصة تغيب عنها الأحداث، لا وجود لممثل فيها، مليئة بانطباعات مرهون تلقيها بالمشاهد. مراسلات بريدية بين المخرجة ووالدتها أثناء تواجدها في نيويورك، في فترة غيابها الفعليّ عن موطنها، في عمل حقيقي جسّد بنباهة ودقّة حالتها كفرد مسلوب، يبتلعه الغياب، تعيش المنفى في مهجرها النيويوركي ولا يربطها مع العالم الخارجي سوى صوت والدتها.

في مزيج ما بين التوثيق والتصوير في إطار الفنّي، صوّرت أكرمان News From Home عام 1977 وصنّفه بعض النقاد كوثائقي سابق لعصره. الإقرار بأنه من جنس الوثائقيات مع الإغفال التام للجانب الفنّي، والقصديّة الفنية منه، يُعتبر انتهاكاً صريحاً لموهبة أكرمان وعدم إنصاف متعمّد لفيلمها، ما يشكّل اختزالاً لا تستحقّه. في جميع الأحوال، تجهد أكرمان في فيلمها، فور وصولها إلى نيويورك، لإبراز محاولتها التأقلم في هذه المدينة وكيفية تفاعلها مع العالم الخارجي برمزية تَنصّ على اختفائها النهائي من الواجهة. هذا هو الاستنتاج المؤكد الوحيد الذي يمكن حسمُه بعد مشاهدة الفيلم. على العموم، يرتكز التوثيق إلى إبراز جوانب الحياة كما هي، ومهمة كهذه تتطلب في الكثير من الأحيان موضوعية واحتراماً لتموضع الأشياء كما هي عليه، إلا أن أكرمان لم تأخذ هذا المسار، بل طوّعت مفهوم المدينة حسب نبتها في تجسيد حالتها كإنسانة يتآكلها الاغتراب. نيويورك المدينة الصاخبة، المكتظة بالسكان، مدينة المباني العالية والأضواء الفاقعة كما اعتدنا على رؤيتها، وكما طُبعت صورتها النمطية في أذهاننا، مختلفة هذه المرة بقدر تجربة المخرجة الفريدة. هنا، تم تصوير نيويورك بشكل غير كلاسيكي: تأخذنا أكرمان الى الشوارع الضيقة والطرقات الفرعية ومحطات المترو، ومواقف السيارات. في هذا الجوّ المُعتم والرؤية الضبابية، إحالة إلى حالة الفرنسية، مستمدة موضوعه من حياتها الخاصة، من يومياتها.

> تقرأ المخرجة رسائل والدتها بنبرة مونوتونية، وصوت خافت يفضح روتين حياتها الثقيل

مشوهين، بحالة شبيهة بدهشتها السلبية من المدينة، متأملين من خلال عدستها هذا المكان «الغريب» بدون إشارة إلى موقع، أو التركيز على هدف. فقط أشياء جامدة مثل أبنية شاهقة، حركة بطيئة مثل سيارات، وأصوات بعيدة. بعد مرور حوالى أربع دقائق من بداية الفيلم، تأتي رسالة من والدتها، لتكسر رتابة المشهد وفوضوية أشيائه، ولتكون الحركة الداخلية الوحيدة التي تؤلف خطاً سردياً، يجعلنا نقتفي آثار المزاج الذي يعتري المُخرجة، محنتها، والخيط الأساسي لفهم هذا التصوير المحبط للمدينة. اتخذت المخرجة خياراً غير مألوف في تصويرها للأزقة والمناظر بألوان قريبة للصحراء. فقد نسبت إلى نيويورك ألواناً ترابية في بعض اللقطات ونارية في البعض الآخر. أمر يدفع بالمشاهد إلى الغوص في ضوضاء السفر. نيويورك شانتال أكرمان موحشة، وطاتها بشعة، ووحدتها قاسية. وفي خضم هذه الحالة الوجودية، تسوّغ أكرمان أسلوبها السينمائي متحدية المعايير الجمالية المعتادة من دون أن تتردد في إظهار الشواذ، ولو تطلب الأمر بعض المبالغة. نجدها مثلاً، في سينماتوغرافيتها، تختار اللون الأحمر وتجعله مسيطراً (الأحمر الذي يُقترن استعماله بالعنف والسرعة بحسب الإطار والحالة) أو كثرة وجود النفايات، وحتى الفوضى والزحمة وتعالي الأصوات بدون «فلترتها». كما أنها تحيل هذا الأمر إلى آخر، من خلال عينيّ الشخصية المسافرة، وإبراز تلك الجوانب المخبأة بقشور اللوحة النيويوركية المعتادة لتخلق منها لوحة جديدة ورؤية تجسد واقعه.

برجاء يترنّح بين الشوق والحزن، تكتب والدة شانتال أكرمان العبارات التالية: «لا تكفّي عن الكتابة»، «أنا أعيش من أجل رسائلك»، «أخبريني عن نيويورك»؛ لتقرأها المخرجة بنبرة مونوتونية، وصوتٍ خافت يفضح روتين حياتها الثقيل. وفي حين أن شوق والدتها لها هو الدافع الأساسي لهذه العبارات، تبتعد أكرمان عن الكلام، وتحجب الأجوبة عن المشاهد. بدلاً من ذلك تركّز على أعداد المرّة ضمن إطار الصورة الواحدة. فيتبدل الناس داخل المشهد. يدخلونه ويتركونه كعابري طريق أو مسافرين، كأنها استعانت بصورة شعرية مجازية، لترسم حالتها العاجزة ليس فقط عن التأقلم في المدينة، بل أيضاً عن تواصلها مع والدتها، وهو بشكلٍ أو بآخر، إعلاء من موقع الأخيرة، ووضعها بمثابة المنقذة من كل هذا الموت البطيء.

تدفع أكرمان فكرة الغياب الى أقصى الحدود. فالمشاهد يسمع شانتال ولا يراها. يتخيّل والدتها والشخصيات المذكورة من دون الحصول على لمحة لها. في فيلم تبلغ مدته ساعة ونصف ساعة ـ وقت كافٍ لإبراز النص ـ تُسرع شانتال أكرمان في قراءة هذه الرسائل من دون أن يستوقفها شيء. وعندما تبادر المخرجة برسائلها، يحدث تغيّر في الوتيرة، فتصبح الجُمل باردة وبليدة، تجسيداً لعدم قدرتها على التجاوب، وإشارة ضمنية إلى عنوان الفيلم، كأنّ «الأخبار الموطن/ المنزل» ولو أتت على شاكلة أسئلة، إلا أنها تتضمن بحد ذاتها المعنى، كون أكرمان تتخبّط في العدم، بعيدة وسع مدينة شاسعة عن جغرافيا الاستقرار، ولا شيء يبقيها على قيد الحياة، أو يعطيها ديناميكية، أو حركة، سوى رسائل والدتها الواردة. على هذا المنوال، تبقى نبرة الفيلم مضبوطة، في عرضٍ خلّاق لا يقع في الرتابة، إلى حدّ أن يمتزج صوت أكرمان بأصوات المدينة، لتطغى على صوتها، تعلو عليها، كأنها استسلمت. وهذا التلاشي للصوت، ليس فقط خضوعها على حساب المدينة، بل انتصار للعالم الخارجي عليها، واضمحلال الوسيط، بالأحرى الرابط الوحيد، الذي يصلها بوالدتها، ويصل المشاهدَ بالمخرجة وبفيلمها، ما يدلّ على تصدّع الذات من منسوب فائض من النوستالجيا، أو من غياب كبير لا يحتمل.

شانتال أكرمان اختارت الصمت. وأمام هذا الصمت الكلامي الناجم عن الغياب والاعتكاف عن التجاوب، على المُشاهد التبحّر في المشاهد التي صوّرتها المخرجة وترجمتها لفهم اللغة الكامنة فيها وليس فقط الغرق في المزاج الميلانكولي الطاغي. طوال الفيلم، لم تستعمل المخرجة صيغة الـ «أنا»، ولم تتحدث عن مهجرها، وكل ما لديها هو ملكنا: صوت رقيق يافع يتلو رسائل متبادلة بين أمّ قلقة وابنة بعيدة تتخبّط في مدينة صاخبة، حركة متوترة لكنها في حقيقة الأمر مرآة تعكس داخلها، كأنها كاميرتها الخفيّة الخاصة، تصوّر ما تعجزُ عن صوغه، بنفسها، في كلمات.

News from home
متوافر على MUBI

من فيلم News from home

الأخبار
al-akhbar
الخميس 25 آذار 2021 العدد 4304

صورة وخبر

تراهن «غاليري ديوداتو» في بروكسل على فنان الشارع البريطاني الشهير بانكسي لإعادة فتح أبوابها في خضم الوباء، إذ تطلق، اليوم الخميس، معرضاً يضم 16 من لوحاته منفّذة بتقنية الطباعة على الحرير. صاحب هذا الفضاء، الإيطالي ديوداتو سالافيا، قال لوكالة «فرانس برس» إنّه في ظلّ كورونا «كان علينا الضرب بقوة. لذلك قررنا أن نبدأ مع بانكسي». ستكون الأعمال المعروضة متاحة فقط لمجموعات صغيرة من الأشخاص في فترات مدتها نصف ساعة. ونظراً إلى أنّ قائمة الانتظار الطويلة، يدرس المنظمون إمكان تمديد المعرض إلى ما بعد التاريخ المحدد لاختتامه في 22 أيار (مايو) المقبل. علماً بأنّ أسعار المعروضات تراوح بين 50 ألفاً و300 ألف يورو. ومن أبرزها عمل ثلاثي الأبعاد يُظهر اللوحة الشهيرة Flower Thrower التي تمثل محتجّاً مقنّعاً يهمّ بإلقاء باقة من الزهور. (جون تيس ــ أف ب)

نقاش افتراضيّ مع أندريه صفير

تحت عنوان On Painting، تحتضن منصة «زوم»، مساء اليوم الخميس، نقاشاً باللغة الألمانية بين المؤرّخة الفنيّة اللبنانية ومالكة «غاليري صفير زملر» (بيروت وهامبورغ) أندريه صفير زملر (الصورة)، ومديرة «كونستفيرين» (هامبورغ) والمديرة العامة لـ Kunstmeile Hamburg بيتينا شتاينبروغه. من المقرّر أن يتحدّث الثنائي عن معرضَيْ CARNIVAL- ESCA - What Painting Could Be (كونستفيرين) و HI-STORYTELLING (صفير زملر ـ هامبورغ)، كما سيتطرّق الحديث إلى التشكيل في الغرب وغيره من المواضيع، على أن تعقب النقاش جلسة أسئلة وأجوبة.

On Painting: اليوم الخميس ـ الساعة السابعة والنصف مساءً بتوقيت بيروت ـ منصة «زوم» (للحصول على رابط المشاركة: presse@kunstverein.de)

«مرايا التراث» من طرابلس إلى بيروت

صدر عدد جديد من مجلة «مرايا التراث» الأكاديمية نصف السنوية، إلكترونياً، عن «مركز التراث اللبناني» في الجامعة اللبنانية الأميركية. يضم العدد دراستَي «في سبيل دولنة السياسة: صدمة تراثية خلاصية تعيد اللبنانيين إلى لبنان» لأنطوان مسرَّة، و«طرابلس: فيحاء التراث منارة لبنانية فريدة على خصر المتوسط» لعبد الرؤوف سنّو. ملف العدد هو «بيروت العُمَرَيْن بين إرث الريشة وتراث القلم»، فيما يحتوي باب «تراثنا الحضاري قديماً وحديثاً» على «الصخور الناطقة في منْجز عكار» لميشال حلّاق، ودراسة «الندوة اللبنانية كنز ساطع من تراث لبنان» لأمين الياس. وفي القسم الإنكليزي دراسة عن «العنبر في شمال لبنان» لسبيبل مقصود وخالد طالب ودانيّ عازار، وأخرى عن «مواقع في لبنان من زمن الإمبراطورية الرومانية» لعليا فارس.

«البنغالية» محمّلة بالحبّ والموسيقى والتقاليد

تدعو «الهيئة الملكية الأردنية للأفلام»، بالتعاون مع السفارة الإيطالية في عمان، إلى مشاهدة الفيلم الروائي الإيطالي «البنغالية» (87 د. 2019. إخراج فايم باهويان)، عبر رابط إلكتروني سيتمّ نشره على حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي. إنّه فيلم كوميدي رومانسي يتتبّع رحلة «فايم» الشاب الإيطالي من أصول بنغلاديشية الذي لا يزال يعيش مع عائلته في حي تور بيغناتارا المتعدّد الأعراق في روما حيث وُلد. يعمل الشاب مضيفاً في متحف وهو قائد فرقة روك. في إحدى الحفلات، يلتقي بـ «آسيا» المختلفة عنه تماماً، فينجذب إليها فوراً. خلال هذه العلاقة، يحتاج البطل إلى فهم كيفية التوفيق بين حبّه لهذه الفتاة والتقاليد العائلية. عُرض الشريط في مهرجانَيْ «روتردام» و«هامبورغ» السينمائيَّيْن عام 2019، وحاز الكثير من الجوائز، منها أفضل مخرج جديد، أفضل سيناريو، أفضل منتج، أفضل أغنية، بالإضافة إلى جائزة أفضل فيلم كوميدي من النقابة الوطنية الإيطالية للصحافيين السينمائيين.

عرض فيلم «البنغالية»: غداً الجمعة ـ الساعة السابعة مساءً بتوقيت بيروت ـ رابط المشاهدة على حسابات «الهيئة الملكية الأردنية للأفلام» على السوشال ميديا.

مشهد من الشريط

«مؤسّسة سعادة»: تحيّة إلى داوود خيرالله

بعد سنة على وفاته، ينظّم برنامج «مشاعل النهضة» في «مؤسسة سعادة للثقافة»، بعد غدٍ السبت، احتفالاً تكريمياً للباحث والمحامي داوود خيرالله (الصورة)، عبر «زوم». يضيء الحدث على إنجازات الراحل، بمشاركة الرئيس اللبناني السابق إميل لحود، والمؤرّخ والمفكّر الاقتصادي والسياسي جورج قرم، والكاتب حيان حيدر ولبيب قمحاوي من «المنظمة العربية لمكافحة الفساد»، والمعمارية والنائبة السابقة في مجلس الشعب السوري ماريا سعادة، والباحث والأكاديمي المتخصّص في العدالة الجنائية وحقوق الإنسان الزميل عمر نشابة، والطبيب صفاء رفقة، والإعلامية ثريا عاصي، والقانوني والأكاديمي خليل خيرالله، والكاتب والناشر سركيس أبو زيد والباحث السياسي حسن حمادة.

بعد غدٍ السبت ـ س: 14:00 ـ «زوم» (رمز النشاط: 94735965820، رمز المرور: 681400)